التقرير السنوي ٢٠٠٧

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

التقرير السنوي ٢٠٠٧

مجلس التنمية الصناعية،
الدورة الرابعة والثلاثون

لجنة البرنامج والميزانية،
الدورة الرابعة والعشرون

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
فيينا، ٢٠٠٨

هذه الوثيقة صادرة دون تنقيح رسمي من جانب الأمم المتحدة. ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا طريقة عرض المادة التي تتضمّنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها، أو نظامها الاقتصادي أو درجة تنميتها. والتسميات من قبيل "متقدّمة"، أو "صناعية"، أو "نامية" يُقصد منها اليُسر الإحصائي ولا تعبّر بالضرورة عن حكم على المرحلة التي بلغها بلد أو منطقة ما في مسيرة التنمية. وذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية لا يعني أنها تحظى بتأييد اليونيدو.

ISSN 1020-7708

Distr.
GENERAL

IDB.34/2-PBC.24/2
April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

المحتويات

الصفحة

رسالة من المدير العام ٢

الفصل ١- استعراض أحداث السنة ٤
ألف- الدورة الثانية عشرة للمؤتمر العام لليونيدو ٥
باء- إدارة شؤون التعاون التقني ٨
جيم- حشد الأموال والتعاون التقني (صافي قيمة المشاريع الموافَق عليها والمنجزة) ١٠
دال- منظمة أكثر فعالية وكفاءة ١٢
هاء- إدارة الموارد البشرية ١٣
واو- التعاون والشراكات مع وكالات وجهات فاعلة أخرى ١٦
زاي- الدعوة إلى المناصرة ١٧
حاء- التمثيل الميداني ١٨
طاء- اليونيدو وإصلاح الأمم المتحدة ٢٠

الفصل ٢- مواضيع خاصة: تغيُّر المناخ والإدارةُ القائمة على النتائج ٢٦
ألف- تغيُّر المناخ ٢٧
باء- الإدارة القائمة على النتائج ٣١

الفصل ٣- الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية ٣٦
ألف- أهمية الجهود التكميلية ٣٧
باء- تحسين بيئة الأعمال التجارية ٣٧
جيم- إقامة شبكات الأعمال التجارية والاستثمار ٣٨
دال- تطوير قدرات تنظيم المشاريع ٤٠
هاء- التكنولوجيات الملائمة للبيئة من أجل تنمية المجتمعات المحلية ٤١
واو- طرق جديدة لتقديم خدمات اليونيدو ٤٢

الفصل ٤- بناء القدرات التجارية ٤٤
ألف- محرّك للنمو لا غنى عنه ٤٥
باء- تطوير القدرة التنافسية في مجال العرض ٤٦
جيم- إنشاء وتحسين بنية تحتية خاصة بالمعايير والنوعية وتقييم المطابقة للمواصفات ٤٨

الفصل ٥- البيئة والطاقة ٥٢
ألف- من الحلول التي تنفّذ في نهاية خط الإنتاج إلى الوقاية ٥٣

الصفحة

باء- تعزيز كفاءة استخدام الموارد ٥٣
جيم- القضاء على استخدام المواد الخطرة والسامة ٥٥
دال- إعادة التدوير إلى الحدّ الأقصى ٥٧
هاء- التشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة ٥٨
واو- الانتقال من بيع المنتجات إلى بيع خدمات المنتجات ٥٩
زاي- الترويج لخفض التلوّث الصناعي باتباع ممارسات سليمة بيئيا ٦٠

الفصل ٦- البرامج الجامعة ٦٢
ألف- التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأقلُّ البلدان نموا ٦٣
باء- تنسيق الأمن البشري ٦٦
جيم- البحوث والإحصاءات ٦٧

الفصل ٧- ملامح برامج مختارة ٧٠
ألف- الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية ٧١
باء- بناء القدرات التجارية ٧٤
جيم- البيئة والطاقة ٨١
دال- البرامج الجامعة ٨٦

معلومات عامة عن اليونيدو ٩٠
ألف- حجم المنظمة وهيكلها ٩٠
باء- هدف اليونيدو الرئيسي ٩٠
جيم- أجهزة تقرير السياسات ٩١
دال- معالم بارزة في السياسات ٩٢
هاء- اليونيدو حول العالم ٩٣
واو- الميزانية والتعاون التقني ٩٤

الدول الأعضاء في اليونيدو ٩٥

المخطط التنظيمي لليونيدو ٩٦

قائمة المختصرات ٩٧

التذييلات على سي دي-روم

التذييلات على سي دي–روم

المحتويات

ألف– الإحصاءات التشغيلية
باء– المشاريع الموافَق على تمويلها من التبرّعات
جيم– المساعدة التقنية المقدّمة إلى أقل البلدان نموا
دال– البرنامج العادي للتعاون التقني
هاء– توزّع الخبراء الجغرافي
واو– الأنشطة التدريبية
زاي– الاتفاقات والترتيبات الأخرى المبرمة في عام ٢٠٠٧
حاء– العروض الترويجية القُطرية
طاء– المشتريات
ياء– التمثيل الميداني
كاف– تركيبة الأمانة والمعلومات ذات الصلة بالعاملين
لام– تطوير كفاءات الموظفين
ميم– مختارات من المنشورات الصادرة
نون– اجتماعات أفرقة الخبراء والندوات والحلقات الدراسية والاجتماعات الأخرى
سين– الإحصاءات الصناعية
عين– قائمة أنشطة التعاون التقني

رسالة من المدير العام

كان عام ٢٠٠٧ عاماً مثيراً بالنسبة لليونيدو، إذ استندت المنظمة إلى مَواطن قوَّتها السابقة لتنطلق قُدماً إلى مجالات جديدة من النشاط.

إن الحدَّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية لا يزال في صميم عمل اليونيدو. فنحن لا نستطيع، بل لا يجب، أن نرضى بأن نصف سكان العالم لا يزالون يعيشون في حالة فقر مدقع. وما زلتُ على اقتناع بأن الصناعة يمكن أن تؤدِّي دوراً حيوياً في التخفيف من وطأة الفقر تخفيفاً حقيقياً على المدى الطويل في البلدان النامية. فمن خلال التحوُّل الاقتصادي القوي والنمو السريع استناداً إلى التنويع الصناعي والتجارة يمكن للأمم النامية أن تنعم في نهاية المطاف بمستويات المعيشة الأعلى التي تصبو إليها. وفي هذا الصدد فإن رسالة اليونيدو في النهوض بالتنمية الصناعية المستدامة والتعاون الصناعي الدولي ما زالت تكتسي أهميتها الحاسمة.

على أن اليونيدو ليس باستطاعتها أن تأتي بهذا التحوُّل وحدها، ولهذا السبب واصلت المنظمة مشاركتها الفعَّالة في مسيرة إصلاح الأمم المتحدة، عاملة عن كثب مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى على إيجاد سبل لتحسين الاتِّساق على نطاق المنظومة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وإني لأعتقد اعتقاداً صادقاً بأن التحدِّيات الإنمائية الكبرى التي نواجهها اليوم لا يمكن التصدِّي لها بنجاح إلاَّ بأن تعمل كافة منظمات الأمم المتحدة بالتناسق معاً. وإذا ما استطعنا أن نضمَّ قوانا معاً وأن نعمل ككيان واحد فإننا سنكون منصفين لمن نتوخَّى مساعدتهم.

واليونيدو، إذ تحذو حذو الأمين العام للأمم المتحدة، تدعم دعماً قوياً الجهود الرامية إلى مكافحة تغيُّر المناخ، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، ومساندة تقنيات الإنتاج الأنظف، وتشجيع مصادر الطاقة المتجدِّدة. وفي هذا الصدد، أشعر بالاعتزاز لتعييني رئيساً لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة أثناء فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبهذه الصفة أعتزم ضم كل قوى الأمم المتحدة معا في مسعى لبلوغ هذه الأهداف. إنني أُدرك وجود شعور مشترك بالإلحاح في جميع أرجاء العالم. وعلينا أن نعمل الآن على تأمين مستقبل مستدام لكوكبنا وللمجتمع العالمي. فهذا أمر لا يحتمل التأخير. وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيُّر المناخ، المعقود في بالي عام ٢٠٠٧، ستبدأ قريباً في إطار خريطة طريق بالي مفاوضات ستتناول كيفية التصدِّي لتغيُّر المناخ بعد أن ينتهي في عام ٢٠١٢ ما حدَّده بروتوكول كيوتو من أهداف بشأن الانبعاثات. وتتطلَّع اليونيدو إلى القيام بدور فعَّال في هذا الجهد.

لقد تفادينا، من خلال الإدارة الواعية، التغيير من أجل التغيير، ومن ثمَّ ضمنَّا توطيد ما حقَّقته المنظمة من منجزات إيجابية في السنوات السابقة. وفي نفس الوقت واصلنا تبسيط ممارسات عملنا وإدخال مبادئ الإدارة القائمة على النتائج في كافة نواحي عمل المنظمة تحسيناً لاتخاذ القرارات، والشفافية، والمساءلة. ومجمل النتائج يبعث على التشجيع، مع محافظة تعاون اليونيدو التقني على اتجاهه الصعودي القوي. والأرقام تتحدَّث عن نفسها: فقد بلغت قيمة المشاريع المنفَّذة ١١٧,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٧؛ وبلغ إجمالي حجم المشاريع المتاح للتنفيذ في المستقبل ٢٨٠,١ مليون دولار؛ والأموال التي تمَّ حشدها في عام ٢٠٠٧ تبلغ ١٧٢,٧ مليون دولار – ويمثِّل الرقمان الأخيران مستويات لم يسبق لها مثيل في تاريخ اليونيدو.

وتُوِّجت السنة بانعقاد الدورة الثانية عشرة لمؤتمر اليونيدو العام التي حقَّقت نجاحاً كبيراً وحضرها عدد كبير من المندوبين – بل أكبر عدد في تاريخ المنظمة. وجمع هذا الحدث بين جلسات تشريعية وأحداث دينامية وتفاعلية أبرزت النواحي الموضوعية لعمل اليونيدو، في شكل منتدى تنمية صناعية، وندوات رفيعة المستوى لمناقشة المواضيع، واجتماعات مائدة مستديرة إقليمية، فضلاً عن عرض عام لأنشطة اليونيدو.

وإني لواثق من أنكم ستوافقون بعد قراءة التقرير السنوي ٢٠٠٧ على أن اليونيدو هي حقاً منظمة ماضية قُدماً في مساعدة المستفيدين من منظمتنا على مواجهة تحدِّيات النمو والتنمية بنجاح.

١ استعراض أحداث السنة

ألف– الدورة الثانية عشرة للمؤتمر العام لليونيدو

انعقدت الدورة الثانية عشرة للمؤتمر العام لليونيدو، وهو أعلى جهاز لتقرير السياسات في المنظمة، في فيينا من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد استقطب المؤتمر حوالي ١ ٥٠٠ مشارك من كافة أنحاء العالم ومُثّلت فيه أكثر من ١٣٠ دولة عضوا. وكان من بين المشاركين خمسة رؤساء دول وحكومات وأكثر من ٧٠ وزيرا من العالمين المتقدّم والنامي. وأكّد حضور الرؤساء التنفيذيين للعديد من كبرى المنظمات الشريكة لليونيدو، بما فيها منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) ومركز التجارة الدولية، الأهمية التي توليها اليونيدو للروابط الوثيقة مع الوكالات التي تضطلع بأنشطة تكمّل أنشطتها، وذلك لضمان اتساق جهود التنمية لكي يكون لها الأثر الأقصى.

وقد افتتحت المؤتمر العام رسميا معالي الوزيرة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية، السيدة أورسولا بلاسنيك، باسم النمسا، البلد المضيف، فأثنت على الدور الفريد الذي تقوم به اليونيدو في معالجة التحديات المستقبلية، ونوّهت بالطائفة الواسعة لمسؤوليات المنظمة، التي تشمل تطوير التكنولوجيا ونقلها ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإيجاد فرص للعمالة المنتجة وكفاءة الطاقة وإدارة البيئة.

حظي منتدى المؤتمر العام بحضور محاضرين مرموقين.
من اليسار إلى اليمين: السيد لويس كارلوس كارفالهو، مدير مؤسسة كانابلان، البرازيل؛ السيد منصور كاما، رئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل بالسنغال؛ السيدة بتريشيا فرانسيس، المديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية؛ السيد تود بنجامين، محرّر الشؤون المالية لشبكة سي أن أن – مدير المناقشة؛ معالي السفير ساواكو تاكيبوشي، مستشار خاص لوزير الخارجية وبروفيسور في جامعة كيوتو، اليابان؛ السيد كاريل بلاها، نائب وزير، وزارة البيئة، الجمهورية التشيكية؛ السيد علي موفوروكي، رئيس ومدير عام مجموعة إنقوتيك إنفستمنت، جمهورية تنزانيا المتحدة؛ السيد ميغيل سينتينو، بروفيسور في شعبة علم الاجتماع والشؤون الدولية، جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية.

وتضمّن جدول أحداث المؤتمر العام (انظر الشكل ١) اجتماعات المؤتمر بكامل هيئته واللجنة الرئيسية، التي ناقشت خلالها الدول الأعضاء عددا من مشاريع المقرّرات والقرارات المهمّة ووضعتها في صيغتها النهائية. بالإضافة إلى ذلك، شكّل منتدى للتنمية الصناعية رفيع المستوى بشأن الأولويات المواضيعية التي يستند إليها عمل اليونيدو نقطة انطلاق للمناقشات في ثلاثة أفرقة رفيعة المستوى بشأن المسائل المتعلقة بكل أولوية من الأولويات، وخمس موائد مستديرة إقليمية. وأتاحت العروض والمعارض المزيد من الفرص لتبادل المعلومات والمعارف.

الشكل ١: جدول أحداث الدورة الثانية عشرة للمؤتمر العام

الاثنين، ٣ كانون الأول/ديسمبر	الثلاثاء، ٤ كانون الأول/ديسمبر	الأربعاء، ٥ كانون الأول/ديسمبر	الخميس، ٦ كانون الأول/ديسمبر	الجمعة، ٧ كانون الأول/ديسمبر
الجلسة العامة الأولى افتتاح الجلسة بيانات من رؤساء الدول والحكومات افتتاح المناقشة العامة	**الجلسة العامة الثالثة** المكتب المناقشة العامة (الوزراء) اللجنة الرئيسية – الجلسة الأولى عرض الوقود الأحيائي بالبرازيل مائدة مستديرة إقليمية للبلدان العربية فريق رفيع المستوى بشأن تكوين الثروة من أجل الحد من الفقر: دور الصناعة عرض من الصين	**الجلسة العامة الخامسة** لجنة وثائق التفويض المناقشة العامة اللجنة الرئيسية – الجلسة الثالثة فريق رفيع المستوى بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية عرض المنشور الرئيسي، وكالة التنمية الفرنسية	**الجلسة العامة السابعة** تعيين مراجع حسابات خارجي اللجنة الرئيسية – الجلسة الخامسة فريق رفيع المستوى بشأن الصناعة الخضراء عرض عن المركز الدولي لتكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية – الأنشطة الهيدروجينية في العالم	**الجلسة العامة التاسعة** النظر في المقررات والقرارات واعتمادها
الجلسة العامة الثانية المناقشة العامة (الوزراء) منتدى التنمية الصناعية (ثلاثة مواضيع ذات أولوية)	**الجلسة العامة الرابعة** المناقشة العامة اللجنة الرئيسية – الجلسة الثانية مائدة مستديرة إقليمية لآسيا والمحيط الهادئ مائدة مستديرة لبلدان اتحاد نهر مانو	**الجلسة العامة السادسة** المناقشة العامة اللجنة الرئيسية – الجلسة الرابعة مائدة مستديرة إقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي مائدة مستديرة إقليمية لأوروبا والدول المستقلة حديثا	**الجلسة العامة الثامنة** المناقشة العامة اللجنة الرئيسية – الجلسة السادسة	

المعارض

الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية

- مركز تكنولوجيا القصب والخيزران
- الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (ألمانيا) – التعاون مع اليونيدو
- شبكة اليونيدو لهيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا
- برنامج مدغشقر للحرير
- تشغيل الشباب في بلدان اتحاد نهر المانو
- الحد من الفقر في بوركينا فاسو
- منشورات تنمية القطاع الخاص: مجموعة أدوات الاستراتيجية الرامية إلى تنمية اهتمام القطاع الخاص بالفئات الفقيرة
- تطوير الطاقة الريفية: مشاريع إيضاحية لمحطات القوى الكهربائية الصغيرة
- حقائب وملحقات تايتو الجلدية
- الصناعة المشتركة بين اليونيدو وإيران
- تنمية قدرات تنظيم المشاريع لدى المرأة
- تنمية قدرات تنظيم المشاريع لدى الشباب

بناء القدرات التجارية

- مراكز رائدة لمعالجة الأغذية
- معرض الأعمال التجارية في الهند
- مركز البحرين لترويج الاستثمار والتكنولوجيا
- شبكة الكراسي الجامعية لترويج الاستثمار والتكنولوجيا
- منشورات تنمية القطاع الخاص:
  - دليل اتحادات التصدير
  - برنامج تحقيق التنظيم المسؤول للمشاريع
- المركز المعني بإمكانية التعقّب، المشترك بين اليونيدو ومصر
- الشراكة بين مايكروسوفت واليونيدو

البيئة والطاقة

- منشورات الإيجار الكيميائي ومركز الإنتاج الأنظف الوطني
- الامتثال لبروتوكول مونتريال
- كشك الطاقة
- الشراكة الأوروبية المعنية بالمياه
- المركز الدولي لتكنولوجيا الطاقة الهيدروجينية – تركيا
- مرصد الطاقة المتجددة
- المبيدات المتقادمة
- "نظرات على الأرض" – التنمية المستدامة
- الوكالة الحكومية لحماية البيئة – الصين

نظر منتدى التنمية الصناعية في مسائل التنمية الصناعية الأساسية في سياق الأنماط السريعة التغيّر للإنتاج العالمي والاستهلاك والتجارة. كما أولى عناية خاصة إلى أوجه التكامل والمعاوضات بين الأولويات المواضيعية الثلاث لليونيدو، وهي الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والبيئة والطاقة.

واختار كل فريق من الأفرقة رفيعة المستوى موضوعا من هذه المواضيع. فناقش الفريق المعني بـ"توليد الثروة من أجل الحد من الفقر: دور الصناعة" الدورين اللذين يكمل كل منهما الآخر تكميليين، رغم اختلافهما، اللذين يقوم بهما القطاعان العام والخاص في التنمية التي يقودها القطاع الخاص، والطرائق الابتكارية لمكافحة الفقر. أما الفريق المعني بـ"بناء القدرات الإنتاجية من أجل القدرة التنافسية التجارية: اتفاقات الشراكة الاقتصادية" فقد ناقش الفرص والتحديات التي تطرحها اتفاقات الشراكة الاقتصادية، التي يتفاوض بشأنها الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وأخيراً، ركّز الفريق المعني بـ"الصناعة الخضراء: ترويج النمو والحماية" على زيادة فعالية الموارد في الصناعة، وأسواق للخدمات الصناعية، والسياسات اللازمة لتشجيع النُهج الابتكارية بشأن "تخضير" الصناعة.

وتطرّقت الموائد المستديرة الإقليمية إلى تحديات التنمية الصناعية الخاصة بالمناطق كلا على حدة. فتناولت المائدة المستديرة الخاصة بأفريقيا المشاكل المتعلقة ببطالة الشباب وانعدام الأمن في بلدان اتحاد نهر مانو وكوت ديفوار. أما بالنسبة للبلدان العربية، فكان الموضوع الرئيسي هو الدور الذي يؤديه القطاع الصناعي في تنويع اقتصاداتها بمنأى عن الموارد المعدنية (النفط، بوجه خاص). وركّزت المائدة المستديرة لآسيا والمحيط الهادئ على الأثر العالمي للاقتصادين الصيني والهندي السريعي النمو. وشكّل موضوع التوقف التام عن تصريف الفضلات الصناعية السائلة من أجل استدامة البيئة الشاغل الرئيسي لأوروبا والدول المستقلة حديثا. وكان الإنصاف الاجتماعي ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة هما الموضوعان الرئيسيان بالنسبة لأمريكا اللاتينية والكاريبي.

وتضمّن البرنامج أيضا عروضا عديدة حول مواضيع ذات صلة بالبيئة وسلسلة من المعارض التي تناولت أولويات اليونيدو المواضيعية (انظر الشكل ١).

اعتمد المؤتمر العام قرارا مهمّا بشأن مشاركة اليونيدو في عملية الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وعلى المستوى القطري، أُطلقت مبادرة "أمم متحدة واحدة" في ثمانية بلدان رائدة، وتكرّس الأمم المتحدة جهودا كبيرة لتنفيذ "الآحاد الأربعة" وهي برنامج واحد وإطار ميزانية واحد وقائد واحد ومكتب واحد. ولاحظ القرار أنّ هذه العملية تعزّز دور اليونيدو في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وطلب من المدير العام مواصلة تنسيق أنشطة اليونيدو وترويجها على المستوى العالمي والإقليمي والقطري. ويمكن الاطلاع في الباب طاء من هذا الفصل على المزيد من المعلومات بشأن الدور الذي تؤديه اليونيدو في تحسين اتساق منظومة الأمم المتحدة.

وأجريت انتخابات بهدف اتخاذ قرار حول الدول الأعضاء التي ستملأ مقاعد جهازي تقرير السياسات في المنظمة وهما مجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية. كما جرى انتخاب لتعيين مراجع حسابات خارجي وأسفر عن تعيين مراجع الحسابات العام في باكستان لهذا المنصب لمدة سنتين، ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وخلال المؤتمر العام، أظهرت المنظمة استقرارها المالي وإدارتها المالية الحصيفة. وأشار المدير العام إلى أنه طُلب من اليونيدو، خلال عشرة أعوام، اتباع سياسة تقشّف وقبول ميزانيات ذات نمو إسمي يعادل الصفر. وقد أنهك ذلك المنظمة إلى أقصى الحدود. وأشار المدير العام إلى أن اليونيدو ستجد صعوبة في الاستمرار في تقديم خدماتها على النحو الذي كانت عليه وفي الوفاء بطلبات جديدة ما لم يتم الحصول على استثمار إضافي في المنظمة.

أبرزَ أحد معروضات المؤتمر العامَ مشاريع اليونيدو الحافزة للصناعات التي تستخدم الخيزران "الذهب الأخضر"، في العديد من البلدان النامية.

باء– إدارة شؤون التعاون التقني

تعزيز آلية استعراض البرامج والمشاريع والموافقة عليها

في عام ٢٠٠٦، أنشئت لجنة وحيدة للموافقة على البرامج، بدعم من الفريق الاستشاري المعني بالجودة، لاستعراض جميع أنشطة التعاون التقني تقريبا والموافقة عليها داخليا. وتوكل إلى لجنة الموافقة على البرامج مهمة استعراض برامج ومشاريع اليونيدو والموافقة عليها، وحيث تدعو الحاجة، يمكنها أن تخصّص موارد اليونيدو القابلة للبرمجة لمقترحات التعاون التقني في إطار معايير يحددها المجلس التنفيذي.

وفي عام ٢٠٠٧، تم تعزيز آلية الاستعراض والموافقة هذه بقدر أكبر، وعملت بنفس الطرائق التي كانت تعمل بها، وإن كان ذلك مع التغيرات التي تحصل كل سنتين في تكوين لجنة الموافقة على البرامج والفريق الاستشاري المعني بالجودة، بما يتماشى مع النظام الحالي للدوران في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر. وتضمن هذه الممارسة للعضوية الدورية تمثيلا منسّقا ومتوازنا للوحدات التنظيمية المعنية بوضع البرامج وتنفيذها.

وبقيت المبادئ التوجيهية للتعاون التقني التي تم إصدارها في آب/أغسطس ٢٠٠٦ تشكّل أساس العملية التي وضعتها المنظمة للموافقة على المقترحات. وبناء على ذلك، أجريت أنشطة تدريبية مكثّفة بغية إطلاع الموظفين المعينين حديثا على المبادئ التوجيهية والإجراءات التشغيلية والتوجيهات الإدارية المنطبقة الأخرى من أجل ضمان المزيد من التحسينات في مواءمة مقترحات التعاون التقني مع الأولويات المواضيعية للمنظمة.

أنشطة لجنة الموافقة على البرامج والفريق الاستشاري المعني بالجودة

لجنة الموافقة على البرامج

جريا على الممارسة التي أرسيت في العام المنصرم، استمرت لجنة الموافقة على البرامج في الاجتماع بانتظام كل أسبوعين، ولأغراض خاصة عندما تدعو الحاجة، برئاسة المدير الإداري (شعبة العمليات الميدانية وتنسيق البرامج) بحضور عضوين دائمين وثلاثة ممثلين عن كل مجال من مجالات الأولوية المواضيعية الثلاثة، إلى جانب ممثل عن فريق التقييم، لاستعراض كشوف ملخّصات الخدمات، ومفاهيم المشاريع، ووثائق المشاريع المفصّلة، ووثائق البرامج المتكاملة، والطلبات المختلفة لإدخال تنقيحات على المشاريع والميزانية. وإجمالا، عُقد ٣٥ اجتماعا خلال عام ٢٠٠٧؛ وتمت مراجعة ٣٠٧ مقترحات مختلفة، بنسبة موافقة إجمالية بلغت ٨٥ في المائة. ويقدّم الجدول ١ تصنيفا للقرارات الصادرة عن لجنة الموافقة على البرامج. ويبيّن الشكل ٢ التوزيع الإقليمي للمقترحات.

الجدول ١– الإجراء الذي اتخذته لجنة الموافقة على البرامج بشأن المقترحات المقدّمة خلال عام ٢٠٠٧، حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

القرار	العدد	النسبة المئوية
المقترحات التي حظيت بالموافقة	٢٦١	٨٥
المقترحات التي أرجئ البت فيها	١٩	٦
المقترحات التي طُلب أن يُعاد تقديمها	٢١	٧
المقترحات التي لم تحظَ بالموافقة	٦	٢
المجموع	٣٠٧	١٠٠

الشكل ٢– توزّع المقترحات حسب المنطقة

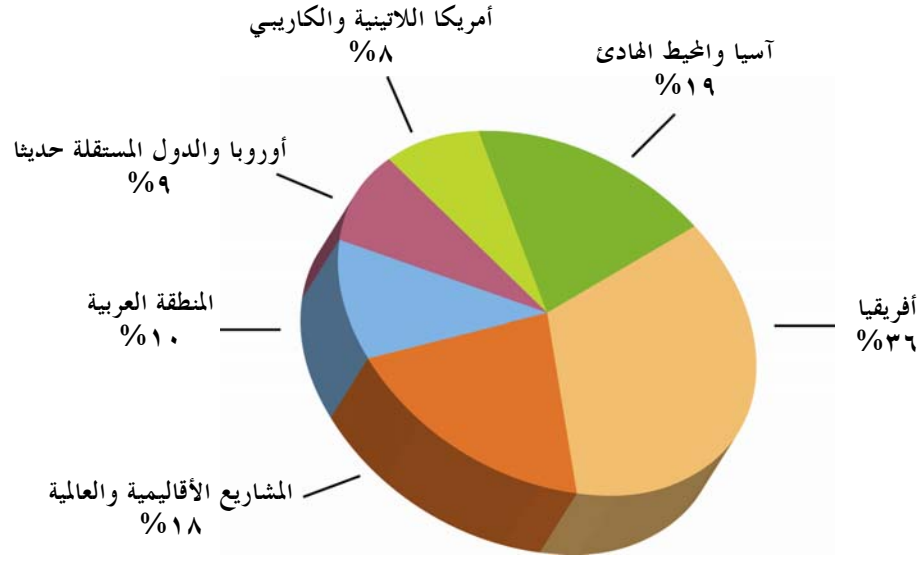

الفريق الاستشاري المعني بالجودة

إنّ تكوين الفريق الاستشاري المعني بالجودة مشابه لتكوين لجنة الموافقة على البرامج: أي أنه يضم رئيسا، وموظفين دائمين اثنين، وممثلين لكل مجال من مجالات الأولويات المواضيعية الثلاث، ألا وهي الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والبيئة والطاقة، بالإضافة إلى ممثل عن فريق التقييم. وقد عزّز هذا الفريق أيضا عملياته خلال عام ٢٠٠٧.

وقد استعرض الفريق، خلال اجتماعاته الأسبوعية، ما مجموعه ٢٣٥ مقترحا، بما في ذلك كشوف ملخّصات الخدمات ووثائق المشاريع والبرامج. وتمت مناقشة معظم الوثائق المطروحة مع الجهات التي قدّمتها من أجل الرد على الأسئلة وتقديم المشورة حول التحسينات الممكنة في التوثيق، قبل تقديم المقترحات إلى لجنة الموافقة على البرامج وإلى الجهات المانحة للنظر في التمويل.

وتُظهر نسبة الموافقة العالية من جانب لجنة الموافقة على البرامج أنّ الفريق يساهم في التحسين المتواصل لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها المنظمة، وخاصة فيما يتعلق بتصميم وثائق البرامج والمشاريع وطرائق تنفيذها، بما في ذلك إدراج آليات للرصد والإبلاغ والتقييم.

جيم– حشد الأموال والتعاون التقني (صافي قيمة المشاريع الموافَق عليها والمنجزة)

التعاون التقني: صافي قيمة المشاريع الموافَق عليها والمنجزة

حدث في السنوات الأخيرة عدد من التطورات فيما يتعلق بحشد الأموال، وقد آتت أُكلها في عام ٢٠٠٧. فقد حظي التركيز على الأولويات المواضيعية بموافقة قوية من جانب الجهات المانحة الحكومية، وأصبح لليونيدو الآن نفاذ مباشر لأموال مرفق البيئة العالمية، وأصبح للمنظمة دور في اتفاقات الشراكة الاقتصادية الجديدة للاتحاد الأوروبي.

بلغ صافي قيمة مشاريع التعاون التقني وبرامجه الموافَق عليها من جميع مصادر الأموال المحشودة خلال عام ٢٠٠٧ ما مجموعه ١٧٢,٧ مليون دولار، وهو ما يزيد بأكثر من ٥٠ مليون دولار عمّا شهده عام ٢٠٠٦ ويمثل أعلى مستوى في تاريخ اليونيدو. ويشمل هذا المجموع القياسي صافي الزيادات الصافية في ميزانيات المشاريع الجارية، التي تبلغ ١٥١ مليون دولار، وزيادة في حجم المدفوعات المستحقة في المستقبل بموجب الاتفاقات المبرمة بما قدره ١٨,٨ مليون دولار، وزيادة في المساهمات القابلة للبرمجة المقدّمة من الجهات المانحة والتي استلمتها اليونيدو بلغت ٢,٩ مليون دولار. ونظرا أيضا إلى الحجم الحالي للمشاريع المنجزة خلال العام والبالغ ١١٧,٣ مليون دولار، ارتفع مجموع حافظة المشاريع الجارية والبرامج التي ستنفذ في المستقبل بمقدار ٥٢,٥ مليون دولار ليبلغ ٢٨٠,١ مليون دولار (انظر الشكل ٣). وهذا أيضا رقم قياسي في تاريخ اليونيدو.

ومن شأن هذا المستوى العالي من التمويل أن يمكّن اليونيدو من زيادة المشاريع المنجزة زيادة كبيرة في السنوات القادمة.

الشكل ٣- إنجاز أنشطة التعاون التقني، والأموال المتاحة للتنفيذ في المستقبل

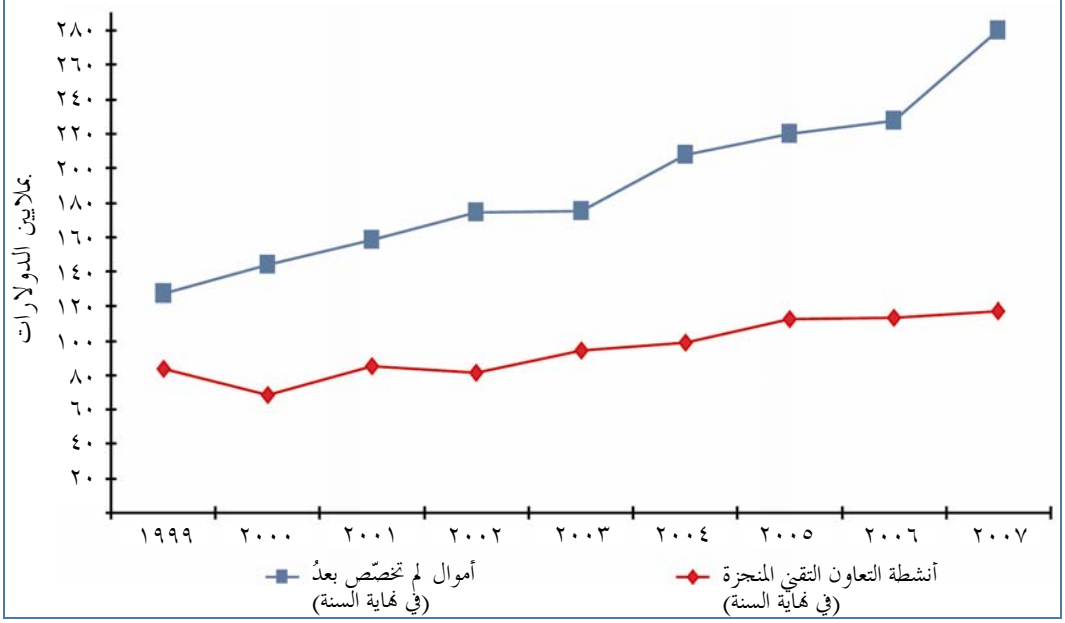

حشد الأموال

إنّ تركيز اليونيدو القوي على الأولويات المواضيعية الثلاث التي تستجيب مباشرة للأولويات الإنمائية للمجتمع الدولي قد أدى إلى زيادة الاعتراف بمواطن القوة التي تتمتع بها اليونيدو في هذه المجالات، لا سيما من جانب الجهات المانحة الحكومية. وبدأ ذلك يُظهر نتائجه فيما يتعلق بالأموال التي تم حشدها. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠٠٨ مقترنا بتعاون أوثق مع المانحين كلا على حدة بشأن الأولويات المواضيعية.

وقد أظهر تصنيف نتائج التمويل من حيث الأولوية المواضيعية أنّ موضوع البيئة والطاقة استأثر بأكبر حصة، وهي: ٧١,٥ مليون دولار. أما بناء القدرات التجارية فقد استقطب ٤٢,٨ مليون دولار، بينما خُصّص ٣٥,٨ مليون دولار للحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، بما في ذلك أغلب الأنشطة المتصلة بالأمن البشري. وبلغ حجم الأموال التي حشدت للبرامج المتكاملة والمخططات الإطارية للخدمات القطرية، التي تقدَم فيها خدمات اليونيدو في شكل حزمة، ٢٦,١ مليون دولار (دون حساب تكاليف الدعم). ويزيد ذلك بـ٥ ملايين دولار على عام ٢٠٠٦. وسيتم خلال السنوات المقبلة تحويل مبلغ إضافي قدره ٤,٨ ملايين دولار بموافقة الجهات المانحة.

كان المصدران الرئيسيان لتمويل البيئة والطاقة هما الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال ومرفق البيئة العالمية. فقد بلغت الأموال التي قدّمها الصندوق المتعدد الأطراف ٢٤,٥ مليون دولار، ووصلت قيمة المشاريع الموافَق عليها في إطار مرفق البيئة العالمية ٣٠,١ مليون دولار. وتحسَّن مستوى المشاريع الموافَق عليها في إطار مرفق البيئة العالمية بسبب قرار زيادة الأموال التي تحصل عليها اليونيدو مباشرة. والواقع أن ٩٠ في المائة من مجموع الأموال التي تم حشدها في إطار مرفق البيئة العالمية يتعلق بهذه

المشاريع التي تحصل اليونيدو على الأموال لها مباشرة، مع تخصيص حصة كبيرة للمشاريع المتعلقة بالقضاء على الملوثات العضوية الثابتة. وهناك تحد كبير مطروح للسنوات القادمة وهو اشتراط مرفق البيئة العالمية التمويل المشترك لهذه المشاريع، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع التي يُراد إنجازها في أقل البلدان نموا، وهو اشتراط تزمع اليونيدو الوفاء به بمساعدة الجهات المانحة.

وبلغت قيمة أموال اليونيدو الواردة من مصادر حكومية ٩٣,٢ مليون دولار (بما في ذلك تكاليف الدعم)، أي زيادة بلغت حوالي ٣٨ مليون دولار. ويرد كبار المساهمين في عام ٢٠٠٧ في الجدول ٢.

الجدول ٢- الأموال المقدّمة من الجهات المانحة الحكومية الرئيسية، بملايين الدولارات

الجهة المانحة	المبلغ (بملايين الدولارات)
المفوضية الأوروبية	٢١,٦
إيطاليا	١٦,٦
تركيا*	١٢,٢
فرنسا	٦,٨
النرويج	٥,٨
اليابان**	٢,٩
النمسا	١,٥
المملكة المتحدة	١,١

* للمركز الدولي لتكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية.

** منها ١,٢ مليون دولار بواسطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

وقدّم مختلف الصناديق الاستئمانية للأمم المتحدة المتعددة المانحين تمويلا لما بعد حالات الطوارئ لمشاريع في جمهورية تنزانيا المتحدة والسودان والعراق ولبنان. ويبيّن الملحق باء توزّع المشاريع الموافق عليها من صندوق التنمية الصناعية والصناديق الاستئمانية حسب المنطقة أو الأولوية المواضيعية.

وبموجب اتفاقات الشراكة الاقتصادية الجديدة للاتحاد الأوروبي مع مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، يتم إعداد برامج رئيسية للتعاون التقني لتعزيز قدرة البلدان النامية على المنافسة في الأسواق الدولية. وترتبط الأولوية المواضيعية الخاصة ببناء القدرات التجارية ارتباطا مباشرا بهذه البرامج، وفي عام ٢٠٠٧، شاركت اليونيدو، إلى جانب اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية، في صوغ ستة برامج رئيسية. ومن المتوقع أن تتم الموافقة على البرامج الأولى في عام ٢٠٠٨.

دال- منظمة أكثر فعالية وكفاءة

بعد التحسينات الكبرى التي جرت في عام ٢٠٠٦ استمرت في عام ٢٠٠٧ الجهود الرامية إلى جعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة. وشملت التحسينات الإدارية ما يلي:

- اتخاذ تدابير لتحقيق الامتثال للمعايير الائتمانية لمرفق البيئة العالمية، الذي يشكل شرطا للحصول المباشر على أموال المرفق؛ ومن المتوقع أن يتم الامتثال كليا لجميع المعايير خلال عام ٢٠٠٨؛
- اتخاذ الخطوات الأولى نحو اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي ستكون معايير إلزامية لمنظومة الأمم المتحدة ابتداء من عام ٢٠١٠؛
- ازدياد عدد حسابات السلف للمكاتب الميدانية إلى ثلاثين، من أجل إتاحة المزيد من الاستقلالية للمكاتب الميدانية وزيادة كفاءة عمليات اليونيدو في الميدان؛
- تحسين خدمات المشتريات، من خلال تدريب الموظفين واتباع إجراءات أفضل (بما في ذلك إصدار دليل مشتريات جديد)، حيث أدّى ذلك إلى استخدام الموارد المحدودة استخداما أكثر فعالية؛
- تحسين إدارة الممتلكات والإشراف على خدمات الدعم؛
- تعجيل معالجة تعيينات الموظفين.

وقد ساهمت تقوية قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مساهمة مهمة في التحسينات الإدارية التي تمت في العام المنصرم، وشملت هذه الأخيرة ما يلي:

- المعالجة الإلكترونية للحسابات؛
- تبسيط موقع لليونيدو على الشبكة العالمية وتحسين إدارته؛
- تحسين قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقر، وجعل التواصل الداخلي والعالمي وإدارة الموارد البشرية والإدارة القائمة على النتائج والإدارة المالية أسهل وأكثر فعالية؛
- تحسين قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الميدان، وتسهيل التواصل الإداري وفيما بين المنظمات.

وضمن برنامج لتدريب الموظفين الاستخدام الأمثل للقدرات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتم أيضا إحراز تقدّم كبير في المشروع الطويل الأجل الهادف إلى إدراج مبادئ الإدارة القائمة على النتائج في جميع الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. وكجزء من هذه الجهود، تم تعزيز قدرات التقييم. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل حول الإدارة القائمة على النتائج في الفصل ٢ باء.

هاء– إدارة الموارد البشرية

التوظيف

في عام ٢٠٠٧، اضطلعت المنظمة بحملة توظيف كبيرة نتج عنها تعيين ٤٨ موظفا في الفئة المهنية وفئة الخدمات العامة في المقر وفي مراكز العمل الميدانية. وواصلت المنظمة استخدام طريقة الاختيار الأشمل التي استُحدثت في عام ٢٠٠٦ والتي تعتمد على تقنيات مراكز التقييم، بما في ذلك إجراء اختبارات خطية، وعروض، ومقابلات مع أفرقة. وكان ٣٣ في المائة من الموظفين المعينين دون سنّ ٣٥ عاما. وهذا أمر مهم

إذ إنّ المنظمة تواجه تقاعد عدد كبير من موظفيها، وهي بحاجة إلى تحديد القوى العاملة لديها من خلال توظيف شباب من ذوي المواهب. كما اتسمت الجهود المبذولة في زيادة التمثيل النسائي على مستوى الفئة المهنية بالنجاح: إذ إنّ النساء شكّلن ٣٦ في المائة من الموظفين المعينين. وتم تقليل نسبة الوظائف الشاغرة على مستوى الفئة المهنية في المكاتب الميدانية بقدر أكبر (انظر الشكل ٤). ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ارتفعت نسبة الموظفين المهنيين في الميدان بنسبة ٤٥ في المائة. ومن التطورات الإيجابية الأخرى تعيين موظفين في الأمانة من ستة بلدان لم تكن ممثلة في السابق.

الشكل ٤– نسبة الوظائف الشاغرة في الميدان، للموظفين الفنيين الدوليين

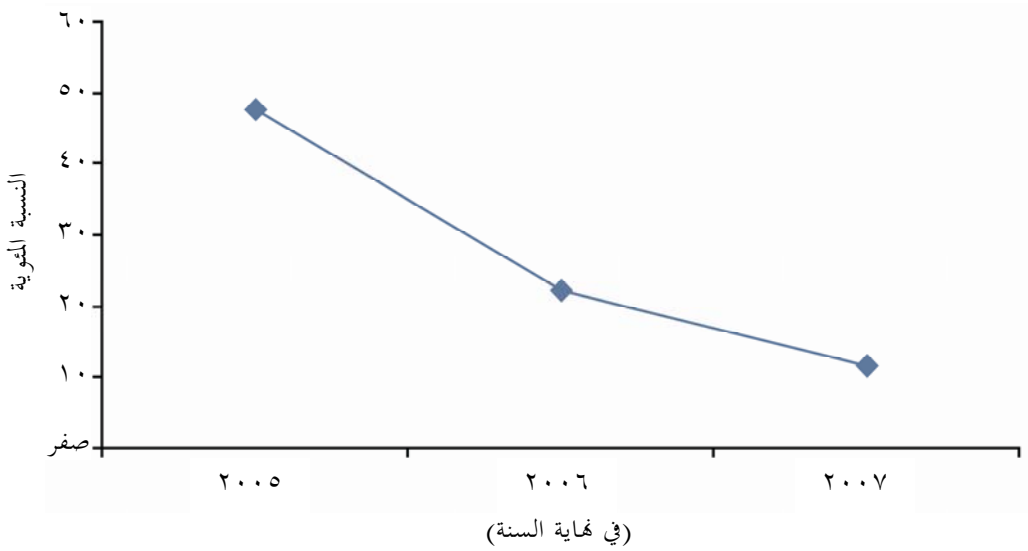

ثقافة الإدارة القائمة على الأداء

تم الاضطلاع بالمزيد من الإجراءات خلال العام من أجل تعزيز ثقافة الإدارة القائمة على الأداء في المنظمة. وصاحَب تأسيس نظام الإدارة القائم على النتائج (المناقش في الفصل ٢ باء)، الأخذ في مستهل عام ٢٠٠٧ باتفاقات خاصة بالموظفين في شعبة صوغ البرامج والتعاون التقني. والاتفاقات هي التزامات متبادلة بين مديري المشاريع والمدير الإداري للشعبة تتخذ شكل أهداف فصلية متفق عليها ومحددة على مدى سنة تقويمية واحدة. ويؤكّد مديرو المشاريع مساهمتهم فيما يتعلق بتنفيذ التعاون التقني وأنشطة المنتدى العالمي (مؤتمرات ومنشورات) وصوغ المشاريع، في حين أنّ المدير الإداري يلتزم بتوفير الموارد الأساسية والدعم الإداري. وأُدخلت أيضا مؤشرات الأداء بالنسبة إلى المكاتب الميدانية.

التطوير الوظيفي

استمرت المنظمة في الاعتراف بأداء الموظفين ومكافأة المستحقين منهم بترقيتهم. فعلى سبيل المثال، شهد العام ٢٠٠٧ ترقية ما مجموعه ٥٧ موظفا، من بينهم ١٧ موظفا حصلوا على ترقية بالجدارة. وبموجب

سياسة التنقل الميداني التي أطلقت في عام ٢٠٠٦، أتيحت أمام عدد من موظفي الفئة الفنية في المقر فرص لنقلهم إلى المكاتب الإقليمية، والعكس بالعكس. ومن شأن عمليات النقل هذه أن تضمن التطور المهني للموظفين وتسهّل الإثراء المتبادل بين المقر ومراكز العمل الميدانية.

التعلّم والتطوير

استثمرت المنظمة الكثير في تطوير الكفاءات التقنية والعامة لجميع فئات الموظفين. وتم تنظيم ما مجموعه ١٠٠ نشاط تدريبي غطّت طائفة واسعة من المجالات، من قبيل الإدارة المتكاملة للمشاريع، والإدارة القائمة على النتائج، والارتقاء بمهارات التفاوض والمهارات الأخرى، وإدارة الوقت، ومهارات العرض، وإعداد التقارير، وإدارة النزاعات. وللمرة الأولى على الإطلاق، خضع موظفو فئة الخدمات العامة في مراكز العمل الميدانية لتدريب شامل في المقر، حول مجموعة من المواضيع شملت مسائل مالية وإدارية مهمة للتشغيل اليومي لمكاتبهم. وقد ازدادت فرص التدريب الخارجي في مختلف من المؤسسات ازديادا كبيرا، واستفاد منها العديد من الموظفين.

موظفون في فئة الخدمات العامة من المكاتب الميدانية في دورة تدريبية بمقر اليونيدو.

واتخذت المنظمة خطوة كبرى في تعزيز قدرات مديريها. فقد شارك رؤساء الوحدات ومديروها في برنامج مصمّم خصيصا لتطوير القيادة والإدارة، نُظّم في مدينة بادن بالقرب من مقر اليونيدو في فيينا. وتلقّى المديرون تدريبا في مجالات من قبيل التفكير الاستراتيجي، والتحليل وحل المشاكل، وقيادة الفرق، والتواصل، وإدارة الأداء.

وكإجراء إضافي من أجل تعزيز ثقافة التعلم المستمر وتبادل المعارف، نُظمت حلقات دراسية تقنية منتظمة لجميع الموظفين المهنيين في شعبة صوغ البرامج والتعاون التقني، وفّرت فرصا لتبادل المعارف بشأن المسائل التقنية الهامة، من قبيل التصميم من أجل الاستدامة، والمسارات الإنمائية المثلى للبلدان التابعة تكنولوجياً، واستراتيجية اليونيدو للحد من الفقر.

وأجريت دراسة استقصائية شاملة بشأن الاحتياجات التدريبية، بهدف تحديد أولويات التدريب في المقر وفي مراكز العمل الميدانية. واستنادا إلى ذلك، سوف تصمَم الأنشطة التدريبية لفترة السنتين المقبلة.

التواصل

استمرت المنظمة في التشديد على التواصل على كل المستويات. وقامت مجموعة من الموظفين المختارين من المقر بزيارة ثلاثة مراكز عمل ميدانية للتأكّد من احتياجات المكاتب الميدانية والمتطلبات التدريبية لتلك المكاتب. واستمر المدير العام أيضا في التقليد الذي استحدثه والمتمثل في الالتقاء بالموظفين على مختلف مستوياتهم، وعقد اجتماعات مع جميع الموظفين، بمن فيهم الموظفون المعينون حديثا والمتدربون والموشكون على التقاعد، ومع مجلس الموظفين. وشمل معتَكَف للإدارة مديرين متوسطي المستوى وممثلين عن مجلس الموظفين، ووفّر فرصة لإجراء مناقشة واسعة بشأن التحديات المختلفة التي تواجهها المنظمة. وأدّت الأفكار المستحدثة في المعتكف إلى إجراء تغيرات في بعض الممارسات التنظيمية، مثل تبسيط الإجراءات الإدارية لتوظيف المستشارين في مجال أنشطة التعاون التقني.

كما اتخذت المنظمة خطوات من أجل تعزيز وتسهيل منع النزاعات وتسويتها بشكل غير رسمي. وتم تعيين مستشار للموظفين لتوفير المشورة والمعلومات وغير ذلك من المساعدة إلى الموظفين بشأن مسائل قد يكون لها أثر على رفاهيتهم وإنتاجيتهم، مثل التوتر وحالات النزاع. وتنظر اللجنة الاستشارية المشتركة – وهي هيئة مشتركة بين الموظفين والإدارة للتشاور بشأن رفاهية الموظفين – في اقتراح يرمي إلى تعيين أمين للمظالم.

بالإضافة إلى ذلك، يتعاون مجلس الموظفين والإدارة في المسائل ذات الصلة برفاهية الموظفين، من خلال اجتماعات دورية تُعقد بين ممثلي مجلس الموظفين ومختلف مستويات الإدارة في المنظمة.

واو– التعاون والشراكات مع وكالات وجهات فاعلة أخرى

تتعاون المنظمة تعاونا وثيقا مع وكالات وجهات فاعلة أخرى في طائفة واسعة من الميادين. ويمكن الاطلاع على أمثلة كثيرة في الباب طاء، الذي يناقش مبادرة "أمم متحدة واحدة"، وفي الفصول التالية. وبالإضافة إلى ذلك:

- تم تكثيف التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) عن طريق اتفاق تعزيز التعاون الذي تم توقيعه في أيار/مايو. وقد ألقى المدير العام كلمة أمام مجلس إدارة اليونيب وأمام المنتدى الوزاري البيئي العالمي في دبي في شهر أيار/مايو، وألقى المدير التنفيذي لليونيب كلمة أمام المؤتمر العام لليونيدو في كانون الأول/ديسمبر.
- تنفيذا لمذكرة التفاهم الجديدة التي وُقعت بين اليونيدو ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، اختارت اليونيدو أحد موظفيها لإيفاده إلى مقر الفاو كي يكون ممثلا للمنظمة لدى المنظمات التي يقع مقرها في روما.
- حدّدت اليونيدو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) مجالات العمل المشترك. وبالمثل، حُددت المجالات التي يمكن التعاون فيها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعقب صدور توصيات التقييم المشترك لاتفاق التعاون، الذي اضطلعت به اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب) في عام ٢٠٠٦، تم إنشاء فرقة عمل مشتركة لوضع الطرائق التشغيلية لتنفيذ الاتفاق مستقبلا، بما في ذلك الطرائق المتعلقة بالمسائل المالية والإدارية والتقييمية والرصدية. وفي آب/أغسطس، عُقد في مقر اليونيدو اجتماع بين اليونيدو واليونديب حول تنمية القطاع الخاص والبرمجة المشتركة، بمشاركة مكتب اليونديب للشراكات في نيويورك، ومركز براتسلافا الإقليمي التابع لليونديب. وفي بنن، عقدت اليونيدو واليونديب حلقة دراسية إقليمية مشتركة حول تنظيم المشاريع الزراعية. وتواصلت الشراكة مع مايكروسوفت بنشاط من خلال مشاريع في أفريقيا (انظر الباب حاء، والفصل ٧ ألف).

المدير العام لليونيدو مع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، السيد باسكال لامي. تتعاون اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية على مستويات شتى لترويج صادرات البلدان النامية.

زاي- الدعوة إلى المناصرة

كانت اليونيدو نشطة جدا في إبراز دورها وتعزيز الدعوة إلى المناصرة. وأكد تعيين المدير العام رئيسا لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة (انظر الفصل ١ طاء) المكانة الدولية الرفيعة للمنظمة في مجال البيئة والطاقة.

ويجري تحسين نوعية منشورات اليونيدو. إذ بات تحرير التقرير السنوي وتقرير التنمية الصناعية والمنشورات التقنية يأخذ في الاعتبار إمكانية اجتذابها لجمهور أوسع من القراء. وتهدف المنشورات المخصّصة الغرض مثل "اليونيدو تواصل تقدمها - الإنجازات البارزة التي تحققت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧"، إلى إبلاغ الدول الأعضاء والجمهور عن إنجازات محددة. وقد أُنجز الكثير في عام ٢٠٠٧ لجعل موقع اليونيدو على شبكة الإنترنت أبسط وأكثر جاذبية، فيما يتواصل العمل على تحسين طريقة عرض المعلومات ونوعيتها.

وتمثّل الأحداث الدولية الكبرى مناسبات مثالية للفت الانتباه إلى المنظمة وعملها. وتتضمن الفصول التالية مناقشة وجيزة للأحداث المتصلة بأولويات مواضيعية مختلفة التي نظمتها اليونيدو أو شاركت فيها مشاركة رائدة. وكان المؤتمر العام بطبيعة الحال الحدث الرئيسي في عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى البرنامج المتنوع للأحداث والمعارض التي نظمت على هامش المؤتمر وأبرزت مساهمات المنظمة في التنمية الصناعية، كانت

هناك عروض لحالات النجاح على المستوى القطري، وأتيحت للمشاركين مكتبة تحتوي على مطبوعات تقنية جديدة ومواصفات مشاريع فضلا عن تسهيلات حاسوبية مبتكرة. وحظي المؤتمر باهتمام وسائل الإعلام العالمية بفضل شراكة مع خبير استشاري في شؤون الاتصالات. وتمت تغطية المؤتمر العام في وسائل الإعلام الدولية، بما فيها البرامج الإخبارية لشركات الطيران وقناة CNBC الإخبارية بالولايات المتحدة الأمريكية.

وسيتم تكثيف الدعوة إلى المناصرة من خلال المناسبات الدولية الكبرى في عام ٢٠٠٨. ويشمل برنامج المناسبات التي ستشارك فيها اليونيدو مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، الذي يتخذ من التنمية الصناعية موضوعه الرئيسي؛ والمنتدى العالمي الأول للصناعات الزراعية، الذي ستنظمه حكومة الهند بالاشتراك مع الفاو؛ والمؤتمر الدولي لمصادر الطاقة المتجددة في أفريقيا، المقرّر عقده في السنغال؛ والمؤتمر الدولي المعني بإمكانية تعقب المنتجات والأمن الغذائي في مصر؛ والمنتدى العالمي بشأن الطاقة المتجددة في البرازيل.

حاء– التمثيل الميداني

في عام ٢٠٠٧، حافظت اليونيدو على شبكتها الميدانية المؤلفة من ١٢ مكتبا إقليميا و١٧ مكتبا قطريا، بعضها يغطي أكثر من بلد واحد. وعلاوة على ذلك، تحتفظ اليونيدو بمكاتب لها في كل من بروكسل للتواصل مع الاتحاد الأوروبي، وفي جنيف ونيويورك للتواصل مع الأمم المتحدة. ومنذ توقيع اتفاق التعاون مع اليونديب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بدأ ثلاثة عشر مكتبا مصغرا من مكاتب اليونيدو العمل. وأنهت معظم مكاتب اليونيدو المصغرة في عام ٢٠٠٧ المرحلة التجريبية التي تمتد سنتين؛ وقدمت اليونيدو لهذه المكاتب موارد الميزانية العادية حتى نهاية السنة وما بعدها. ويجري البحث مع اليونديب في إنشاء ثلاثة مكاتب مصغرة إضافية. ولدى اليونيدو نقاط اتصال في سبعة بلدان حيث توفر الحكومة المضيفة الموظفين والمكاتب وتساهم في النفقات التشغيلية. ويعطي الشكل ٥ لمحة عامة عن الوجود الميداني لليونيدو.

وتواصل شبكة من ١٤ مكتبا لترويج الاستثمار والتكنولوجيا، وأربع وحدات لترويج الاستثمار، ترويج تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا من خلال ما يلي:

- توفير الدعم المهني للشراكات والمفاوضات التجارية، بدءاً من تحديد المشاريع إلى تنفيذها؛
- برنامج مندوبي ترويج الاستثمار/التكنولوجيا، الذي يوفّر التدريب العملي، في مجال تقنيات الترويج، لفائدة المسؤولين ومنظمي المشاريع.

وتعمل تسعة مراكز دولية للتكنولوجيا على حفز تحسين التكنولوجيا والمساعدة في إدارة التغيُّر التكنولوجي.

وأنشأت اليونيدو على مر السنوات، بالتعاون مع اليونيب، ٣٨ مركزا وبرنامجا وطنيا للإنتاج الأنظف.

وازداد من حيث التواتر والكثافة تبادل المعلومات والاتصال والتنسيق بين المقر والميدان وفيما بين الممثلين الميدانيين، بالتعاون مع اليونيب، ولا سيما في سياق مشاركة اليونيدو في تجريب مبادرة "أمم متحدة واحدة" في ثمانية بلدان (انظر الباب طاء من هذا الفصل).

الشكل ٥- وجود اليونيدو على نطاق العالم

أما برنامج مصافق التعاقد من الباطن والشراكات، الذي ييسّر الروابط الإنتاجية بين شركات الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة علاوة على الروابط مع الأسواق العالمية وشبكات سلاسل التوريد، فقد كان في عام ٢٠٠٧ يضم بين أعضائه ٤٤ مكتبا في ٣٠ بلدا. وعلى مدى الخمسة والعشرين عاما الماضية ساعد البرنامج مشاريع صغيرة ومتوسطة في أكثر من ٣٠ بلدا على إيجاد شركاء تجاريين. واستعرض اجتماع لفريق من الخبراء في أيلول/سبتمبر إنجازات البرنامج ووضعه الحالي، وناقش الكيفية التي يلزم أن ينقح بها النهج المتبع ليتوافق مع الظروف الحالية واتجاهات العولمة.

وتضمّنت توصيات اجتماع فريق الخبراء اقتراحا بإقامة شراكات استراتيجية مع المشترين والمقاولين الرئيسيين عن طريق ربطهم مباشرة بشبكة برنامج مصافق التعاقد من الباطن والشراكات. وأعربت بعض الشركات الكبيرة عن عزمها على أن تصبح شريكة في البرنامج الجديد.

كما اقترح اجتماع فريق الخبراء إنشاء أداة رقمية جديدة تتيح للموردين مقارنة أدائهم بالمعدلات الإقليمية والعالمية في مجال أعمالهم وباحتياجات المشترين. ويجري العمل حاليا على إنشاء هذه الأداة بمساهمة شركات من جنوب أفريقيا؛ وستتاح الأداة في سياق برامجية لرصد الاستثمار في أفريقيا يجري تطويرها بالتعاون مع شركة مايكروسوفت.

طاء- اليونيدو وإصلاح الأمم المتحدة

التصدي بفعالية للتحديات العالمية

يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تتغلب على تجزئها، لكي تحقّق الأهداف الإنمائية للألفية وتتصدى بفعالية للتحديات العالمية الرئيسية – بما في ذلك النزاعات المسلحة وتغيُّر المناخ والتدهور البيئي وانتشار الأوبئة والأمية وانعدام الأمن الغذائي. وفي تقرير عام ٢٠٠٦ المعنون "توحيد الأداء"، تناول الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، الذي أنشأه الأمين العام السابق، الإصلاحات التي سوف تحتاجها الأمم المتحدة كي تكون قادرة على مواجهة هذه التحديات. وتُعرف التوصية الرئيسية التي أصدرها الفريق فيما يتعلق بالعمل الإنمائي للأمم المتحدة على المستوى القطري بالآحاد الأربعة، وهي: برنامج واحد وإطار ميزانية واحد وقائد واحد ومكتب واحد. وأوصى التقرير أيضا بإقامة شراكة عالمية من أجل تقديم المعونة الإنسانية، ونظام واحد من أجل حماية البيئة العالمية، وكيان قوي واحد من أجل تمكين المرأة، وإطار واحد واضح من أجل حماية حقوق الإنسان. ويجري حاليا اختبار نهج "أمم متحدة واحدة" على المستوى القطري في ثمانية بلدان رائدة هي: ألبانيا وأوروغواي وباكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر ورواندا وفييت نام وموزامبيق.

وتشجع اليونيدو بقوة مبادرة إصلاح الأمم المتحدة منذ بدايتها. وهي تسهم بنشاط في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة على المستوى العالمي والإقليمي والقطري. وتقوم اليونيدو بجعل عملياتها متماشية بقدر متزايد مع توصيات مبادرة "توحيد الأداء" من خلال ما يلي:

- تمت زيادة تركيز عمل المنظمة ومواءمته مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

- تم بناء تحالفات مع الشركاء الإنمائيين تحقيقا لمزيد من التآزر؛
- تستمر زيادة حجم تنفيذ البرامج وتحسين جودتها وكفاءتها؛
- يجري تعزيز أنشطة اليونيدو على الصعيد القطري وتحقيق التكامل فيما بينها على نحو أفضل.

تعزيز التعاون بين الوكالات

في دورة تشرين الأول/أكتوبر لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، انضم المدير العام إلى غيره من الرؤساء التنفيذيين في دعم إجراء تقييم أولي سريع للبلدان المختارة لتجريب مبادرة "أمم متحدة واحدة" في حين تجري الاستعدادات لتقييم متعمق من ثلاث مراحل موزع على الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. ويرد أدناه وصف لمشاركة اليونيدو في التقييم الأولي. كما شاركت اليونيدو في المشاورات بشأن التقدم المحرز في مبادرة "توحيد الأداء" وفي المشاورات التي أفضت إلى قرار مجلس الرؤساء التنفيذيين بدمج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تضم في عضويتها وكالات تعمل على التنمية، في مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما يزيد من تعزيز تماسك العمليات على المستوى القطري.

وعيّنت دورة تشرين الأول/أكتوبر لمجلس الرؤساء التنفيذيين المدير العام رئيسا لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتضم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة عددا من كبار المسؤولين والخبراء من العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لضمان اتخاذ تدابير منسقة في التعامل مع الجوانب المتصلة بالطاقة من خطة جوهانسبرغ لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢. وسيكون المدير العام، بصفته رئيسا لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، في وضع فريد يمكّنه من دفع عمل منظومة الأمم المتحدة إلى الأمام بشأن قضية ذات تأثير حاسم في تغيُّر المناخ وفي التنمية المستدامة.

وأُنشئت في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين، بناء على طلب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واليونيدو، مجموعة من المنظمات تتناول شاغلا آخر من الشواغل الرئيسية لليونيدو، وهو ترويج التجارة وبناء القدرات الإنتاجية. وتضم هذه المجموعة منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وأسفرت اجتماعات مجموعة المنظمات منذ أن بدأت في حزيران/يونيه، عن اتفاقات لتعزيز البرمجة المشتركة في أوروغواي والرأس الأخضر وموزامبيق وفييت نام، وهي من بين البلدان التي اختيرت لتجريب مبادرة "أمم متحدة واحدة". وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت المجموعة على اطلاع المنسقين المقيمين على دور وكالات الأمم المتحدة في تنمية التجارة والطاقة الإنتاجية وتدريبهم في هذا المجال.

وتحت إشراف اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، قام فريق عامل مشترك بين الوكالات ترأسه اليونيدو بإعداد ونشر دليل شامل لموارد بناء القدرات التجارية. واستنادا إلى مدخلات من اليونيدو، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، والأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات، يبين الدليل الخدمات المحددة التي تقدمها هذه المنظمات فيما يتعلق بالتجارة، ويحدد مجالات التكامل والخطوط العريضة للبرامج المشتركة.

وتنسّق اليونيدو عن كثب مع الوكالات المتخصّصة الأخرى، وبخاصة مع منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، لوضع تدابير مشتركة لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك المسائل المتصلة بمبادرة "توحيد الأداء"، والخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية.

المضي قُدما في مبادرة "أمم متحدة واحدة"

أوفدت اليونيدو سلسلة من البعثات إلى البلدان الثمانية التي يجري فيها تجريب مبادرة "أمم متحدة واحدة" لوضع إطار لمساهماتها في هذه المبادرة الجديدة. ففي البلدان التي يوجد فيها مكتب ميداني لليونيدو، يعمل ممثلو المنظمة مع المنسقين المقيمين وممثلي الوكالات الأخرى على وضع نهج مشترك بشأن "الآحاد الأربعة" مع مراعاة أولويات الحكومات المضيفة. كما يشاركون في معتكفات أفرقة الأمم المتحدة القطرية وفي أفرقتها ومجموعاتها المواضيعية فضلا عن مشاورات البرنامج المشترك. أما في البلدان التي لا يوجد فيها ممثل لليونيدو – ألبانيا والرأس الأخضر وموزامبيق – يساهم في هذه الأنشطة موظفون من المقر أو من مكاتب في بلدان مجاورة. ويعطي الجدول ٣ لمحة عامة عن مساهمات اليونيدو في المشروع التجريبي.

وبوجه عام، أُحرز تقدم في ملكية الحكومات لهذه المبادرة وقيادتها لها، وفيما يتعلق بتعاون الجهات المانحة مع الحكومات والأفرقة القطرية، وفي التفاعل بين المنظمات. واقترح المدير العام استضافة مشاورات عالية المستوى في فيينا عام ٢٠٠٨ لاستعراض النتائج الأولية لعملية التقييم.

تعزيز الاتساق في المنطقة الأفريقية

واصلت اليونيدو تحسين الاتساق في عملها في مختلف المناطق، مع التركيز على أفريقيا.

وعُقد اجتماع تشاوري رفيع المستوى في غانا في شباط/فبراير بهدف تحسين تنسيق جهود مختلف أصحاب المصلحة في التصدي لتحديات البطالة بين الشباب في بلدان اتحاد نهر مانو (ليبريا وغينيا وسيراليون) وفي كوت ديفوار. وكان ذلك من نتائج مبادرة تشغيل الشباب التي أطلقها المدير العام في عام ٢٠٠٦. وأُتبع الاجتماع بإيفاد بعثة مشتركة إلى هذه البلدان في أيار/مايو – حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ضمت اليونيدو ومنظمة العمل الدولية واليونديب ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وشبكة تشغيل الشباب، أسفرت عن صياغة مشروع برنامج دون إقليمي لتشغيل الشباب في هذه البلدان. ويرد في الفصل ٦ باء مزيد من المعلومات في هذا الصدد.

وبناء على طلب من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، تولت اليونيدو قيادة مجموعة الصناعة والتجارة وفرص الوصول إلى الأسواق في الاجتماعات التشاورية الإقليمية. وفي أيار/مايو نظمت اليونيدو الاجتماع الأول للمجموعة في فيينا، الذي قام بتحديد وتنسيق

الجدول ٣- أنشطة اليونيدو في البلدان الثمانية المختارة لتجريب مبادرة "توحيد الأداء"

ألبانيا	الرأس الأخضر	موزامبيق	باكستان	رواندا	جمهورية تنزانيا المتحدة	أوروغواي	فييت نام
تم وضع البرنامج القطري؛ يُتوقع إدراج البرنامج القطري في "البرنامج الواحد" في أواسط العام ٢٠٠٨. أوفدت بعثة ميدانية مهمتها تحقيق التزامن مع البرنامج الواحد.	المشاركة في معتكفين اثنين. الوكالة الرائدة للبرنامج المشترك بشأن تنمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة/القطاع الخاص؛ المشاركة في برنامج مشترك بشأن البيئة. التحضير لإطلاق البرنامج الإقليمي المشترك بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واليونيدو بشأن النوعية. المشاركة في اقتراح مشترك بشأن الشباب والتشغيل والهجرة.	بعثات من المقر لدعم المشاركة في مبادرة "أمم متحدة واحدة". مشاركة اليونيدو في إطار ميزانية واحد قدره ٤٠٠ ٥٩١ ٨ دولار من دولارات الولايات المتحدة. المساهمة في البرامج المشتركة بمشاريع عن الطاقة المتجددة والصناعات الزراعية وإنشاء مشاريع جديدة والتدريب على تنظيم المشاريع وبناء القدرات في مجال السياسات التجارية الفعالة. طلب من اليونيدو لإعطاءها دور عقد الاجتماعات الخاصة بالبرنامج المشترك بشأن تيسير التجارة. مساهمات في مذكرات المفاهيم بشأن البيئة وتغيُّر المناخ، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومراكز الأعمال المزودة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية، وتشغيل الشباب. توقيع مذكرة تفاهم مشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، بانتظار كتاب الموافقة ومذكرة التفاهم بشأن صندوق أمم متحدة واحد.	ستترأس اليونيدو الأفرقة المواضيعية العاملة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والحد من الفقر والبيئة. شرعت في أول برنامج مشترك بشأن المساواة بين الجنسين (مع التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة). ستصاغ برامج مشتركة أخرى بشأن الحد من الفقر من خلال التصنيع، وبناء القدرات التجارية، والبيئة. المشاركة في البعثة المشتركة بين الوكالات المعنية بإطار الميزانية الواحد وبالصندوق الواحد.	المساهمة في البرنامج الواحد من خلال البرنامج القطري: تسعة مخرجات من أصل ٨٧ مخرجا. المساهمة في إطار الميزانية الواحد: ١٤,٨ مليون دولار؛ المساهمة في الصندوق الواحد: ١٣,٥ مليون دولار. استعرض المقر الرئيسي لليونيدو مذكرة التفاهم وكتاب الموافقة بشأن المساهمات المذكورة أعلاه.	تقوم بدور نشط في ثلاثة برامج مشتركة هي: تكوين الثروات والتشغيل والتنمية؛ وبناء القدرات لفائدة زنزبار؛ والأمن البشري، والانتقال من الإغاثة إلى التنمية، والتأهب للكوارث. تتوقع المشاركة في تعزيز القدرات اللازمة لإدارة التنمية والحد/الوقاية من الأيدز وفيروسه ستقدم قريبا مذكرات تفاهم بشأن برامج مشتركة إضافية لإجازتها.	أدرجت الأنشطة الجارية في البرنامج الواحد (مع التركيز على النمو المستدام). المشاركة في وضع برامج مشتركة بشأن البيئة وتغير المناخ، والثقافة والتنمية، والشباب والتشغيل والهجرة. المشاركة في وضع برنامج مشترك لتعزيز الإنتاج في المنطقة الشمالية الشرقية. المشاركة في وضع إطار ميزانية واحد وصندوق واحد.	تم تقديم المرحلة الثانية من البرنامج المتكامل واقتراحات المتابعة المتعلقة بالمشاريع القائمة لإدخالها في المرحلة الثانية من البرنامج الواحد. مقترحات المساهمة في المرحلة الثانية من إطار الميزانية الواحد بمبلغ قدره ٣٥,٩ مليون دولار؛ وفي المرحلة الثانية من الصندوق الواحد بمبلغ قدره ١٨,١ مليون دولار. وضع برنامج مشترك لتنمية التجارة كجزء من المرحلة الثانية من البرنامج الواحد والمرحلة الثانية من إطار الميزانية الواحد. المشاركة في وضع برنامج مشترك للمساواة بين الجنسين، وفي الأفرقة العاملة المعنية بالشباب والمساواة بين الجنسين، وفي وضع المرحلة الثانية من البرنامج الواحد، والمرحلة الثانية من إطار الميزانية الواحد، والمرحلة الثانية من الصندوق الواحد.

إسهامات مختلف المنظمات الإقليمية الأفريقية ووكالات منظومة الأمم المتحدة في نيباد. واشترك في ترؤس الاجتماع كل من المدير العام ووكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمسؤول التنفيذي الأول لنيباد، وأشاد الاجتماع بالتزام اليونيدو ببذل جهود منسقة من أجل تنمية أفريقيا. وقدّمت المنظمة أول تقرير لها عن رئاستها للاجتماع التشاوري الإقليمي الثامن في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر.

وترأس المدير العام لليونيدو وفدا كبيرا من المنظمة إلى الدورة الاستثنائية لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين (كامي) في ميدراند بجنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر. وفي ذلك المؤتمر، ناقش مسؤولون رفيعو المستوى وخبراء في التجارة والصناعة من البلدان الأفريقية القضايا الرئيسية للتنمية الصناعية بهدف وضع استراتيجية صناعية مشتركة من أجل تقديمها إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وأدّت اليونيدو دورا رئيسيا في إعداد مشاريع وثائق هامة ثلاث اعتمدتها الدورة الاستثنائية، وهي: خطة العمل للتعجيل بعملية التنمية الصناعية في أفريقيا، وقرار الدورة الاستثنائية الأولى للاتحاد الأفريقي، وإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن التنمية الصناعية لأفريقيا.

دعم عملية التنسيق القطري

على الصعيد القطري، واصلت اليونيدو دعم جهود التنسيق من خلال مشاركتها في أعمال الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، والأفرقة والمجموعات المواضيعية، وفي البرامج والأنشطة المشتركة. وكانت اليونيدو نشطة بصورة خاصة في الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة ذات الولايات المكمِّلة. كما تُسهم سياسة الحراك الميداني الجديدة والشراكة مع اليونديب (انظر أعلاه) في تحقيق الاتساق على الصعيد القطري.

تحديات المستقبل

إن تحقيق المزيد من التقدم نحو "أمم متحدة واحدة" يواجه تحديات على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات والصعيد القطري. فعلى الصعيد الحكومي الدولي، لم يتحقق بعد توافق في الآراء حول التوصيات الرئيسية للفريق الرفيع المستوى؛ ولا تزال هناك خلافات ذات طبيعة إجرائية وموضوعية. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك في هذا النهج المعقد هيئات لاتخاذ القرار وعمليات استشارية مختلفة تعمل بسرعات متفاوتة. وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، تحتاج آليات التنسيق إلى التبسيط للتخلص من الازدواجية في الجهود، وخصوصا ما يتعلق بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وهناك تحديات على الصعيد القطري هي:

- ضمان أن تدخلات منظومة الأمم المتحدة تُجسد على نحو تام أولويات التنمية الوطنية وقدرات الوكالات المتخصّصة ذات الصلة؛
- تحسين تمويل الجهود المبذولة في البلدان المختارة للتجريب؛
- تقليل تكاليف المعاملات في البرامج والمشاريع المشتركة إلى أدنى حد ممكن؛

- زيادة الاتساق بين الأنشطة على المستويين الإقليمي والقطري؛
- مواءمة ممارسات أعمال الصناديق والبرامج والوكالات؛
- ضمان استقلالية ونزاهة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة.

وستظل اليونيدو ملتزمة التزاما صارما بعملية إصلاح الأمم المتحدة. وسوف تواجه المنظمة التحديات وتساعد على تحقيق أهداف مبادرة "الأداء الواحد".

٢ مواضيع خاصة: تغيُّر المناخ والإدارةُ القائمة على النتائج

ألف- تغيُّر المناخ

جهود الأمم المتحدة لمكافحة الاحترار العالمي

وفّر مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ، الذي عُقد في بالي في عام ٢٠٠٧، خريطة طريق وإطارا للتفاوض لمشاركة جميع البلدان في إعداد استراتيجية للتصدي لتغيُّر المناخ بعد عام ٢٠١٢، عندما ينتهي سريان بروتوكول كيوتو المتعلق بخفض غازات الاحتباس الحراري. وتلائم الاستجابة السياسية التي صدرت من مؤتمر بالي إلحاح الرسالة التي يبثها تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيُّر المناخ، الذي أشار إلى أنه تلزم تخفيضات كبيرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لتفادي الآثار السلبية الكبيرة التي تنتج من تغيُّر المناخ.

وسوف تُوضع في السنتين المقبلتين أهداف فترة ما بعد بروتوكول كيوتو وأدوات تحقيقها. وفي غضون ذلك، يُرجَّح أن تظل الآليات القائمة على السوق، مثل 'آلية التنمية النظيفة' و'التنفيذ المشترك'، هامة لتحقيق الأهداف المتصلة بخفض الانبعاثات. ويمكن للبلدان المتقدّمة النمو أن تفي من خلال هذه الأدوات بالتزاماتها المتعلقة بخفض الانبعاثات، وذلك بالشروع في تنفيذ مشاريع للتخفيف من تغيُّر المناخ تستهدف خفض الانبعاثات في البلدان النامية (في حالة آلية التنمية النظيفة) أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (في حالة التنفيذ المشترك).

تغيُّر المناخ والصناعةُ

يساهم القطاع الصناعي مساهمة كبيرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. فهو مسؤول عن ٣٧ في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وتُعزى مصادر الانبعاثات إلى استخدام أنواع الوقود الأحفوري في مجال الطاقة والمجالات الأخرى، فضلا عن الانبعاثات الناتجة عن العمليات الصناعية في صناعتي الإسمنت والمواد الكيمياوية وغيرهما. وتستأثر الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، مثل الحديد والصلب، والمعادن غير الحديدية، والكيماويات والأسمدة، وتكرير البترول، والزجاج والخزف، واللباب والورق، بنحو ٨٥ في المائة من استخدام الطاقة في القطاع. وتنبعث من القطاع أيضا كميات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري غير ثاني أكسيد الكربون، مثل مُركبات الهيدروفلوروكربون ومركبات الهيدروكربون المشبّع بالفلور وسادس فلوريد الكبريت.

والصناعة أيضا، في الوقت ذاته، هي المصدر الأساسي للحلول التكنولوجية للتخفيف من تغيُّر المناخ. والعديد من هذه التكنولوجيات، من قبيل المحركات الأكثر كفاءة واسترداد الحرارة، متاح فعلا على نطاق واسع ولا يثير إدخاله إلى البلدان النامية مشاكل كبيرة. أما تطوير تكنولوجيات أخرى، فيحفزه الاعتراف بأخطار تغيُّر المناخ والزيادة السريعة التي تشهدها أسعار النفط والغاز. وإضافة إلى ذلك، يؤدي الترويج لمعايير إدارة الطاقة ونهوج النظم الخاصة بإدارة الطاقة في الصناعة إلى توسيع نطاق مجموعة الأدوات الفعّالة لخفض الاحتياجات من الطاقة.

استجابة اليونيدو

تضطلع اليونيدو بولاية ترويج التصنيع المستدام بيئيا. ويرد في الفصل ٥ نظرة عرض شامل لمختلف ميادين عملها في هذا السياق، بينما تناقَش بعض الأنشطة بمزيد من التفصيل في الفصل ٧ جيم. وتساهم المنظمة مساهمة كبيرة في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي لتغيُّر المناخ، من خلال برامجها المتعلقة بما يلي:

- كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة؛
- الإنتاج الأنظف؛
- بروتوكول مونتريال؛
- الطاقة المتجدّدة.

الشكل ٦- المساهمات الممكنة في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

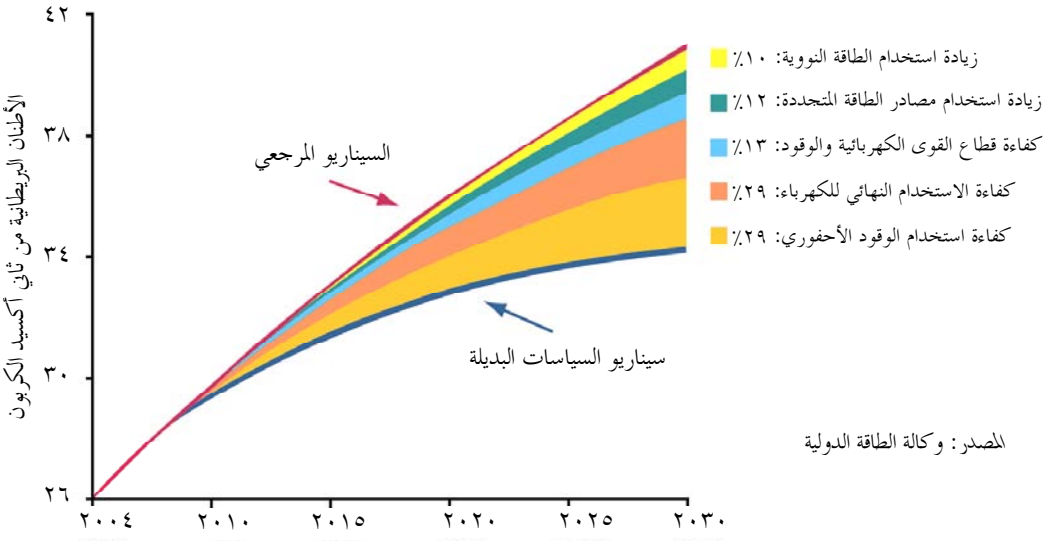

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

يمكن أن يتسبّب تحسين كفاءة الاستخدامات النهائية في ثلثي كميات الانبعاثات التي يتم تفاديها في عام ٢٠٣٠

وفي ما يلي الأدوات المحددة التي تستخدمها اليونيدو للحد من أثر التصنيع على تغيُّر المناخ:

- بناء القدرات الخاصة بآلية التنمية النظيفة (إعداد مقترحات المشاريع والوثائق، وحلقات العمل، والتدريب)؛
- وضع مشاريع صناعية إيضاحية لآلية التنمية النظيفة وتنفيذها؛
- تعديل الأنشطة الصناعية للحد من الانبعاثات ومن آثار الأنشطة على تغيُّر المناخ؛
- الاجتماعات العالمية والإقليمية من أجل الترويج لنقل التكنولوجيا وتقديم المشورة في مجال السياسات؛
- الدراسات التحليلية والمنهجية.

ولا تساهم مشاريع اليونيدو في التصنيع المستدام فحسب، بل أيضا في التطورات التكنولوجية في الميدان الصناعي، مما يساعد القطاع على خفض مساهمته في التحديات الناتجة عن الاحترار العالمي في الوقت الذي يستجيب فيه لمتطلبات التنافس في الأسواق الدولية. وتتميز المساعدة أيضا بجانب يتعلق بالإنصاف، من حيث أن بناء القدرات على الصعيد المحلي على توليد طاقة غير ملوِّثة يؤدي إلى إزالة عقبة رئيسية أمام التنمية في أقل البلدان نموا. ولئن كانت المشاريع تُنفَّذ في جميع المناطق فإن أفريقيا تتلقى دعما خاصا من خلال منتدى للصناعة يتعلق بآلية التنمية النظيفة والمشاركة في المفاوضات حول تلك الآلية، ومن خلال بناء القدرات الوطنية على التصدي لتغيُّر المناخ.

ومما يضفي على هذه الأنشطة أهمية خاصة كون القطاع الصناعي في البلدان النامية لم يحظ باهتمام يُذكر في إطار آلية التنمية النظيفة. فقد ركز معظم العمل الذي اضطلعت به المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الثنائية على الحكومات والمجتمع المدني. ولا تُمثّل مشاريع كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة حاليا في إطار آلية التنمية النظيفة إلا ٧,٦ في المائة من التخفيض المتوقع في الانبعاثات بحلول عام ٢٠١٢. ولذلك فإن اليونيدو محقة في التركيز على القطاع الصناعي.

وفي ما يلي أمثلة على الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠٠٧:

- حلقتا تدريب في جنوب أفريقيا والمكسيك لبناء أو تعزيز القدرات الوطنية الخاصة بوضع مشاريع في إطار آلية التنمية النظيفة وتنفيذها، كجزء من مشروع يُنفَّذ بالتعاون مع الحكومة النمساوية وأوساط الأعمال التجارية في النمسا. ولم يضم المشاركون منشآت الصناعة التحويلية فحسب، بل أيضا منشآت التعدين والنقل وتصريف النفايات والخدمات الاستشارية. ويجري في البلدين وضع مقترحات مشاريع. وتمتد الصناعات المستهدفة من المعادن الأساسية إلى مصانع الجعة، بينما تتراوح الأنشطة بين توليد الطاقة الشمسية وتوليد الطاقة المشترك.
- منتدى بشأن مشاريع كفاءة استخدام الطاقة وتمويل مكافحة الكربون، عُقد في مركز فيينا الدولي في آذار/مارس ونُظم بالتعاون مع مبادرة التكنولوجيا المناخية ومنظمة المملكة المتحدة للتجارة والاستثمار. واجتذب المنتدى مشاركين من ٣٧ بلدا مثّلوا قطاع مبادلة الكربون وإدارة أصول الكربون، والسلطات الوطنية، ومراكز الاتصال الخاصة بآلية التنمية النظيفة. وأعقب ذلك اجتماع لفريق من الخبراء بشأن الجوانب العملية للارتقاء بنظم الطاقة الصناعية إلى مستوياتها المثلى.
- قيام اليونيدو والشراكة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة بنشر دليل التدريب المعنون الطاقة المستدامة وتقرير السياسات لأفريقيا *(Sustainable Energy and Policymaking for Africa)* لفائدة هيئات التنظيم وتقرير السياسات في مجال الطاقة في المنطقة.

وروّجت اليونيدو أيضا بقوة لاعتماد نهج النظم بشأن إدارة الطاقة في المنشآت، وتعاونت تعاونا وثيقا مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي على إعداد معيار دولي لإدارة الطاقة، ونظَّمت سلسلة من المؤتمرات بشأن الطاقة المتجددة. وترِد مناقشة لهذه المؤتمرات في الفصلين ٥ و٧ جيم.

وفي مجال "توحيد الأداء"، حُدّد تغيُّر المناخ باعتباره أحد المجالات التي تتطلب تحسين التنسيق على الصعيد القطري بين وكالات الأمم المتحدة. وتضمن اليونيدو التكامل مع الجهود التي تبذلها الوكالات والبرامج الأخرى في منظومة الأمم المتحدة من خلال التعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، ومبادرة

التكنولوجيا المناخية، وفريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا التابع لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وقد أُبرز دور اليونيدو الرئيسي في مواجهة تغيُّر المناخ داخل منظومة الأمم المتحدة بتعيين المدير العام رئيسا لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من جانب اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق المعقود في تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفصل ١ طاء). وحَدّدت مشاورات المجلس الأخيرة مجالي تخفيف آثار الاحترار العالمي وتكييف المجتمعات والاقتصادات للتأقلم معها من خلال توفير التكنولوجيات والأموال باعتبارهما المجالين اللذين ينبغي أن تُركّز فيهما منظومة الأمم المتحدة ما تتخذه من تدابير في المستقبل لمواجهة تغيُّر المناخ. وكما يتضح مما ورد أعلاه، تُقدّم اليونيدو بالفعل إسهامات كبيرة في بعض تلك المجالات.

العمل على جعل اليونيدو غير ضارة بالمناخ

إن عمليات منظومة الأمم المتحدة ذاتها هي مصدر من مصادر انبعاثات غاز الدفيئة. ومن شأن الحد من الآثار التي تسببها الأمم المتحدة على المناخ أن يؤدي إلى زيادة مصداقية الجهود التي تبذلها من أجل الحد من الاحترار العالمي، وقد أحرزت بعض الوكالات في السنوات الأخيرة تقدُّما كبيرا صوب جعل عملياتها غير ضارة بالمناخ. ومن الخطوات الهامة التي تحققت على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأكملها البيان الصادر بشأن "جعل الأمم المتحدة غير ضارة بالمناخ"، الذي أقرّته اليونيدو وثلاثون وكالة أخرى، خلال اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين في تشرين الأول/أكتوبر. ويمثّل البيان التزاما من الوكالات بما يلي:

- تقدير انبعاثات غازات الدفيئة التي تسببها؛
- بذل جهود للحد من تلك الانبعاثات؛
- تحليل التكاليف المترتبة واستكشاف إمكانات شراء صكوك معاوضة الكربون من أجل تحقيق عدم الإضرار بالمناخ.

ومن المقرّر أن تُنفَّذ هذه الأنشطة بنهاية عام ٢٠٠٩.

واستجابة للبيان، أنشأت اليونيدو فريقا معنيا بالمناخ يضم أعضاء من كل شُعب المنظمة ومن الميدان. وسيستقصي الفريق السبل الكفيلة بتمكين اليونيدو من تفادي توليد ما يزيد قليلا عما يعادل ٢٣٠٠ طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا، الذي يَنتج كله تقريبا من السفر واستهلاك الطاقة في المقر والمكاتب الميدانية. والهدف المنشود هو عرض استراتيجية تجعل اليونيدو غير ضارة بالمناخ بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وسوف يتيح موقع شبكي داخلي فرصة لجميع الموظفين للاطلاع على الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها للحد من الانبعاثات الناتجة عن العمل اليومي وتقديم مقترحات بشأن تلك الخطوات.

توسيع نطاق الأنشطة

ترغب الدول الأعضاء أن تضطلع اليونيدو بدور أكبر في الحد من أثر التصنيع على المناخ وفي تشجيع مشاركة هذا القطاع في المناقشة المتعلقة بتغيُّر المناخ. وإذا كان للمنظمة أن توسع نطاق أنشطتها في هذين المجالين في

فترة السنتين المقبلة، فسيلزم تحقيق زيادة مماثلة في الدعم المالي. وبما أن أهداف بروتوكول كيوتو يجب تحقيقها من خلال آليات السوق لا بواسطة صندوق مخصّص، كما هو الشأن فيما يتعلق ببروتوكول مونتريال، فتلزم مصادر تمويل جديدة. وسيكون من المستصوب بوجه خاص إنشاء صندوق خاص بهذا الموضوع، هو صندوق اليونيدو لتغيُّر المناخ. وتعتزم اليونيدو عقد اجتماع تشاوري مع المانحين في فيينا، بمشاركة الجهات المانحة الرئيسية والبلدان التي عليها التزامات بموجب بروتوكول كيوتو، بغية تحقيق ما يلي:

- تزويد المانحين بأحدث المعلومات التقنية عن الأنشطة الرامية إلى الحد من أثر صناعات البلدان النامية على المناخ، من خلال آلية التنمية النظيفة؛
- مناقشة حجم التمويل اللازم لدعم تلك الأنشطة؛
- اقتراح صندوق خاص لتمويل الأنشطة المتصلة بتغيُّر المناخ وآلية التنمية النظيفة؛
- الحصول على موافقة الجهات المانحة على إنشاء ذلك الصندوق والتزامها بتمويله.

باء– الإدارة القائمة على النتائج

ما هي الإدارة القائمة على النتائج؟

تهدف الإدارة القائمة على النتائج إلى تحسين فعالية الإدارة وإخضاعها للمساءلة بتحديد نتائج مرتقبة واقعية، ورصد التقدّم نحو تحقيقها، وتضمين الدروس المستفادة في القرارات الإدارية، ووضع تقارير عن الأداء. وهي تُركّز على تحقيق النتائج، بما في ذلك المخرجات والنواتج والآثار. فهي إذن تمثل ابتعادا من الإدارة القائمة على المدخلات أو على الأنشطة. ويمكن تطبيقها على صعيد المشاريع والبرامج والبلدان والمنظمات.

والأخذ بالإدارة القائمة على النتائج هو عملية تغيير تنظيمي طويلة الأجل. وهي أيضا مكلِّفة وتتطلب قدرا كبيرا من العمل. ومع ذلك، ينبغي النظر إليها باعتبارها استثمارا في المستقبل، لأن هناك أدلة وافرة على أثرها الإيجابي الأطول أمدا – المتمثل في تخفيض التكاليف وتحسين النتائج – على عمليات الحكومات والمنظمات الدولية التي أخذت بنهج الإدارة القائمة على النتائج. وقد وافقت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٤ على تسعة معايير أو عوامل للنجاح وضعتها وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة من أجل قياس التقدّم الذي تحرزه أي منظمة صوب التنفيذ الفعّال للإدارة القائمة على النتائج، وهي معايير تطبقها اليونيدو حاليا أيضا، وهي:

١– وجود إطار مفاهيمي واضح للإدارة المستندة إلى النتائج كاستراتيجية إدارية واسعة.

٢– تحديد مسؤولية كل من أطراف المنظمة الرئيسية تحديدا واضحا.

٣– صياغة الأهداف الطويلة الأجل للمنظمة صياغة واضحة.

٤– تواؤم برامج المنظمة تواؤما حسنا مع أهدافها الطويلة الأجل.

٥– تواؤم موارد المنظمة تواؤما حسنا مع أهدافها الطويلة الأجل.

٦- وجود نظام فعّال لرصد الأداء.

٧- استخدام نتائج التقييم استخداما فعالا.

٨- إدماج الإدارة القائمة على النتائج بفعالية في المنظمة بأسرها.

٩- وضع استراتيجية لإدارة المعرفة لدعم الإدارة القائمة على النتائج.

الأخذ بنهج الإدارة القائمة على النتائج في اليونيدو

ابتداء من عام ٢٠٠٤، وُضعت العناصر الأولية لنظام الإدارة القائمة على النتائج بالمنظمة، بدعم مالي من إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، التي تتولى أيضا تقديم الدعم لتيسير الأخذ بالإدارة القائمة على النتائج في المنظمة برمتها حاليا.

وكانت وثيقة البرنامج والميزانيتين، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الوثيقة البرنامجية الأولى في اليونيدو التي أُعدت بأكملها استنادا إلى الإدارة القائمة على النتائج، ونُسّق التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦ ليوائم بنيتها. وفي إطار جهود اليونيدو لإدراج مبادئ الإدارة القائمة على النتائج في البرنامج والميزانيتين، اضطلعت بدور ريادي في منظومة الأمم المتحدة، وقد طلبت وحدة الشؤون المالية التابعة لكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، المشورة من اليونيدو بشأن إعداد ميزانيتها الخاصة الموجهة إلى الإدارة القائمة على النتائج. غير أن الأخذ الكامل بالإدارة القائمة على النتائج، كما ذُكر سابقا، هو عملية تغيير طويلة الأمد. وهو يتطلب قدرات إضافية لدى الموظفين، ووضع برنامج تدريبي شامل، وتخصيص مزيد من الموارد في الميزانية، وإدخال تعديلات تنظيمية من أجل التطبيق المستدام.

ومن بين الأدوات الرئيسية للإدارة القائمة على النتائج نهج الإطار المنطقي. ويصف هذا النهج مختلف عناصر أي نشاط من حيث العلاقات السببية، والافتراضات التي يستند إليها النشاط والمخاطر التي ينطوي عليها، ومؤشرات الإنجاز، وسبل التحقّق من النتائج. ويبيّن الشكل ٧ كيف يعمل نهج الإطار المنطقي لربط مستوى المؤسسة بمستوى المشاريع في حالة اليونيدو، باستخدام آليات الإفادة الارتجاعية.

الأنشطة والإنجازات خلال عام ٢٠٠٧

أدّى تعيين موظف جديد من الفئة الفنية ومستشارَين اثنين في فريق التقييم في المكتب المعني باستراتيجية المنظمة والتعلُّم فيها إلى إحراز تقدّم كبير نحو اعتماد نهج الإدارة القائمة على النتائج في عام ٢٠٠٧.

وقد وُضع نظام للإبلاغ عن النتائج وأتيح على موقع المنظمة الشبكي الداخلي. وتُمكّن صفحات هذا الموقع من الوصول إلى جميع وثائق اليونيدو المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج، وليس ذلك فحسب، بل أيضا الوصول إلى أدلة إرشادية مختارة ووثائق عن الإدارة القائمة على النتائج في منظمات أخرى. وقد اختُبر نظام الإبلاغ عن النتائج على عيّنة تمثيلية تضم ٤٠ مشروعا، ثم استمر تطويره وتكييفه ليلائم هيكل البرنامج والميزانيتين، ٢٠٠٨-٢٠٠٩. واستُحدثت خطط عمل مستندة إلى الإدارة القائمة على النتائج في كل المكاتب الميدانية.

الشكل ٧- الإدارة القائمة على النتائج ونهج الإطار المنطقي

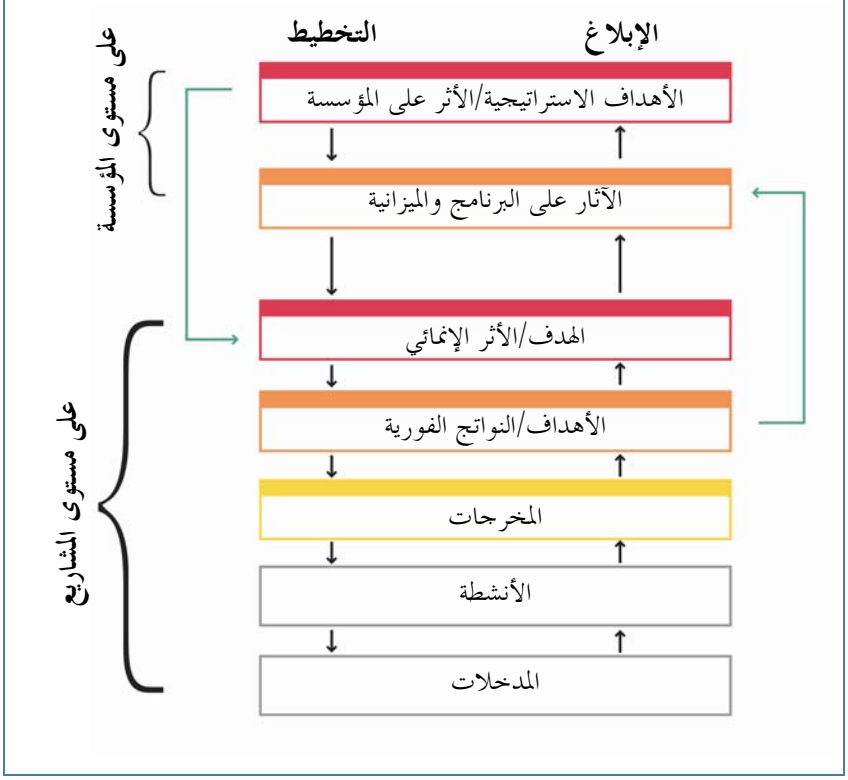

وفي حزيران/يونيه، أصدر المدير العام مذكرة واسعة النطاق بشأن السياسات تتضمن أهدافا ملموسة لمواصلة تنفيذ مبادئ الإدارة القائمة على النتائج في اليونيدو. وبغية ضمان إطلاع الموظفين الكامل على الإدارة القائمة على النتائج والتزامهم بها، ركّزت تلك المذكرة بوجه خاص على التدريب. ونُفّذ برنامج تدريبي ونظم أكثر من ٢٠ دورة تدريبية قصيرة خلال الفترة أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتألف البرنامج من خمس نمائط:

١- أساسيات ومبادئ الإدارة القائمة على النتائج ونهج الإطار المنطقي، الخاصة بالتصميم الدقيق للمشاريع.

٢- اتباع نهج الإطار المنطقي في الإدارة سعيا إلى تحقيق النتائج والشروع في تنفيذ نظام الإبلاغ عن النتائج المستند إلى الموقع الشبكي الداخلي.

٣- إعداد كشوف ملخصات خدمات ووثائق مشاريع جيدة.

٤- حلقات عمل لبناء توافق الآراء على صعيد فروع شُعبة صوغ البرامج والتعاون التقني.

٥- تدريب الموظفين الميدانيين على الإدارة القائمة على النتائج.

وساعدت النمائط الثلاث الأولى الموظفين العاملين في المقر على تحسين تصميم المشاريع وإدارتها. وهدفت النميطة ٤ إلى بناء توافق الآراء بين الموظفين بشأن تحقيق أكبر قدر من الفعالية في استخدام البرنامج والميزانيتين،

٢٠٠٨-٢٠٠٩، كأداة عملية لتخطيط المشاريع وتنفيذها ورصدها. واستهدفت النميطة ٥ بوجه خاص الموظفين الميدانيين، لمساعدتهم على اعتماد مبادئ الإدارة القائمة على النتائج في عملهم اليومي.

وعيّن المدير العام لجنة توجيهية تعنى بالإدارة القائمة على النتائج تضم ممثّلين من جميع أجزاء المنظمة، برئاسة رئيس الديوان، وطلب منها استعراض الإنجازات وإجراء تقييم ذاتي لفترة الأساس لاعتماد الإدارة القائمة على النتائج في اليونيدو. وباستخدام معايير وحدة التفتيش المشتركة المذكورة أعلاه، جرى ذلك التقييم الذاتي في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وفي أيلول/سبتمبر، أقرّ المجلس التنفيذي النتائج الواردة في الجدول ٤.

وخلال فترة إجراء التقييم الذاتي للإدارة القائمة على النتائج، حققت اليونيدو التنفيذ التام لاثنين من معايير وحدة التفتيش المشتركة التسعة. ويوافق هذا الإنجاز ما خلُصت إليه منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تطبق إطار وحدة التفتيش، وهو أن أي منظمة تحتاج عادة إلى فترة تتراوح بين ثماني سنوات وتسع سنوات لتنفيذ مبادئ الإدارة القائمة على النتائج تنفيذا تاما. ولذلك، فإن الوصول إلى مرحلة تطبق فيها الإدارة القائمة على النتائج في كامل المنظمة، معزَّزة بإفادات ارتجاعية مستمرة، سيكون عملية طويلة الأمد.

الجدول ٤- الأخذ بالإدارة القائمة على النتائج: فترة الأساس الحالية والتحسينات المتوقعة

	الوعي	الاستكشاف	الانتقال	التنفيذ الكامل	التعلّم المستمر
١- وضع إطار مفاهيمي واضح للإدارة القائمة على النتائج			٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
٢- تحديد مسؤوليات الأطراف الرئيسية تحديدا واضحا			٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
٣- صياغة الأهداف الاستراتيجية				٢٠٠٧	٢٠٠٩
٤- مواءمة البرامج مع الأهداف الاستراتيجية			٢٠٠٧	٢٠٠٩	
٥- مواءمة الموارد مع الأهداف الاستراتيجية		٢٠٠٧	٢٠٠٩		
٦- رصد الأداء والإبلاغ عنه بفعالية		٢٠٠٧	٢٠٠٩		
٧- استخدام نتائج التقييم استخداما فعّالا				٢٠٠٧	٢٠٠٩
٨- إدماج الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة بأسرها		٢٠٠٧	٢٠٠٩		
٩- إدارة المعرفة تدعم الإدارة القائمة على النتائج		٢٠٠٧	٢٠٠٩		

خطة التنفيذ ٢٠٠٨-٢٠٠٩

بناءً على التقييم الذاتي، وضعت اللجنة التوجيهية المعنية بالإدارة القائمة على النتائج خطة اليونيدو الخاصة بتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وستُتخذ إجراءات على مستويات مختلفة.

سيجري تحسين ضمان النوعية ورصد النتائج. وستواءَم إدارة الموارد البشرية مواءمة تامة مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج. وسيخضع المديرون من الرُتب المتوسطة للمساءلة فيما يتعلق بتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في مجالات مسؤولياتهم المختلفة. وستُزاد فعالية التواصل مع الموظفين والدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة بشأن الإدارة القائمة على النتائج. وسيستمر تحسين البرنامج التدريبي الخاص بالإدارة القائمة على النتائج. وستتم مواءمة وثائق الاستراتيجية مواءمة كاملة لتعكس رؤية موحدة تتدرج من مستوى المؤسسة إلى مستوى المشاريع. وسوف تُبذَل جهود لإقناع المانحين باعتماد الإدارة القائمة على النتائج اعتمادا فعّالا وتاما باعتبارها جزءا من سياساتهم المتعلقة بالتمويل. وأخيرا وليس آخرا، سوف تُكثِّف المنظمة ما تقوم به من تبادل الخبرات والدروس المستفادة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي شرعت في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج بوصفها وسيلة للتغيير والتحسين التنظيميين.

ويُتوقّع أن تبلغ المنظمة خلال فترة السنتين هذه نقطة تُجنى فيها الفوائد الكاملة للإدارة القائمة على النتائج فيما يخصّ عددا من المعايير. وستضمن عملية تعلُّم مستمر إدخال تعديلات دورية على طرائق الإدارة القائمة على النتائج وعملياتها وفقا للمتطلبات الجديدة. أما فيما يتعلق بالمعايير الأخرى، فستظل المنظمة في مرحلة انتقالية حتى نهاية فترة السنتين.

وتُقرّ الدول الأعضاء في اليونيدو إقرارا تاما ما تبذله المنظمة من جهود طويلة الأمد ذات صلة بالإدارة القائمة على النتائج. وقد اعترف المؤتمر العام المعقود في عام ٢٠٠٧ بأهمية المسألة، واعتمد قرارا[1] طلب فيه إلى المدير العام مواصلة إعطاء الأولوية لإدراج مبادئ الإدارة القائمة على النتائج في أنشطتها، والعمل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى من أجل ضمان اتّباع نهج منسّق.

(١) القرار م ع-١٢/ق-٣.

٣ الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية

ألف- أهمية الجهود التكميلية

تُقدّم اليونيدو، بصفتها شريكا في الجهود الدولية الأوسع نطاقا، المساعدة للدول النامية الأعضاء لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما هدف تقليص عدد فقراء العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقد تختلف وتيرة تخفيض نسبة الفقر والطريقة المتبعة لتحقيق هذا الهدف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، وحتى داخل البلد الواحد، لكن القطاع الصناعي سيكون العامل الرئيسي في تحقيق هذا الهدف.

ومع أن المنشآت الصناعية الخاصة هي العامل المحرك الرئيسي في الصناعات التحويلية، فإن القطاع العام يضطلع بدور رئيسي في تهيئة الظروف الملائمة لتنمية هذا القطاع من خلال السياسات الصناعية ومؤسسات الدعم. ويشمل ذلك تدابير الحفاظ على البيئة وحفز المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولذلك تقدّم اليونيدو المساعدة للقطاعين العام والخاص على السواء. وخلال عام ٢٠٠٧، واصلت اليونيدو تقديم الدعم الرامي إلى تنمية المنشآت من خلال خدمات تكميلية تركز على ما يلي:

- تحسين بيئة الأعمال التجارية والبيئة السياساتية والمؤسسية؛
- الترويج للاستثمار ولإقامة شبكات الأعمال التجارية ولتنظيم المشاريع؛
- اعتماد تكنولوجيات إنتاج جديدة ونظيفة.

ولا يزال التركيز القطاعي منصبّا على صناعات تجهيز المنتجات الزراعية، التي تتيح أكبر الفرص أمام الفقراء لأداء دور نشط في التنمية الاقتصادية.

باء- تحسين بيئة الأعمال التجارية

في عام ٢٠٠٧، قدّمت اليونيدو المشورة السياساتية إلى حكومات أوغندا ورواندا والسودان والصين وليسوتو والمملكة العربية السعودية. فالسياسة الصناعية الجديدة التي أُعدّت في أوغندا بدعم من اليونيدو نُوقشت على الصعيد الوطني ثم قُدمت إلى الرئيس للموافقة عليها. وفي جنوب السودان، تعمل اليونيدو مع وزارة الطاقة والتعدين والصناعة على تدريب المسؤولين على وضع الأنظمة وتقييم طلبات الشركات الأجنبية للحصول على رخص في مجالي الصناعة والتعدين، وهو مطلب رئيسي في اقتصاد يهيمن عليه النفط والمعادن. وتعمل اليونيدو أيضا مع الغرف التجارية المحلية على تدريب الموظفين، وتنظيم العضوية فيها، ومساعدتها في التعامل بفعالية أكبر مع مقرري السياسات.

وفي فييت نام، ضمّت اليونيدو جهودها إلى جهود وزارة التخطيط والاستثمار لإكمال خطة تنفيذ مفصلة للشروع في إصلاح تسجيل الأعمال التجارية على النطاق الوطني. ويهدف هذا الإصلاح إلى إقامة نظام محوسب وموحّد تماما لتسجيل الأعمال التجارية والضرائب والإحصاءات، يعمل في جميع المقاطعات ويتيح إكمال كافة إجراءات التسجيل في موقع واحد. ومن شأن هذا السجل أن يخفض تكاليف الأعمال التجارية ومخاطرها في فييت نام تخفيضا كبيرا وأن يسهم في نمو القطاع الخاص.

جيم- إقامة شبكات الأعمال التجارية والاستثمار

تستطيع شركات القطاع الخاص تتميم قوة كل منها على حدة وتحسين فرص وصولها إلى الموارد والأسواق عن طريق إقامة شبكات عمودية داخل سلسلة القيمة الصناعية وشبكات أفقية داخل تجمّعات المنشآت. وتمثل إقامة هذه الشبكات استراتيجية فعّالة بصورة خاصة بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة نظرا للقدرات المحدودة لكل منها على حدة.

وفي العديد من البلدان، تساعد اليونيدو على تطوير سلاسل القيمة الصناعية من خلال تعزيز الصلات بين الزراعة والصناعة والأسواق. ففي المنطقة الأفريقية، على سبيل المثال، نُفّذت مشاريع في كل من أوغندا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وغانا والكاميرون ومالي ومدغشقر والمغرب وموزامبيق والنيجر ونيجيريا. وتشمل الأنشطة المنفّذة نقل تكنولوجيا تجهيز المواد الغذائية، وتحسين مهارات تجهيز الأغذية، والتشجيع على الممارسات الصحية في تجهيز الأغذية، إضافة إلى الأنشطة الرامية إلى تحسين القدرة على المنافسة والإنتاجية.

ووجّهت اليونيدو كذلك اهتمامها إلى صناعات أخرى تعتمد على الزراعة وإلى الصناعات الحرجية:

- شرعت بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومع شركاء ترتبط معهم بعلاقات ثنائية أو متعددة الأطراف في مبادرة القطن من أجل البلدان الأفريقية. وتشمل هذه المبادرة بنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو والسنغال وغينيا-بيساو والكاميرون وكوت ديفوار ومالي والنيجر ونيجيريا، وتسعى إلى رفع قيمة صادرات القطن الخام وحصة المنتجات ذات القيمة المضافة من الصادرات.
- استمر البرنامج الراسخ المتعلق بصناعة المنتجات الجلدية والأحذية في أفريقيا، ونتج عنه ورود طلبيات للصنادل الكينية من شركات يابانية وإيطالية وسويسرية وجنوب أفريقية.
- وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بدأ في أوائل عام ٢٠٠٧ برنامج مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونيدو، بتمويل قدره مليوني دولار مقدّم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، الذي تموّله اليابان. والهدف المباشر من المشروع هو توفير فرص العلاج في إطار المجتمع المحلي والحصول على الدخل من الزراعة لمدمني المخدرات ومعوليهم والمجتمع المحلي الأوسع في البلد، مع التشديد على نهج التنمية المتكاملة الذي يربط بين الجوانب الاجتماعية والتقنية والاقتصادية.
- وفي المكسيك، اكتملت التحضيرات لمشروع لتطوير صناعة الخيزران يستند إلى الخبرة التي اكتسبتها اليونيدو في بلدان مثل غانا وكوبا والهند، مع التركيز على إقامة مركز لتنمية مهارات صناعة الخيزران وترويج الإدارة المستدامة للخيزران.

وتتواصل البرامج الناجحة الخاصة بتطوير تجمّعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال مشاريع في إثيوبيا وإكوادور وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان والسنغال وكولومبيا والمغرب ونيكاراغوا والهند. وقد شجّعت البرامج الاضطلاع بأنشطة مشتركة مثل إنشاء مدارس تقنية ومراكز خدمات مشتركة وقاعات عرض؛ وتحسين البنى التحتية المادية المحلية؛ والتشارك في ابتكار المنتجات؛ وإيجاد حضور في الأسواق. وفي

الأرجنتين، نجح برنامج لتطوير تجمّعات المنشآت في زيادة قدرة تجمّعات تربية الحيوانات في مقاطعتي سانتافي وقرطبة على المنافسة. ويوجد في مختلف أرجاء العالم ما يقرب من ١٥٠ مؤسسة – أغلبها شركات استشارية ورابطات لمنشآت صغيرة ومتوسطة ومنظمات غير حكومية – تشجّع على تطوير تجمّعات المنشآت باستخدام منهجيات اليونيدو وأدواتها التدريبية. ووُضعت برامج للتعاون بين هذه التجمّعات في الهند وفييت نام، فأسهمت في جهود اليونيدو الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ونُفّذت برامج عالمية وإقليمية للتدريب على تطوير تجمّعات المنشآت لفائدة المؤسسات الحكومية ورابطات القطاع الخاص ومقرّري السياسات. وفي حلقة العمل المعنونة "القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة: تجمّعات المنشآت والتنمية المحلية"، التي نُظّمت في واشنطون العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر بالاشتراك مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، عُرضت مجموعة الأدوات المتاحة على الإنترنت لتنمية القطاع الخاص (انظر الباب واو أدناه) أمام حوالي ٢٥٠ مندوبا من وكالات تعاون تقني، وأكاديميين وباحثين وخبراء دوليين. وكان هذا الحدث معلما بارزا وهاما في العلاقات بين الوكالتين، إذ مهّد السبيل للتعلم المتبادل ولتعاون أقوى في الميدان ولأنشطة مشتركة في إطار ما تضطلع به اليونيدو بصفتها محفلا عالميا. ومن الأمثلة على التدريب على المستوى الإقليمي حلقة العمل لتطوير المنشآت التي نُظمت بالاشتراك مع مصرف التنمية الكاريبي في تشرين الثاني/نوفمبر، والتي شارك فيها ممثلون عن تسع دول كاريبية.

في تجمُّع منشآت ماسايا، نيكاراغوا، ساعد تحسين المنتجات المشترك صانعي الأثاث الخشبي على غزو أسواق المنتجات العالية الجودة.

واستُخدمت أحدث نسخة من الدراسة الاستقصائية للاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا، التي أُطلقت خلال اجتماع شبكة اليونيدو لهيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، لإعداد برنامج إقليمي للاستثمار خاص بأفريقيا. وقُدّم هذا البرنامج إلى اجتماع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في أفريقيا الذي عُقد في أديس أبابا في آذار/مارس، حيث أُقرّ ليُعرض على مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين (كامي) وعلى مؤتمر القمة لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي. وستدرج بيانات الدراسة في نظام لرصد الاستثمار وإدارته سيُنشأ بالتعاون مع شركة مايكروسوفت.

ويبيّن الفصل ١ واو جهود اليونيدو لترويج الاستثمار والتعاون فيما بين المنشآت من خلال شبكة مكاتب تعزيز الاستثمار والتكنولوجيا وبرنامج مصافق التعاقد من الباطن والشراكات.

دال- تطوير قدرات تنظيم المشاريع

يمثّل تنظيم المشاريع على الصعيد المحلي شرطا مسبقا رئيسيا للأمن البشري. والفئات الرئيسية التي تستهدفها أنشطة اليونيدو في مجال الأمن البشري هي النساء والشباب في المناطق الريفية وفي حالات ما بعد الأزمات. وتساعد هذه الأنشطة هؤلاء الأشخاص الضعفاء على استخدام موجوداتهم استخداما منتجا واكتساب مهارات جديدة واستغلال الفرص المتاحة في السوق لضمان دخل كريم.

وخلال السنة، قام برنامج تطوير القدرات الريفية والنسائية على تنظيم المشاريع بتعزيز أنشطته وتنويعها. وأدت المساعدة على تطوير القدرات النسائية على تنظيم المشاريع في كل من إريتريا وأوغندا وجمهورية إيران الإسلامية وفييت نام وكينيا والمغرب إلى تحسين مهارات تنظيم المشاريع والمهارات التقنية والتنظيمية، علاوة على تحسين سبل الوصول إلى الخدمات المقدّمة إلى الأعمال التجارية. وفي ناميبيا، ركّزت اليونيدو على تعزيز قدرة المدرِّبين والمستشارين في مجال الأعمال التجارية الصغيرة على دعم جماعات المساعدة الذاتية في المناطق الريفية وعلى تقديم المشورة بشأن تحسين الإنتاجية. وفي غانا، تلقّت التعاونيات النسائية الريفية مساعدة لاكتساب مواطئ أقدام في أسواق الأسماك وزيت النخيل المحلية والأجنبية.

ويمكن تشجيع ثقافة تنظيم المشاريع من خلال المدارس والتدريب المهني. ويخضع حاليا المنهاج الدراسي الخاص بتطوير قدرات تنظيم المشاريع، الذي أُعدّ وجُرّب في ثماني مدارس رائدة في موزامبيق، للتعميم على الصعيد الوطني بناء على طلب من الحكومة. وبدأ العمل بمنهاج مماثل في ١٣٤ مدرسة في تيمور-ليشتي. وتشهد جمهورية إيران الإسلامية والسودان وناميبيا تنفيذ مبادرات أخرى. وفي السودان، يجري إدراج تنظيم المشاريع لدى الشباب في نظام التدريب المهني التقني، عن طريق مشروع قيمته ١٠ ملايين يورو يموّله الاتحاد الأوروبي. وسوف يتم إنشاء أربعة مراكز للتدريب المهني التقني وإعادة تأهيل مركز آخر بالتعاون مع مكتب والي ولاية الخرطوم. ويمكن الاطلاع على معلومات أخرى عن أنشطة اليونيدو في مجال تطوير قدرات تنظيم المشاريع في السودان في الفصل ٧ ألف.

وعقدت اليونيدو اجتماعا لفريق خبراء بشأن تعليم قدرات تنظيم المشاريع في المدارس الثانوية وذلك في المقر الرئيسي لليونيدو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقُدمت رؤية بشأن المجتمع المتمتع بقدرات تنظيم المشاريع واستُعرضت تجارب البلدان والمنهجيات المختلفة أمام المشاركين، الذين ضموا ممثلين عن السلطات التعليمية في أنغولا وأوغندا وتيمور-ليشتي وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان وغانا والكاميرون وكوت ديفوار وموزامبيق وناميبيا، علاوة على المفوضية الأوروبية، ومصرف الاحتياطي الاتحادي في دالاس، وشركة مايكروسوفت، واليونديب، واليونسكو، وجامعات من الدانمرك والمملكة المتحدة والنرويج. وتطورت المبادرة التي أطلقتها اليونيدو عام ٢٠٠٦ لتشغيل الشباب في بلدان اتحاد نهر مانو فأصبحت جهدا تعاونيا على مستوى منظومة الأمم المتحدة لصالح تلك البلدان، كما يشير الفصل ١ طاء. ويورد الفصل ٦ باء تفاصيل إضافية عن هذا البرنامج.

ويشكّل تجهيز المنتجات الزراعية عادة أساس الإنعاش الصناعي في المراحل التي تعقب انتهاء الأزمات، ولذلك تركّز اليونيدو على هذا القطاع ضمن الجهود التي تبذلها للحد من الفقر في بلدان مثل أفغانستان وأوغندا وبوروندي والعراق وغينيا وهايتي. وقادت اليونيدو في العراق، على سبيل المثال، الجهد المبذول من

أجل إعادة إنشاء سلسلة مُجدية للإمداد بمنتجات ألبان عالية الجودة ومأمونة للاستهلاك المحلي توفّرها مصانع متطوّرة وجيّدة التنظيم. وركّز أيضا عمل اليونيدو في البلدان الخارجة من أزمات على مجموعات مستهدفة محدّدة؛ ومن الأمثلة على ذلك مشروع إعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع في أوغندا المبيَّن في الفصل ٧ دال.

هاء- التكنولوجيات الملائمة للبيئة من أجل تنمية المجتمعات المحلية

لكي تحقّق الأنشطة الصناعية التي تزيد الدخل في المجتمعات الفقيرة تحسين الرفاه إلى الحد الأقصى، تحتاج إلى تكنولوجيات تكون آثارها على البيئة ضئيلة للغاية. وينصبّ تركيز اليونيدو أساسا على الطاقة المتجدّدة، لأن غياب الطاقة المضمونة والميسورة التكلفة اللازمة للإنتاج في المناطق الريفية يشكّل إحدى العقبات الرئيسية أمام التنمية المحلية في العديد من البلدان. ويورد الفصل ٥ مناقشة أكثر تفصيلا لموضوع الطاقة المتجدّدة. وقد شملت أنشطة المشاريع في السياق المعيّن للحد من الفقر ما يلي:

- إنشاء محطات صغيرة للطاقة الكهرمائية في رواندا؛
- بناء شبكات صغيرة لتوزيع الطاقة تستخدم الطاقة المتجدّدة في زامبيا؛
- استخدام الوقود الأحيائي لتوليد الطاقة في كوبا؛
- تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام الطاقة الشمسية في موزامبيق؛
- تنفيذ مشاريع الطاقة المتجدّدة الهجينة في ملديف وفي جزر لاكاديف الهندية.

وفي إطار برنامج لترويج التكنولوجيات الكفؤة من حيث استهلاك الطاقة والملائمة للبيئة من أجل تصنيع المواد الخاصة ببناء المساكن الزهيدة التكلفة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، أُنشئ أول مركز للإيضاح العملي في موزامبيق في أواخر عام ٢٠٠٦، وتلا ذلك صياغة برامج جديدة خاصة بالسودان وسيراليون وورود طلبات مساعدة من ناميبيا ونيجيريا في عام ٢٠٠٧. وقدّم المركز الدولي لترويج تكنولوجيا المواد،

بدأ يتحسّن تزويد المناطق الريفية في رواندا بالكهرباء بفضل مشروع لليونيدو.

الذي أنشأته اليونيدو بالتعاون مع حكومة الصين، تدريبا إلى ٤٥ أخصائيا في مجال التكنولوجيا من أفغانستان والسودان وكولومبيا وموزامبيق.

وما فتئت اليونيدو تخفّف من آثار التلوّث على المجتمعات الفقيرة، وبخاصة من خلال مشروع "غلوبل ميركوري" الذي يموّله مرفق البيئة العالمية والذي يشجع استخدام التكنولوجيات الأنظف في مناجم الذهب بالوسائل الحرفية. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في هذا الشأن في الفصل ٧ جيم. وأخيرا، أُطلق مشروع للتخلّص من الزرنيخ في مياه الشرب في المجتمعات الفقيرة في بنغلاديش عن طريق توزيع أجهزة ترشيح منزلية وتكوين وحدات مجتمعية تُعنى بإزالة الزرنيخ.

واو- طرق جديدة لتقديم خدمات اليونيدو

أهم خدمة جديدة أتيحت في عام ٢٠٠٧ لتوسيع النطاق الذي تصل إليه أنشطة اليونيدو في مجال التعاون التقني وزيادة فعالية هذه الأنشطة هي مجموعة أدوات تنمية القطاع الخاص. وقد أُطلق هذا المورد[١] على أساس تجريبي في أواخر عام ٢٠٠٦، وهو مورد على الإنترنت يمكن استعماله دون الاستعانة بشخص آخر. ويهدف هذا المورد، الذي يكمّل مختلف أشكال الدعم المتاحة من خلال المشاريع، إلى تشجيع الفقراء على المشاركة النشطة في الصناعة وإلى تعزيز مكانة الشركات القائمة في البلدان النامية، وبخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في الاقتصاد المعولم. ويوفر المورد الإرشاد للمهنيين الممارسين، طوال دورة المشروع، فيما يتعلق بتطوير تجمّعات وشبكات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واتحادات التصدير والمسؤولية الاجتماعية للشركات، اعتبارا من التحضير للمشروع إلى تقييمه. وتشمل المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت ما يلي:

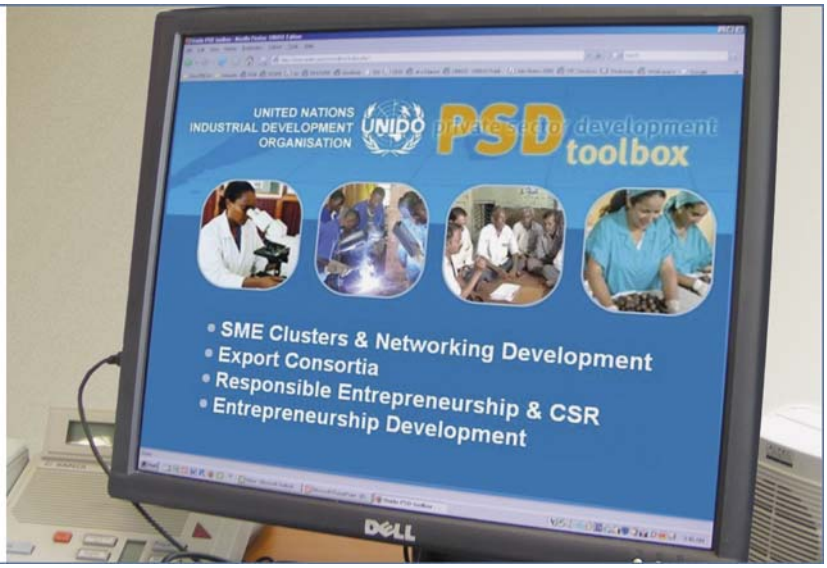

مجموعة الأدوات التي وضعتها اليونيدو من أجل توسيع النطاق الذي تصل إليه أنشطة المنظمة في مجال تنمية القطاع الخاص.

(١) http://www.unido.org/psd-toolbox/.

- التخطيط والأدوات التنفيذية؛
- الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة من التجربة الميدانية؛
- معلومات الاتصال والوصلات؛
- الطرائق التشخيصية وأمثلة عملية على التشخيصات؛
- دراسات حالة.

٤ بناء القدرات التجارية

ألف- محرّك للنمو لا غنى عنه

التجارة الدولية محرّك للنمو لا غنى عنه، وبينما لا تزال البلدان النامية تواجه حواجز في هذا المجال فإن تحرير التجارة يزيد إلى حد بعيد إيراداتها المحتملة من النقد الأجنبي. وتُبيّن الأدلة التاريخية أن الصادرات المصنّعة غالبا ما تُوفر حوافز للنمو أقوى مما توفّره أنواع الصادرات الأخرى. ولا يملك العديد من البلدان النامية صناعات تحويلية قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي. وإذا كان لهذه البلدان أن تستفيد من آثار التنمية والحد من الفقر الناتجة عن تحرير التجارة، فينبغي اتخاذ إجراءات متزامنة في عدد من المجالات لإنشاء تلك الصناعات: فيجب زيادة الاستثمار والإنتاجية في منشآت الصناعة التحويلية، وبذل جهود مشتركة لزيادة الصادرات، وتوسيع نطاق التدريب، وبناء المؤسسات التي تدعم الارتقاء بالمنشآت، وإنشاء بنية تحتية متطوّرة خاصة بالمعايير والمطابقة للمواصفات.

ومراعاة لهذه التحدّيات، يُركّز برنامج اليونيدو لبناء القدرات التجارية على تطوير ما يلي:

- قدرة تنافسية في مجال العرض؛
- بنية تحتية خاصة بالمعايير والنوعية وتقييم المطابقة للمواصفات، من أجل الامتثال لاتفاقات منظمة التجارة العالمية.

وعلى وجه الخصوص، تساعد المساعدة التقنية التي تُقدّمها اليونيدو على بناء إمكانات التصدير الوطنية والإقليمية بالتركيز على ما يلي:

- بناء القدرات الوطنية المتعلقة بتحليل الإمكانات التنافسية على صعيد المنتَج والقطاع الفرعي؛
- القطاعات الإنتاجية ذات الإمكانات العالية في مجال التصدير، والارتقاء بنوعية المنتج والإنتاج، وضمان الامتثال للمعايير والأنظمة الدولية؛
- نشر التكنولوجيات العصرية المجدية؛
- إنشاء اتحادات التصدير؛
- إنشاء البنية التحتية الخاصة بالنوعية وتقييم المطابقة للمواصفات، واللازمة للامتثال لاتفاقات الحواجز التقنية للتجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية؛
- المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وينال برنامج اليونيدو الخاص ببناء القدرات التجارية اعترافا متزايدا باعتباره نموذجا حسنا لتنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة. وخلال عام ٢٠٠٧، شاركت اليونيدو في الفريق الاستشاري المعني بالمعونة لصالح التجارة (المكوّن من منظمات دولية ومصارف إنمائية إقليمية رئيسية) وفي عمليات الاستعراض الإقليمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وآسيا، وأفريقيا. وما انفكّت اليونيدو أيضا تُقيم روابط أقوى مع الإطار المتكامل المعزّز – وهو الإطار الذي يتيح لأقل البلدان نموا الحصول على الدعم في إطار المعونة لصالح التجارة – وتحظى المنظمة بالاعتراف باعتبارها شريكا هاما في مجال التنفيذ.

باء– تطوير القدرة التنافسية في مجال العرض

بغية تطوير القدرات التنافسية في مجال العرض، يجب أن تُحدَّد أولاً القطاعات والمنتجات التي تتمتّع بإمكانات تصديرية. وفي عام ٢٠٠٧، قدَّمت اليونيدو الدعم في هذا المجال من خلال ما يلي:

- المساعدة على إنشاء وحدات معنية بالقدرة التنافسية تقوم باستمرار برصد اتجاهات التصدير وتحليلها وقياس الأداء وفقا لمعايير محددة.
- إصدار منشورات عن القدرة التنافسية الصناعية على الصعيد القطري، وتحاليل خاصة بالمنتجات كل على حدة، ودراسات استقصائية شاملة لتكاليف ممارسة الأعمال التجارية.
- توسيع نطاق برامج التدريب الخاصة بمنهجيتها المتبعة في تحليل القدرة التنافسية الصناعية على صعيد القطاعات الفرعية والمنتجات.

ومن الأمثلة على هذا البند الأخير أن اليونيدو درّبت مجموعة من المهنيين الشباب في وزارة الصناعة والتجارة في باراغواي على منهجيتها الخاصة بتحليل التجارة. وسهّل ذلك الأخذ بتلك المنهجية، التي أعدّتها المنظمة واختبرتها في إكوادور والكاميرون. وعقب ذلك، أنشأ قرار وزاري رسميا الوحدة التقنية للدراسات الخاصة بالصناعة، وهي ثاني وحدة من هذا القبيل تُنشَأ في أمريكا اللاتينية.

وساعدت المنظمة أيضا على إنشاء مراكز إقليمية ووطنية للإنتاجية، ودعمت زيادة إنتاجية المنشآت وقدرتها على التصدير. وقد وُسّعت عدة برامج رئيسية لإعادة هيكلة الصناعة والارتقاء بها. وانطلقت في بداية عام ٢٠٠٧، بدعم من الاتحاد الأوروبي، المرحلة الثانية من برنامج النوعية الخاص بغرب أفريقيا، الذي يشمل البلدان الثمانية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي ليست أعضاء في الاتحاد، وموريتانيا.

برامج التدريب لأصحاب المصلحة الرئيسيين هي عنصر أساسي في تشكيل اتحادات تصدير. وكانت هناك طائفة واسعة من القطاعات الصناعية ومؤسسات الدعم ممثّلة في هذه الحلقة الدراسية في شمال بيرو.

وقد صاغت اليونيدو برامج للارتقاء بالصناعات والبنية التحتية الخاصة بالنوعية وتحديثهما في المجموعات الاقتصادية الإقليمية لبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، في إطار المفاوضات حول اتفاق الشراكة الاقتصادية بين بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. وكان تحسين القدرة التنافسية للصادرات من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب موضوع حلقة عمل خاصة بجماعة دول الأنديز، عُقدت بالاشتراك مع المكتب الإقليمي للاتحاد الأوروبي، يرِد عرضها بمزيد من التفصيل في الفصل ٦ ألف.

وستعمل اليونيدو، بالاشتراك مع جامعة دلفت للتكنولوجيا ومعهد البوليتكنيك في ميلانو وجامعة غراتس للتكنولوجيا، على الترويج لشبكتها العالمية الخاصة بالكراسي الجامعية المتعلقة بالابتكار. وستساعد هذه المبادرة على زيادة القدرات على الابتكار الصناعي وتنفيذ مشاريع للتعاون بين قطاع الصناعة والجامعات. وفي إطار مشروع رائد مشترك بين أفريقيا وأوروبا، جرت توأمة ١٠ جامعات أفريقية مع جامعات أوروبية. وسيقوم طلاب في درجة الماجستير، في إطار المشروع، بتنفيذ مشاريع ابتكارية ذات صلة بالتجارة في منشآت أفريقية. وبغية مواجهة التحديات الإنمائية من خلال اتباع نُهُج النظم في الابتكار، انضم خبراء في الابتكار، من الأوساط الأكاديمية والحكومات والصناعة ومختلف مراكز البحوث، إلى موظفي اليونيدو الرئيسيين العاملين في ميدان الابتكار، في اجتماع لفريق خبراء عُقد في فيينا، في تشرين الأول/أكتوبر.

ولا يزال الترويج لاتحادات التصدير، التي تُوحّد المنشآت فيها جهودَها لتعزيز حضورها في الأسواق الأجنبية، من الأولويات. ويقوم حاليا برنامج اليونيدو، الذي يحظى بنجاح كبير، بإنشاء اتحادات للتصدير في الأردن وأوروغواي وبيرو وتونس والسنغال والمغرب. واستُهلّ مشروع تجريبي في السنغال، في نيسان/أبريل، يُركّز على الأعمال التجارية الزراعية، في إطار برنامج التحديث الصناعي الخاص ببلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

ونظّمت اليونيدو، بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية في المغرب ووكالة التعاون الإنمائي الإيطالية، اجتماعا لفريق خبراء بشأن اتحادات التصدير الخاصة بالبلدان الموقّعة على اتفاق أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب) عُقد في الرباط، المغرب. وشمل الاجتماع المسائل المتعلقة بإنشاء الاتحادات وتطويرها وإدارتها، ودور مؤسسات الدعم، والإطار التنظيمي والقانوني والحفزي. وقد أُدرج استحداث اتحادات للتصدير في البرنامج القطري الجديد الخاص بمصر، وسيرتبط ارتباطا وثيقا بمشروع إمكانية تعقُّب المنتجات المعروض في الفصل ٧ باء. وعُقدت في تورينو، بإيطاليا، في حزيران/يونيه، نسخة منقّحة من الحلقة التدريبية بشأن اتحادات التصدير، التي نظمتها في سنوات سابقة اليونيدو ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الإيطالي لاتحادات التصدير.

وما فتئ التمتع بالقدرة التنافسية في أسواق التصدير يقتضي، على نحو متزايد، أن تتمكن الشركات من إثبات التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية. ولما كانت المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية تواجه صعوبات كبيرة في هذا الصدد، وضعت اليونيدو، قبل بضع سنوات، برامجيات ريب الخاصة بمنظمي المشاريع الذين يتحلّون بالمسؤولية (REAP). وبتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاستجابة الاستباقية لمتطلبات الأسواق العالمية فيما يتعلق بالمعايير الاجتماعية والبيئية، تقدم برامجيات ريب مساهمة هامة في اعتماد ممارسات أخلاقية في مجال الأعمال، وتسهم على وجه الخصوص في الاتفاق العالمي التابع للأمم المتحدة، الذي هو أكبر مبادرة عالمية تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، والمعيار الإرشادي الدولي المرتقب بشأن المسؤولية الاجتماعية إيسو ٢٦٠٠٠.

ونظّمت اليونيدو خلال عام ٢٠٠٧ حلقات تدريبية عالمية وإقليمية بشأن برامجيات ريب لفائدة مؤسسات الدعم والمؤسسات الاستشارية في مجال الأعمال، فضلا عن المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف (انظر الفصل ٥). ونتيجة لذلك، يوجد حاليا زهاء ٤٠ مستشارا على الصعيد العالمي تلقوا تدريبا من اليونيدو، مستعدون لنشر مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات باستخدام نهج ريب. وينبغي أن يساعد ذلك، على المدى البعيد، على تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من اعتماد معايير تمكن المصادقة عليها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وعقدت اليونيدو، في تشرين الثاني/نوفمبر اجتماعا لمناقشة السبل التي يتسنّى من خلالها لحكومات البلدان النامية أن تستخدم حوافز لتشجيع اعتماد مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبخاصة من جانب المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقام خبراء من القطاع العام والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية ورابطات الأعمال بوضع الأسس لعمل اليونيدو في هذا الميدان في المستقبل. وإقرارا بأن الحماس الحالي للمسؤولية الاجتماعية للشركات يتيح فرصة كبيرة لجعل اعتماد مبادئها هدفا رئيسيا للسياسات، قدّم الخبراء مجموعة من التوصيات بشأن مبادرات تتخذها اليونيدو يمكن أن تساعد الحكومات في الترويج للأخذ بتلك المسؤولية من جانب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

جيم- إنشاء وتحسين بنية تحتية خاصة بالمعايير والنوعية وتقييم المطابقة للمواصفات

لا تكفي زيادة عرض المنتجات الموجّهة نحو التصدير للتمكّن من دخول الأسواق العالمية. فيجب أن تستوفي تلك المنتجات أيضا المعايير المنطبقة في تلك الأسواق، مع مراعاة اتفاقات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والحواجز التقنية للتجارة، والتي تضمن سلامة المنتجات وامتثال التجارة للقواعد المقبولة دوليا. ويتطلّب ذلك آليات فعّالة للاختبار وإصدار الشهادات والاعتماد تحظى بالاعتراف الدولي. وإنشاء هذه البنية التحتية الخاصة بالمعايير والمطابقة للمواصفات أمر مُعقَّد ومُكلِّف. ومن ثم، فإن من الجوانب الهامة في عمل اليونيدو في مجال بناء القدرات التجارية المساعدة على إنشاء هيئات معنية بالمعايير، وتنفيذ مشاريع خاصة بضمان النوعية وإجراء اختبارات ومعايرة معترف بهما دوليا، ودعم إنشاء مؤسسات الاعتماد أو تعزيزها.

وقد واصلت اليونيدو خلال عام ٢٠٠٧ دعم المؤسسات المعنية بالمعايير وكذلك مراكز الاستعلام الخاصة بالحواجز التقنية للتجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية - وهي هيئات حكومية تقدّم معلومات عن اللوائح التجارية السارية في أي بلد ما - من خلال برامج إقليمية ووطنية. وشملت تلك البرامج منطقة الميكونغ، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا. ومن خلال التمويل الذي قدّمته حكومة الهند والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي تمكنت اليونيدو، على سبيل المثال، من مواصلة تحسين البنى التحتية الخاصة بالمواصفات القياسية والقياس والاختبار والنوعية - وبالتالي تحسين قدرة الصادرات على المنافسة - في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بنغلاديش وبوتان وملديف ونيبال.

ويجري تنفيذ مشاريع على الصعيد القطري، تُموَّل بقدر كبير من الاتحاد الأوروبي وسويسرا والنرويج، في العديد من البلدان، بما فيها أفغانستان (انظر الفصل ٧ باء) وباكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وسري لانكا وكوت ديفوار ولبنان ومصر وموزامبيق. وتعطي الأمثلة التالية صورة عن التقدم المحرز:

- أُكملت خلال عام ٢٠٠٧، في باكستان، المرحلة الأولى من مشروع بقيمة ٢,٥ مليون يورو خاص بالمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة، يُمثّل جهدا مشتركا بين اليونيدو ومركز التجارة الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وساعد المشروع السلطة الباكستانية لمراقبة المعايير والجودة على تحسين الممارسات في مجال توحيد المقاييس. ونظرا لنجاح برنامج المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، خصصت المفوضية الأوروبية، في إطار اتفاق التعاون من الجيل الثالث الذي أبرمته مع باكستان، أموالا تزيد عن ٨ ملايين يورو لدعم تنفيذ برنامج للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة خلفا لسابقه في البلد.
- يهدف مشروعٌ قيمته مليونا دولار أمريكي، تنفذه اليونيدو في جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى الارتقاء بقدرات البنية التحتية الخاصة بالنوعية في تنزانيا، من أجل تعزيز الامتثال لشروط نظامي الحواجز التقنية للتجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وتقديم خدمات مقبولة عالميا في مجال القياس والاختبار والنوعية وإصدار الشهادات. وسيُيسّر ذلك تصدير منتجات القطاعات التي لديها إمكانات تجارية كبيرة. ويساعد المشروع أيضا على تحسين سلسلة النوعية في إنتاج البن وجوز الكاجو. وقد ركّزت المساعدة حتى الآن على القياس، من خلال المساعدة المقدّمة من أجل اعتماد مختبر القياس والارتقاء به، واستعراض قانون المعايير، وبناء القدرات. وخلال عام ٢٠٠٧، أُجري تدريب في مجال المراجعة الداخلية لنظم مراقبة السلامة الغذائية استنادا إلى معيار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي إيسو ٢٢٠٠٠، وتتلقى الشركات التسع المشارِكة دعما في مجال اعتماد نظم لمراقبة سلامة الأغذية تمتثل للمعيار إيسو ٢٢٠٠٠.
- تنفّذ اليونيدو في بنغلاديش ثلاثة مشاريع مترابطة في إطار برنامج دعم النوعية في بنغلاديش الذي يُموّله الاتحاد الأوروبي؛ ويضطلع مركز التجارة الدولية بتنفيذ مكوّن رابع. ويساهم البرنامج في

استفادت الصناعات في أمريكا اللاتينية أيضا من تحسين المختبرات من خلال المساعدة المقدّمة من اليونيدو.

الحد من الفقر بتحفيز نمو قطاعي التصدير الاستراتيجيين المنسوجات ومصائد الأسماك، وتحسين نظام إدارة النوعية بالارتقاء بمعهد بنغلاديش للمعايير والاختبار، وتعزيز رابطة المستهلكين في بنغلاديش. وانتهت السنة الأولى من المشروع الذي سيستغرق ثلاث سنوات في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ومن بين الإنجازات الملحوظة التي تحقّقت إنشاء مجلس الاعتماد في بنغلاديش؛ وتسليم مهمة الإشراف على المعهد الوطني للتدريب والبحث والتصميم في مجال المنسوجات تسليما رسميا إلى مجلس محافظين مشترك بين القطاعين العام والخاص؛ وبناء مختبرات جديدة من جانب إدارة مصائد الأسماك ومعهد بنغلاديش للمعايير والاختبار.

واستُهلّت، خلال عام ٢٠٠٧، برامج جديدة مختلفة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، منها مثلا برنامج للتعاون التقني يتعلق بالمعايير واللوائح التنظيمية التقنية في كوت ديفوار وموزامبيق. ونُفّذ في غانا، في إطار مذكرة تفاهم موقعة بين اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية، برنامج لبناء القدرات التجارية (٢,٧ مليون دولار أمريكي) يهدف إلى تطوير القدرات في جانب العرض والقدرة التنافسية لصناعات مختارة قائمة على الزراعة. وعلى نحو ما أُشيرَ إليه في الفصل ١ واو، يُتوقع أن تصبح اليونيدو، في إطار العمل مع الاتحاد الأوروبي، نشطة جدا في مجالي البنية التحتية الخاصة بنوعية المنتجات وتحديث الصناعة في بلدان أمريكا اللاتينية خلال فترة السنتين المقبلة.

وتواصل اليونيدو، في ميدان القياس والمواصفات القياسية والاختبار والاعتماد والمطابقة، التعاون مع منظمات متخصصة مثل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والمحفل الدولي لاعتماد هيئات إصدار شهادات النوعية، والمحفل التعاوني الدولي بشأن اعتماد المختبرات، والمكتب الدولي للمكاييل والمقاييس، والمنظمة الدولية لعلم القياس القانوني. وفي سياق مذكرة التفاهم المبرمة بين اليونيدو والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، الرامية إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في أنشطة وضع المعايير القياسية الدولية، أُعدّت منشورات ومواد تدريبية مشتركة. وأبرمت اليونيدو مذكّرة تفاهم مماثلة مع المحفل التعاوني الدولي بشأن اعتماد المختبرات والمحفل الدولي لاعتماد هيئات إصدار شهادات النوعية، اللذين يعززان القبول العالمي لتقارير الاختبار وإصدار الشهادات، وصدرت منشورات مهمة لإرشاد مختبرات البلدان النامية في السعي إلى الحصول على الاعتماد الدولي. وفي إطار شراكة مع الرابطة العالمية لمنظمات البحث الصناعي والتكنولوجي، أنشأت اليونيدو بوابة على الإنترنت (تسمّى LABNET) بغية مساعدة البلدان النامية على الحصول على المعلومات المرتبطة بتطوير المختبرات واعتمادها.

وتتولى اليونيدو حاليا أمانة اللجنة المشتركة المعنية بتنسيق المساعدة التقنية المقدّمة إلى البلدان النامية في مجال القياس والاعتماد وتوحيد المواصفات، التي عقدت عدة اجتماعات لأفرقة خبراء خلال عام ٢٠٠٧ واستكملت الأعمال التحضيرية لموقع شبكي خاص بتلك اللجنة.

٥ البيئة والطاقة

ألف- من الحلول التي تُنفَّذ في نهاية خط الإنتاج إلى الوقاية

تنفّذ اليونيدو برامج بيئية منذ أوائل التسعينيات. ويركّز هذا العمل تركيزا قويا على الوقاية من الآثار البيئية السلبية. ويحدّد بيان رؤية اليونيدو الاستراتيجية الطويلة الأمد لعام ٢٠٠٥[١] الكيفية التي ينبغي أن تواصل بها اليونيدو عملها لتخفيض الكميات المستخدمة من الموارد الطبيعية والمواد والطاقة، من خلال التشجيع على زيادة الكفاءة، ولدعم إزالة المواد الخطرة والسامة. بيد أن هذه الرؤية أقرّت بأنه ستكون هناك حاجة إلى إحداث تغييرات جذرية إذا ما كان الهدف هو الوصول حقا إلى صناعة مستدامة بيئيا. ولذلك أكّدت على أن أنشطة اليونيدو ينبغي أن تركز في المدى الطويل على الخطوات الأربع التالية:

"(أ) الانتقال إلى نظام التدفقات الدائرية للمواد المستخدمة والمعاد تدويرها مرات ومرات؛

(ب) مواصلة تخفيض كميات المواد والطاقة المستخدمة من خلال زيادة الكفاءة وإزالة المواد الخطرة والسامة؛

(ج) تحويل التركيز من بيع المنتجات إلى توريد الخدمات؛

(د) الانتقال من مصادر الطاقة غير المتجددة إلى مصادرها المتجدّدة."[٢]

ومع أن النهج الوقائي هو السبيل الأكثر فعالية كي تقلص المنشآت أثرها على البيئة، تقرّ اليونيدو بأن المنشآت لن تستطيع أبدا القضاء تماما على توليد النفايات والتلويث. ولذلك تواصل اليونيدو أيضا مساعدة القطاع الصناعي على مكافحة تلويث البيئة من خلال مراقبة التلوّث عند نهاية خط الإنتاج وإدارة النفايات.

باء- تعزيز كفاءة استخدام الموارد

تعزّز اليونيدو كفاءة استخدام الموارد في المنشآت من خلال عدد من برامجها البيئية.

وتقوم اليونيدو، من خلال برنامجها للإنتاج الأنظف، ببناء مراكز وطنية للإنتاج الأنظف. وتقدم هذه المؤسسات الخاصة بالدعم الصناعي المساعدة إلى المنشآت على اتباع تقنيات الإنتاج الأنظف وتكنولوجياته التي تتيح لها تقليص في حجم النفايات والتلوّث واستهلاك الطاقة والمياه بطريقة فعّالة من حيث التكلفة. ويؤدي الإنتاج الأنظف أيضا دورا هاما في برامج اليونيدو بموجب اتفاقية استكهولم، المبيّنة في الباب جيم.

وكان من الجوانب الهامة لبرنامج الإنتاج الأنظف عام ٢٠٠٧ التقييم المستقل المشترك للشبكة العالمية للمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف، الذي اضطلعت به اليونيدو مع شريكها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكان الهدف من التقييم هو تحديد ما لدى هذه المراكز من قدرات وإمكانات حالية لتقديم خدمات جديدة

(١) بيان رؤية اليونيدو الاستراتيجية الطويلة الأمد، الوثيقة GC.11/8.

(٢) بيان رؤية اليونيدو الاستراتيجية الطويلة الأمد، الوثيقة GC.11/8، الفقرة ٣٨.

ذات قيمة إضافية أعلى. وبناء على نتائج التقييم وتوصياته ستوضع استراتيجية برنامجية جديدة في بداية عام ٢٠٠٨ تستحدث خدمات جديدة وإدارة مُحسّنة للبرامج ومزيدا من التنسيق بين مراكز الشبكة وكذلك مع مراكز أخرى للإنتاج الأنظف خارج نطاق الشبكة المشتركة بين اليونيدو واليونيب.

ومن الأنشطة الهامة في برنامج الإنتاج الأنظف مشروع تجريبي لنظام لإدارة المعارف يستند إلى الإنترنت.[٣] واختيرت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي كمنطقة تجريبية. ويشارك الآن في البرنامج ويسهم فيه إسهاما نشطا ١٢ بلدا في المنطقة؛ وتقوم هذه البلدان أيضا بتعزيز مبادرات إقليمية مشتركة أخرى.

ولنظام إدارة المعارف وظيفة مزدوجة، فهو يحتوي على حيز للتواصل مع الجمهور توجد به معلومات عامة عن أنشطة الإنتاج الأنظف في المنطقة، مما يسّلط مزيدا من الضوء على المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف والبرامج المتصلة بها ويبين حجم الشبكة ونطاقها. كما يحتوي النظام على وثائق تقنية، ومواد تدريبية، ومعلومات عن الخبراء الاستشاريين العاملين في مجال الإنتاج الأنظف والتكنولوجيات السليمة بيئيا. والشبكة الداخلية المتاحة للمستخدمين المأذون لهم فقط هي الأداة الرئيسية لإدارة المعارف والتواصل الداخلي. وهي تحتوي أيضا على مساحات عمل من أجل إعداد المبادرات المشتركة، وعلى مرفق لعرض طلبات الحصول على خدمات الإنتاج الأنظف وخدمات التكنولوجيات السليمة بيئيا.

ويساعد برنامج اليونيدو لكفاءة الطاقة الصناعية المؤسسات الصناعية والمؤسسات التي تقدم إليها الدعم على اتباع نهج النُظم بشأن التقليل من استهلاك الطاقة، مما من شأنه أن يحقّق مكاسب هائلة من حيث الكفاءة في استخدام الطاقة. وأدت الجهود السابقة في هذا المجال، إضافة إلى اجتماع دولي هام لفريق خبراء بشأن نظم إدارة الطاقة عُقد في بداية العام ٢٠٠٧، إلى إقامة شراكة بين اليونيدو والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي من أجل وضع معيار دولي لنظم إدارة الطاقة (انظر الفصل ٧ جيم). وأعدّت اليونيدو مشاريع تموَّل من مرفق البيئة العالمية من أجل الإيضاح العملي لاستخدام نظم إدارة الطاقة في الصناعة. في كل من إندونيسيا وتايلند وجنوب أفريقيا والصين وفييت نام وماليزيا.

وكما ورد في الفصل ٢ ألف فإن برنامج اليونيدو الذي يروج لآلية التنمية النظيفة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو يساعد المنشآت القائمة في البلدان النامية على تمويل اعتمادها لتكنولوجيات أكفأ من حيث استهلاكها للطاقة، وذلك من خلال صناديق الاستثمار الدولية.

وتشجّع اليونيدو كذلك على المزيد من الكفاءة في استخدام الموارد من خلال برامجها غير البيئية، ولا سيما برامجها المتعلقة بالصناعات الزراعية. وتساعد هذه البرامج على تحسين الكفاءة في استخدام المواد والطاقة في صناعات تجهيز الأغذية والمنسوجات والجلود. ويروِّج برنامج اليونيدو للشراكات التجارية كذلك، في إطار الجهود الشاملة التي تبذلها المنظمة لزيادة إنتاجية المنشآت، لزيادة كفاءة استخدام مدخلات المواد والطاقة.

(٣) يمكن الاطلاع على برامجية إدارة المعارف، التي أُطلقت رسميا في شباط/فبراير ٢٠٠٦، على العنوان الشبكي www.produccionmaslimpia-la.net على شبكة الإنترنت (النسخة الإسبانية) والعنوان الشبكي www.producaomaislimpa-al.net (النسخة البرتغالية).

وتسلّم اليونيدو بأن كفاءة استخدام المياه في الصناعة تتطلب اهتماما خاصا، لأن المياه ستصبح من الموارد الشحيحة أكثر فأكثر. وعقدت اليونيدو في أيلول/سبتمبر ندوة عن إنتاجية المياه في الصناعة في المستقبل، في بودابست بهنغاريا. وشملت الندوة اجتماع مائدة مستديرة على المستوى الوزاري حول استدامة توافر مياه عالية الجودة في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية. وأصدرت المائدة المستديرة بيانا يدعو إلى صوغ اتفاق دولي بشأن التوقف التام عن طرح النفايات. ويتضمن الفصل ٧ جيم المزيد من التفاصيل.

جيم- القضاء على استخدام المواد الخطرة والسامة

مع أن برنامج اليونيدو في مجال الإنتاج الأنظف يهدف أيضا إلى مساعدة المنشآت على القضاء على استخدام المواد الخطرة والسامة فإن برنامج بروتوكول مونتريال، الذي بدأ تنفيذه قبل ١٤ عاما خلت، هو البرنامج الرئيسي الذي تطبقه في هذا المجال. وهو يساعد المنشآت على القضاء على المواد المستنفدة للأوزون، التي هي المواد الكيميائية المدمرة لطبقة الأوزون الحامية للأرض. وقد حقّق بروتوكول مونتريال نجاحا كبيرا في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، كانت المساعدة التي قدمتها اليونيدو للمكسيك مفيدة لهذا البلد في الإلغاء الكلي لإنتاج مواد الكلوروفلوروكربون المستنفدة لطبقة الأوزون قبل الموعد المحدد لذلك بأربع سنوات، وأصبحت المكسيك الآن أول بلد من البلدان النامية يتمكن، على نحو تدريجي، من إلغاء إنتاج مواد الكلوروفلوروكربون إلغاء كليا.

وفي السنوات الأخيرة بدأت الأطراف في البروتوكول تلتفت إلى استخدام المواد المستنفدة للأوزون التي استُثنيت من المنع حتى الآن، ومن بينها المواد المستخدمة في صناعة مناشق الجرعات المحسوبة التي تعمل بتقنية الهباء الجوي (الأيروسول) والتي هي مستخدمة على نطاق واسع لعلاج الربو وغيره من أمراض الجهاز التنفسي. وفي عام ٢٠٠٦، استهلّت اليونيدو مشروعا في مصر بهدف إدارة التحوّل إلى إنتاج مناشق للجرعات المحسوبة خالية من المواد المستنفدة للأوزون، ويساعد الشركات على التحول إلى استخدام تكنولوجيا للتصنيع خالية من المواد المستنفدة للأوزون، ويساعد الحكومةَ على تنفيذ استراتيجية انتقالية وطنية بشأن مناشق الجرعات المحسوبة. وتلت هذا المشروع ثلاثة مشاريع كبيرة في كل من جمهورية إيران

خلال الاحتفالات بالذكرى السنوية العشرين لبدء سريان بروتوكول مونتريال، تلقّت اليونيدو جائزة على مساهمتها البارزة في القضاء على المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

الإسلامية والصين والمكسيك، مما أعطى اليونيدو الريادة في القضاء التدريجي على إنتاج مناشق للجرعات المحسوبة ذات صلة بالمواد المستنفدة للأوزون.

وتسليما بنجاح البروتوكول في القضاء على إنتاج واستخدام مركبات الكلوروفلوروكربون وبروميد الميثيل وغيرهما من المواد الشديدة الاستنفاد للأوزون، توصّل الأطراف في بروتوكول مونتريال، خلال اجتماعهم التاسع عشر المعقود في أيلول/سبتمبر، إلى اتفاق مهم بشأن مركبات الهيدروكلوروفلوروكربون، وهي مجموعة من المواد المستنفدة للأوزون تُستخدم أساسا كمبرّدات في أجهزة التبريد، وفي إنتاج الرغاوي أو المذيبات، التي لها أيضا قدرة عالية على الإسهام في الاحترار العالمي. وتم تقديم الموعد المقرر للتخلص التدريجي والتام من إنتاج هذه المركبات واستهلاكها في البلدان النامية إلى العام ٢٠٣٠ بدلا من العام ٢٠٤٠. وعلاوة على ذلك، حُدّدت أهداف وسطى لخفض تلك المركبات. واتفقت البلدان المانحة على تقديم المساعدة المالية والتقنية الضرورية، وطلبت تقدير المبالغ اللازمة للخطوة الأولى في الخفض التدريجي، وهي تجميد مستويات الإنتاج والاستهلاك.

وقد استبقت اليونيدو هذه الخطوة من خلال إنجاز دراسة استقصائية لاستهلاك مركبات الهيدروكلوروفلوروكربون في ٢٧ بلدا، فضلا عن ترويج تكنولوجيات بديلة. وخلال اجتماع الأطراف، تلقّت اليونيدو طلبات جديدة من الأردن وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا وتونس والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وقطر والكويت ولبنان. وهي تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مع البنك الدولي في الأرجنتين وإندونيسيا والصين والهند بشأن هذه المسألة.

وتصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرون لبدء سريان بروتوكول مونتريال. وجرى الاحتفال بهذه المناسبة في مونتريال على هامش الاجتماع التاسع عشر للأطراف. ومُنحت اليونيدو جائزة لمساهمتها المميزة في مساعدة البلدان النامية على التخلص التدريجي من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وتم أيضا التنويه بالجهود التي يبذلها موظفو اليونيدو.

ويهدف أحدث برامج اليونيدو في إطار اتفاقية استكهولم بشأن الملوّثات العضويّة الثابتة إلى القضاء على استخدام أو إنتاج المنشآت لهذه المواد الكيميائية التي تقاوم التحلّل الحيوي في البيئة بوجه خاص والشديدة التراكم في أنسجة الجسم. وتركز الاتفاقية من بين عدد من الأهداف على القضاء على الإنتاج غير المقصود للملوّثات العضويّة الثابتة كمنتجات جانبية، ولا سيما مُركّبات الديوكسين والفيوران. وتستخدم اليونيدو أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية التي تقوم على الإنتاج الأنظف في مواجهة هذا التحدي. وفي عام ٢٠٠٧ وضعت اليونيدو مشاريع لعدد من البلدان، منها الصين وبلدان في جنوب شرق آسيا، للترويج لأفضل التقنيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية. وسوف تستغل الخبرات المكتسبة في هذه المشاريع في توسيع نطاق الأنشطة في هذا المجال.

والهدف الرئيسي لبرنامج الزئبق الذي تنفّذه اليونيدو مماثل جدا، فهو يساعد عمال مناجم الذهب الحرفية على الحدّ من استخدام الزئبق حيثما أمكن ذلك. ويتضمن الفصل ٧ جيم مناقشة موجزة لهذا البرنامج. ويركز برنامج اليونيدو للسلامة الأحيائية، من جهة أخرى، على بناء القدرات في مجال الإشراف التنظيمي على السلع المستمدة من التكنولوجيا الأحيائية، لضمان أن تكون السلع التي تصل إلى السوق مأمونة.

وخلال عام ٢٠٠٧، قدَّمت اليونيدو المساعدة في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الأول لإدارة المواد الكيميائية في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وتتمثّل استراتيجية اليونيدو للمساعدة على تحقيق أهداف هذا النهج الاستراتيجي، التي أيدها مقرّر للمؤتمر العام،(٤) في إدماج إدارة المواد الكيميائية على نحو أقوى في أعمال شبكة المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف. كما ساعدت اليونيدو البلدان على وضع مشاريع يمكن تمويلها عن طريق برنامج البداية السريعة في إطار النهج الاستراتيجي. وسيبدأ تنفيذ مشروعين من هذه المشاريع في بيرو والسلفادور في عام ٢٠٠٨.

دال– إعادة التدوير إلى الحد الأقصى

نظرا إلى الروابط الوثيقة بين الإنتاج الأنظف وإعادة التدوير، فإن برنامجا اليونيدو بشأن الإنتاج الأنظف ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا يساعدان المنشآت أيضا على إعادة تدوير ما تُنتجه من نفايات واستخدام مواد النفايات كمدخلات. ويشجع برنامج الزئبق الذي تنفذه اليونيدو على إعادة تدوير الزئبق حيثما يتعذَّر الاستغناء عن استخدامه. وفي برنامجي النسيج والجلود اللذين يؤديان دورا بارزا في الحد من الفقر، تشجَّع إعادة تدوير المدخلات الكيميائية المستخدمة في تجهيز المنسوجات والدباغة.

ومن سبل إعادة التدوير إلى الحد الأقصى تحويل المنتجات الجانبية إلى منتجات جديدة، مما يسمح للمنشآت بأن تحوّل تكلفة متكبّدة (مثل إدارة مصرف للنفايات) إلى إيراد مكتسب (من قبيل تقديم منتج جديد إلى السوق). وقد دأبت المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا على مساعدة مصانع الألبان التي تتعامل معها على القيام بذلك فيما يتعلق بمعالجة منتج جانبي لعملية إنتاج الجبن، يسبب الإزعاج بشكل خاص، وهو مَصْل اللبن. فقد جرت العادة دوما على تصريف مصل اللبن في المسطّحات

يمكن أن يعاد تدوير الصبائب الناشئة من دباغة الجلود وأن تستخدم كأسمدة.

(٤) المقرّر م ع-١٢/م-١٧.

المائية، حيث يترك آثارا سلبية كبيرة بسبب ما يتّسم به من علو مستويات الطلب الأحيائي على الأكسجين وعلو درجة الملوحة. وقد دفعت التشريعات البيئية والتكلفة العالية لمعالجة التلوّث عند المصبّ مصانع الألبان في هذه البلدان إلى إيجاد طريقة لاستخدام مصل اللبن.

ففي نيكاراغوا، قرّرت منشأة للألبان أن تعيد استخدام مَصْل اللبن في إنتاج مشروبات، بعد أن أجرت دراسات تقييمية تقنية وسوقية. واستُكملت خلال عام ٢٠٠٧ دراسة للسوق من أجل تَبَيُّن نكهات المشروبات الأكثر قبولا في سوق نيكاراغوا. وستقوم المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف الآن بمساعدة الشركة على اختيار التكنولوجيا الملائمة وتحديد الخيارات الاستثمارية. والهدف هو ربط هذا المسعى بمبادرة وطنية تهدف إلى تزويد تلاميذ المدارس بمشروب ذي قيمة تغذوية عالية. وفي السلفادور، قرّرت منشأة للألبان أن تعيد استخدام مَصْل اللبن في إنتاج الجبن الطازج وبديل القشدة. وبدأ بيع المنتجات الجديدة في الأسواق المحلية في عام ٢٠٠٧ بعد تركيب المعدات اللازمة في عام ٢٠٠٦. وعلاوة على هذا الحل، اعتمدت منشأة ألبان في غواتيمالا حلا آخر، فأعادت استخدام مَصْل اللبن في إنتاج اللبن الزبادي بدلا من استعمال مسحوق مصل اللبن الذي كانت تشتريه من قبلُ. وبفضل المساعدة التي يقدمها المركز الوطني للإنتاج الأنظف، تركز المنشأة جهودها خلال عام ٢٠٠٧ على تصميم مصنع يعتمد على تكنولوجيا التناضح العكسي في الإنتاج، وعلى البحث عن أنسب موفري التكنولوجيا.

هاء- التشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة

تشجّع اليونيدو على استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة، في المقام الأول، من خلال برامجها المعنية بالطاقة في المناطق الريفية وبالطاقة المتجدّدة، حيث تشجع على استخدام الطاقة المتجددة في المناطق الريفية غير المتصلة بشبكة الكهرباء الوطنية. ويتضمّن الفصل ٣ مزيدا من التفاصيل عن الأنشطة المنفّذة في إطار هذا البرنامج خلال السنة.

ونظّمت اليونيدو في عام ٢٠٠٧ سلسلة من المؤتمرات الهامة بشأن الطاقة الأحيائية، وهي: المؤتمر الدولي المعني بالوقود الأحيائي، الذي اشتركت في تنظيمه مع وزارة الصناعات الزراعية والسلع في ماليزيا والمجلس الماليزي المعني بزيت النخيل؛ والمؤتمر الأول الرفيع المستوى بشأن الوقود الأحيائي في أفريقيا، الذي اشتركت في تنظيمه مع الاتحاد الأفريقي؛ واجتماع إقليمي في كرواتيا، ركّز على ترويج الوقود الأحيائي في أوروبا الوسطى والشرقية. ومن المزمع عقد مؤتمرين دوليين آخرين في عام ٢٠٠٨، فضلا عن اجتماعين إقليميين في أفريقيا يمثّلان استمرارا للمؤتمر الذي اشترك في تنظيمه الاتحاد الأفريقي.

كما أن اليونيدو عضو في الشراكة العالمية للطاقة الأحيائية بقيادة منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، التي تأسست استجابة لخطة عمل غلن إيغلز. وتوفر الشراكة العالمية للطاقة الأحيائية آلية تخص الأنشطة الدولية الموجهة في مجال البحث والتطوير والإيضاح العملي والتجارة فيما يتعلق بطاقة الكتلة الأحيائية، مع التركيز على البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، تشارك اليونيدو كعضو في مائدة لوزان المستديرة بشأن أنواع الوقود الأحيائي المستدامة، التي أنشئت بمبادرة من معهد التكنولوجيا الاتحادي في لوزان. وأخيرا، فإن اليونيدو عضو أساسي، إلى جانب الفاو واليونيب والأونكتاد، في اتحاد يضطلع بصوغ مجموعة دنيا من مؤشرات الاستدامة في مجال الطاقة الأحيائية، ستنشرها في عام ٢٠٠٨ شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة.

وخلال عام ٢٠٠٧، أكملت اليونيدو مشروعا نموذجيا هاما في جمهورية تنزانيا المتحدة يحدد الجدوى التقنية والاقتصادية لإنتاج الغاز الأحيائي والأسمدة من نفايات السيزال، بالاستناد إلى مشروع سابق لليونيدو هو "تنمية منتجات وأسواق السيزال والهينيكين". وترمي مصانع السيزال ٩٦ في المائة من نبات السيزال، وتؤدي معالجة نبات السيزال إلى تلويث ١٠ ٠٠٠ غالون من الماء كل ساعة. لكن هذه النفايات تُستخدم الآن في إنتاج الغاز الأحيائي والأسمدة. واكتمل في أيلول/سبتمبر إنشاء أول مصنع للغاز العضوي لإنتاج الكهرباء والأسمدة من نفايات السيزال. ويتم في هذا المصنع توليد ١٥٠ كيلووات من الكهرباء تستخدم لتشغيل آلات تقشير السيزال في المنشأة. وتجري الآن مناقشة إمكانية تركيب مولد كهرباء آخر لاستخدام الفائض من الغاز الأحيائي الذي ما زال يُشتت في الهواء. ومن شأن ذلك أن يزيد إنتاج الكهرباء إلى ٣٠٠ كيلووات، ويمكن تزويد المجتمع المحلي القريب بالطاقة الكهربائية غير اللازمة لتشغيل المشروع. وتُجرى حاليا تجارب محلية لتحديد أفضل التطبيقات التجارية للأسمدة السائلة والصلبة.

واو- الانتقال من بيع المنتجات إلى بيع خدمات المنتجات

العمل في نشاط اليونيدو هذا، الذي لم يُستَهل إلاّ في عام ٢٠٠٥، يجري في المقام الأول في سياق برنامج الإنتاج الأنظف. والانتقال من بيع المنتجات إلى بيع الخدمات التي توفرها المنتجات يمكن أن يؤدّي إلى تقليص هائل في الآثار البيئية للمنتجات على امتداد دورة عمرها. وقد ركّزت المنظمة جهودها الأولى على الصناعة الكيميائية.

ووُقّع في كانون الثاني/يناير على أول عقدين للإيجار الكيميائي في مصر، بحضور وزير التجارة والصناعة. فقد وقّعت شركة أكزو نوبل (AKZO Nobel Co) وشركة أي بي بي أراب (ABB Arab) عقدا للإيجار الكيميائي يتعلق بمساحيق الطلاء المستخدمة في المعدات الكهربائية، فيما وقّعت شركة جنرال موتورز مصر وشركة الدكتور بدوي للصناعات الكيماوية عقدا للتنظيف بالمذيبات الهيدروكربونية. وأُعدت مشاريع متابعة في أربعة بلدان أخرى (سري لانكا وصربيا وكولومبيا والمغرب) سوف تستمر لثلاث سنوات. وأخيرا، وقّعت اليونيدو مذكّرتي تفاهم مع شركة نوبل وشركة الصناعات الكيماوية الألمانية (BASF) للترويج المشترك للإنتاج الأنظف والإيجار الكيميائي.

ووضعت اليونيدو، ضمن الوظائف التي تضطلع بها بصفتها محفلا عالميا، مجموعة أدوات للإيجار الكيميائي، ستساعد المنشآت على اعتماد نماذج الأعمال المتعلقة بالإيجار الكيميائي. وتستند هذه المجموعة إلى الخبرة المكتسبة في أول سنتين من عمر البرنامج، وتشكل أول محاولة لوضع مبادئ توجيهية محددة للخبراء ومؤسسات الرصد المستقلة التي تعمل مع الصناعة، مثل المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف. وأُنتج شريط فيديو يشرح الإيجار الكيميائي ويروّج له، ويجري توزيعه على نطاق واسع. وأُسّست صفحة خاصة بالإيجار الكيميائي في موقع اليونيدو[٥] على شبكة الإنترنت للمساعدة في التوزيع. وأخيرا، نشرت اليونيدو في نهاية عام ٢٠٠٧، بالتعاون مع وزارة البيئة في النمسا، ورقة بعنوان الإيجار الكيميائي أصبح عالميا. وتنوي اليونيدو وضع دليل عن الإيجار الكيميائي في المستقبل القريب.

(٥) يمكن الاطلاع على هذه الصفحة على العنوان http://www.unido.org/cp أو http://www.bipro.de/_clhome/index.htm.

زاي- الترويج لخفض التلوّث الصناعي باتّباع ممارسات سليمة بيئيا

تدرك اليونيدو، حتى وهي تنفّذ الاستراتيجية التطلّعية التي حدّدها لها المؤتمر العام لتحقيق أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، أن من المتعذّر القضاء تماما على التلوّث الصناعي والنفايات الصناعية، وأن ثمة حاجة لمعالجة هذا التلوّث والتخلص من هذه النفايات بطريقة تقلّل من أثرهما على البيئة أدنى حد.

وتروج اليونيدو لاتّباع ممارسات سليمة بيئيا لخفض التلوّث، من خلال برنامج نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا الذي يركز على القضاء على بقع التلوّث الخطرة التي يتسبب بها التخلص من مياه الصرف الصناعية في المسطحات المائية. ولا يقتصر البرنامج على الإنتاج الأنظف، بل يتيح أيضا لمؤسسات الدعم الصناعي تقديم رزمة كاملة من الخدمات، ابتداء من الإنتاج الأنظف عن طريق إعادة التدوير ووصولا إلى اعتماد تكنولوجيات معالجة مياه الصرف. وخلال عام ٢٠٠٧، وافق مرفق البيئة العالمية على تمويل برنامج جديد لنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى منطقة البحر المتوسط، وبدأت التحضيرات لتنفيذ هذا البرنامج.

وقد أدت الممارسات السابقة في الإنتاج والاستهلاك أيضا إلى ظهور مخزونات للمواد الخطرة والسامة. ومن المشاكل الرئيسية التي تتناولها اتفاقية استكهولم إزالة المخزون القديم من الملوّثات العضويّة الثابتة. وهذه الملوّثات هي في كثير من الأحيان مبيدات حشرات لم تعد صالحة للاستخدام، ولكن هناك مخزون من الملوّثات العضويّة الثابتة الناجمة عن الصناعة، ومنها مثلا المركّبات الكيماوية الثنائية الفينيل المتعدّد الكلوَرَة، التي استخدمت في الماضي استخداما مكثّفا كزيوت في المحوِّلات الكهربائية ومعدَّات أخرى.

وفي عام ٢٠٠٧ واصلت اليونيدو تنفيذ المشروع المموّل في سلوفاكيا من مرفق البيئة العالمية، والذي يوفر إيضاحا عمليا لتكنولوجيات مختلفة يمكنها أن تقضي على الملوّثات العضويّة الثابتة دون حرقها. فبسبب الجدل الذي ثار حول استخدام المحارق للتخلص من هذه الملوّثات أرادت اتفاقية استكهولم استكشاف التكنولوجيات غير الإحراقية التي يمكن أن توفر بدائل للطريقة المعتادة لتدمير هذه المركّبات. واكتمل تقييم العروض الرسمية لتوريد التكنولوجيات غير الإحراقية لهذا المشروع، واختير أحد العروض لتقديم المزيد من الإيضاح العملي في الميدان. وأعطى مرفق البيئة العالمية موافقته النهائية على مشروع مماثل أُعدّ من أجل الفلبين. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت اليونيدو مشاريع للقضاء على الملوّثات العضوية الثابتة أو مكافحتها في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا ورومانيا والصين والهند. وحظيت هذه المشاريع بموافقة مجلس مرفق البيئة العالمية وإقرار المسؤول التنفيذي الأول في المرفق.

وتعكف اليونيدو على إعداد مشروع عالمي، في إطار شراكة مع الفاو واليونيب ووكالات أخرى، للحد من تصريف الملوّثات النيتروجينية في المسطحات المائية. كما وافق مرفق البيئة العالمية على مشروع جديد للحد من الآثار البيئية المترتبة على السياحة الساحلية من خلال إدخال تغييرات على السياسات وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

واستُكمل في عام ٢٠٠٧ تنفيذ مشروع إرشادي نموذجي للإدارة الأنظف للنفايات البلدية الصلبة في هافانا في كوبا. وكان الهدف هو تقديم نهج متكامل لإدارة النفايات البلدية الصلبة في كوبا. وكانت العناصر الرئيسية للمشروع هي إنشاء قدرات وطنية في مجال جمع النفايات تقوم على الفصل بين النفايات العضوية

وغير العضوية، وإنتاج الأسمدة من النفايات العضوية، وإنتاج الغاز الأحيائي لتوليد الطاقة، وإنشاء مرافق مختبرية لاعتماد هذه الأسمدة.

وفي مقاطعة بلايا دي هافانا وضعت ٣٧٠ حاوية لجمع النفايات منفصلة عن بعضها بحسب نوعها. ونُظّمت حملة إعلامية، بدعم من المدارس المحلية، لضمان التزام الأسر المحلية وتعاونها في هذا المجال. وفي المناطق الخضراء من المقاطعة، يجري تحويل جزء من النفايات العضوية المجمّعة إلى سماد ثم استخدامها في إنتاج الزهور والبُقُول. غير أن معظم عمليات تحويل النفايات العضوية إلى سماد يتم في مصنع المعالجة التابع للبلدية. الذي يستقبل أيضا النفايات غير العضوية. وتبيع دكاكين صغيرة السماد إلى السكان المحليين وأصحاب البساتين. كما أن المختبر الوطني مجهز بالكامل، ويجري فيه التدريب على اعتماد الأسمدة المنتجة. وأُعدّ دليل بالإسبانية عن النفايات البلدية الصلبة ووُزّع على السلطات المحلية والوطنية. وستُنشأ محطة لإنتاج الغاز الأحيائي خلال الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٨.

٦ البرامج الجامعة

لا تقتصر الأنشطة التي تدخل في إطار البرامج الجامعة، كما تشير إلى ذلك العبارة، على واحدة من أولويات اليونيدو المواضيعية دون غيرها. فالتعاون فيما بين بلدان الجنوب يتضمّن جانبا قويا يخص الترويج للتجارة، غير أنه يشمل أيضا الحد من الفقر والطاقة المتجددة؛ وينصبّ تركيز تنسيق الأمن البشري حاليا على الحد من الفقر أساسا، بيد أن خفض التلوّث يمثل نشاطا مهما أيضا؛ وتُشكّل البحوث والإحصاءات القاعدة التحليلية والتجريبية لجميع مشاريع اليونيدو.

ألف- التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأقلُّ البلدان نموا

حفّز ازدياد أهمية بلدان الجنوب في الاقتصاد العالمي على البحث عن إمكانات جديدة للتعاون فيما بينها. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة بالنسبة إلى أقل البلدان نموا. وتحتل اليونيدو موقعا فريدا للمساعدة على تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب بترويج المبادرات فيما بينها وتيسير وضع برامج ابتكارية من أجل النمو الاقتصادي والحد من الفقر في أقل البلدان نموا.

وافتُتح، في شباط/فبراير، أول مركز لليونيدو خاص بالتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب، في نيودلهي بالهند. وتم التوصل أيضا إلى اتفاق مع الصين بشأن إنشاء مركز مماثل في ذلك البلد، وثمة خطط لإنشاء مراكز أخرى في إندونيسيا والبرازيل وجمهورية إيران الإسلامية وجنوب أفريقيا ومصر. والهدف من هذه المراكز هو تعزيز تبادل الخبرات والتجارب، وتكوين شبكات بين المؤسسات والمنشآت، وتكرار أفضل الممارسات بين بلدان الجنوب. والبرامج التي تُروّج لها المراكز فيما بين بلدان الجنوب تُركّز تحديدا على ما يلي:

- تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنظيم المشاريع والتجمّعات؛
- تطوير المنشآت الصغرى والصناعة الريفية؛
- نقل التكنولوجيا وإدارتها والارتقاء بها؛
- ترويج الاستثمار؛
- بناء القدرات التجارية والروابط بالأسواق؛
- الابتكارات الشعبية ومصادر الطاقة المتجددة؛
- تسويق نتائج البحوث وتطوير المهارات؛
- المشاركة في سلاسل القيمة.

وبغية تحقيق أكبر قدر من التآزر، تحرص اليونيدو حرصا تاما على ضمان ارتباط مراكزها الخاصة بالتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب ارتباطا وثيقا بشبكاتها المعنية بترويج الاستثمار والتكنولوجيا، وكذلك بالشركاء الخارجيين.

ونظّم مركز نيودلهي بنجاح، في سنة عمله الأولى، مؤتمرا عن مسائل التعاون بين الهند وأفريقيا، بالتعاون مع حكومة الهند ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية. وشارك في الحدث مندوبون من ١٣ بلداً أفريقياً، وأسفر عن وضع مفاهيم لمشاريع خاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب.

ولا تزال اليونيدو تكرّس جهودها لبرنامج عمل بروكسل،[1] ولا سيما للالتزامات الثلاثة التالية:

الالتزام ٤: بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نموا؛

الالتزام ٥: تعزيز دور التجارة في التنمية؛

الالتزام ٦: الحد من الضعف وحماية البيئة.

وتوضح مبادرة القطن الخاصة بأفريقيا جنوب الصحراء، المعروضة في الفصل ٣ جيم، تكريس اليونيدو جهودها للوفاء بالالتزامين ٤ و٥، وستعتمد اعتمادا كبيرا على التعاون مع الصين والهند. وقد عرضت اليونيدو المبادرة على البلدان الأفريقية المنتجة للقطن المشاركة في الدورة الرفيعة المستوى بشأن القطن، التي نظّمتها منظمة التجارة العالمية في آذار/مارس.

وتتزايد قوة الجهود التي تبذلها اليونيدو للحصول على الدعم لتعزيز دور أقل البلدان نموا في التجارة العالمية. وقد حلّلت دراسة أجرتها اليونيدو في عام ٢٠٠٦ بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنمية الصناعية الاتجاهات والمبادرات المتعلقة بالتجارة في السلع المصنعة والاستثمار ونقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب. وحددت الدراسة النهوج المبشرة في التعاون بين بلدان الجنوب، وبخاصة ما يلي:

- ربط تدفقات التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي والتكنولوجيا من آسيا بالحد من الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء وأقل البلدان نموا؛
- نقل الصناعات الكثيفة الاستخدام للعمالة من آسيا إلى أفريقيا جنوب الصحراء؛
- استخدام آسيا كقطب للنمو للتنمية الصناعية في أفريقيا جنوب الصحراء وأقل البلدان نموا، من خلال ما يلي:

(أ) زيادة واردات المواد الخام شبه المجهزة من أفريقيا جنوب الصحراء وأقل البلدان نموا؛

(ب) تحسين وصول المنتجات الصناعية من أفريقيا جنوب الصحراء وأقل البلدان نموا إلى الأسواق في الصين والهند وغيرهما من البلدان الآسيوية الناجحة، من خلال اعتماد تعريفات صناعية تفضيلية ومشاركة أقل البلدان نموا وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء في سلاسل القيمة الصناعية في الصين والهند وغيرهما من البلدان الآسيوية الناجحة.

وتضطلع بلدان أمريكا اللاتينية أيضا بدور مهم في التعاون فيما بين بلدن الجنوب. فستتعاون البرازيل واليونيدو على نقل الخبرة البرازيلية في مجالي الطاقة والصناعات الزراعية إلى البلدان الأفريقية. ومن المقرر القيام بزيارات ميدانية استكشافية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨. وعُقدت في بوغوتا، كولومبيا، في تشرين الأول/أكتوبر، حلقة عمل إقليمية لفائدة جماعة دول الأنديز بشأن التكامل الصناعي بين بلدان

(١) اعتمد برنامج العمل (A/CONF.191/11) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، في بروكسل، في أيار/مايو ٢٠٠١.

الجنوب والتعاون مع الاتحاد الأوروبي. وحضر حلقة العمل وزراء ونواب للوزراء من إكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا؛ وممثلون رفيعو المستوى للهيئات الإقليمية، مثل الأمانة العامة لجماعة دول الأنديز، ومؤسسة تنمية الأنديز؛ والمكتب الإقليمي للاتحاد الأوروبي. وكان الهدف الرئيسي هو استبانة الفرص والتحديات أمام اتفاقات الارتباط المبرمة مع الاتحاد الأوروبي. ويمكن أن تساعد تقوية التعاون بين بلدان الجنوب على إنشاء سلاسل صناعية على صعيد إقليمي، مما يُحسّن القدرة التنافسية لدى جميع البلدان الآندية ووصولها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. وقد أدّت نتائج حلقة العمل إلى تقديم أمانة جماعة دول الأنديز طلبا من أجل وضع برنامج دون إقليمي مشترك بشأن القدرة التنافسية والمسائل المتعلقة بالتجارة.

وعقدت اليونيدو في أيلول/سبتمبر اجتماعا لفريق خبراء في بوركينا فاسو بشأن 'كيف يمكن أن تؤدي "المعونة لصالح التجارة" إلى إحداث تحوّل في أقل البلدان نموا'. وأبرزَ الاجتماع، الذي شارك فيه خبراء من الحكومات والقطاع الخاص من ٣٤ بلدا من أقل البلدان نموا، الحاجة إلى تكثيف الجهود التعاونية من أجل بناء القدرات الإنتاجية التنافسية في أقل البلدان نموا، وتحسين فعالية "المعونة لصالح التجارة"، وإزالة الحواجز التي لا تزال تعترض التجارة. وأعرب الاجتماع عن تقديره لما تبذله اليونيدو من جهود لتحفيز صادرات أقل البلدان نموا، ولا سيما من خلال عمل المنظمة في مجالي توحيد المواصفات والامتثال، الذي يساعد تلك البلدان على الالتزام بقواعد التجارة العالمية واستخدام الامتيازات التجارية المتاحة لها أفضل استخدام. وفي إطار متابعة اجتماع فريق الخبراء، نظّمت اليونيدو مؤتمرا وزاريا لأقل البلدان نموا، في تشرين الثاني/نوفمبر، أكّد من جديد دور المنظمة الرئيسي في التعاون بين بلدان الجنوب وبناء القدرات التجارية. وأوصى المؤتمر بأن تكثّف اليونيدو وأقل البلدان نموا تعاونها بقدر أكبر بغية الوفاء باحتياجات البلدان الإنمائية تلك.[٢]

ويعطي الجدولان ٥ و٦ اللذان يبيّنان خدمات التعاون التقني التي قدّمتها اليونيدو ووثائق مخصصات المشاريع التي أعدتها لعام ٢٠٠٧، صورة عن الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا.

الجدول ٥– خدمات التعاون التقني المقدّمة إلى أقل البلدان نموا، حسب العام وبآلاف الدولارات

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الخدمات المقدّمة في نهاية العام	١٠,٥٠٥	٨,١٥٧	٩,٣٦٣	١٥,٢٨٣	١٧,٦١٩

الجدول ٦– وثائق مخصصات المشاريع المعدّة لأقل البلدان نموا، حسب العام وبآلاف الدولارات

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
في نهاية العام	١٤,٩٢٧	١٢,٠٢١	١٦,١٧٤	١٧,٦٧٦	٢٤,٠٦٢

وتحظى اليونيدو، في إطار برنامجها الخاص بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بدعم قوي من مجموعة الـ٧٧ والصين. وقد أُشيدَ خلال الاجتماع الأربعين لرؤساء ومنسقي مجموعة الـ٧٧ والصين المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بمساهمة اليونيدو الإيجابية. وأبرز التقرير المعنون روح فيينا، الذي قُدّم أثناء

(٢) القرار م ع-١٢/ق-٢.

الاجتماع، جهود اليونيدو من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال التجمّعات والروابط التجارية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبناء القدرات التجارية، والاستثمار والتكنولوجيا، فضلا عن إنشاء مراكز اليونيدو الخاصة بالتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب.

حلقة العمل الخاصة بجماعة دول الأنديز في بوغوتا.

باء– تنسيق الأمن البشري

يشكّل الفقر وعدم تكافؤ إمكانية الحصول على الموارد والفرص مصدرا أساسيا من مصادر النزاع. ويربط الأمن البشري بين أنواع مختلفة من الحريات التي توجد بينها علاقات متبادلة، وهي: التحرّر من العوز، والتحرّر من الخوف، وحرية التصرف بالأصالة عن النفس. ومن ثم فإن حماية الأشخاص من الأخطار الجسيمة والشائعة تعني مساعدتهم على الاستناد إلى قدراتهم وتطلعاتهم الخاصة.

وتواصل اليونيدو إدراج مفاهيم الأمن البشري في برامجها وتطبيق تلك المفاهيم من خلال أنشطة ملموسة. وقد حشدت اليونيدو، منذ عام ٢٠٠٣، ١١ مليون دولار من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من أجل تقديم المساعدة إلى البلدان والمجتمعات التي يواجه الأمن البشري فيها أخطارا جسيمة، في أفريقيا وآسيا.

وتضم مجالات تدخل اليونيدو استعادة مصادر المعيشة في الجماعات المتضرّرة من النزاعات والكوارث الطبيعية، وتيسير إعادة توطين اللاجئين من خلال تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضمان مياه الشرب المأمونة بإزالة الزرنيخ، والترويج لمصادر المعيشة البديلة للمزارعين الذين كانوا ينتجون خشخاش الأفيون في السابق. وتُنفَّذ مشاريع في أفغانستان وإندونيسيا وأوغندا وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا والسودان وغانا وغينيا وملاوي. ويقدّم الفصل ٧ دال مثالا على المساعدة المتعدّدة الأوجه المقدّمة لإعانة المجتمعات المحلية على التغلب على الأخطار التي تهدّد مصادر معيشتها.

وبغية مواجهة مشكلة بطالة الشباب الواسعة الانتشار وما يصاحبها من انعدام الأمن في غرب أفريقيا، استهلّت اليونيدو برنامجا لأصحاب المصلحة المتعدّدين يهدف إلى إيجاد عمل منتج ولائق للشباب في بلدان اتحاد نهر مانو (سيراليون وغينيا وليبريا) وكوت ديفوار، بالتعاون مع اليونديب ومنظمة العمل الدولية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وشبكة تشغيل الشباب. وعُقد اجتماع المائدة المستديرة لاتحاد نهر مانو على هامش المؤتمر العام لسنة ٢٠٠٧.[٣] وأتاح الاجتماع لرؤساء بلدان اتحاد نهر مانو والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة وممثلي القطاع الخاص فرصة مناقشة كيف يمكن أن تميّئ الجهود المتضافرة آفاقا أفضل لمستقبل الشباب.

THE PEOPLE OF INDONESIA THANK

United Nations Industrial Development Organization

for all the support and contribution in the rehabilitation and reconstruction of Nanggroe Aceh Darussalam and Nias islands after the tsunami and earthquake

Appreciating A Global Partnership in Rebuilding Aceh-Nias and Sharing the Lessons

Jakarta, 24 January 2008

President of the Republic of Indonesia

Dr. H. Susilo Bambang Yudhoyono

0750

حظيت المساعدة المقدّمة من اليونيدو إلى الأجزاء المنكوبة بأمواج تسونامي من إندونيسيا بشاء عاطر.

جيم- البحوث والإحصاءات

البحوث الاستراتيجية والتحاليل الإقليمية

تسترشد أنشطة اليونيدو في مجال البحوث بأولويات المنظمة المواضيعية وهي: الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والبيئة والطاقة. وتتيح نتائج البحوث فهم الآثار المترتبة على صعيد السياسات فيما يخص كل واحدة من تلك الأولويات، وتدعم، من خلال وظيفة المنتدى العالمي، أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها المنظمة.

وقد صدرت في عام ٢٠٠٧ أربعة أعداد من نشرة اليونيدو research update، التي تعرض آخر التطورات التي حقّقتها المنظمة في مجالي البحوث والإحصاءات، إلى جانب ورقات عمل بشأن الإنتاجية والاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية. وقُدّم عدد من ورقات العمل تلك ونوقش في مؤتمرات رفيعة المستوى. فقد قُدّمت، على سبيل المثال، ورقة بشأن دور البنى التحتية في تعزيز أداء الإنتاجية والتنمية الصناعية أثناء اجتماع عُقد في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية. وكانت تلك

(٣) القرار م ع-١٢/ق-٥.

ثاني مرة، في غضون سنتين، تقدّم فيها اليونيدو ورقة في تلك المؤسسة الرفيعة التي توفّر المشورة لرئيس ومحافظي مجلس الاحتياطي الاتحادي وتنشر أعمال حائزي جوائز نوبل. وبما أن أثر الإضافات إلى البنى التحتية يتوقف على الموجود منها وكذلك على الهيكل الصناعي، ويصعب قياسه، فإن الورقة لم تُقدّم تقديرات للأثر فحسب بل أشارت أيضا إلى نوع البنية التحتية ذي الأهمية ومتى يكون مهما.

وشهدت السنة أيضا إطلاق قاعدة البيانات العالمية للإنتاجية، التي تشمل البيانات المجمعة عن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، الخاصة بما يصل إلى ١١٢ بلدا خلال الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٦٠ و٢٠٠٠. والمقصود من قاعدة البيانات هو تقديم معلومات إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية وسائر الأطراف المهتمة عن أداء الإنتاجية في البلدان التي تتوفر عنها البيانات المدخلة ذات الصلة والقابلة للمقارنة دوليا على مدى فترة السنوات الأربعين. وقُدّم بحث المنظمة بشأن الإنتاجية والمجالات المرتبطة بها أثناء المؤتمر المعني بالإنتاجية والنمو في أفريقيا وآسيا، الذي عُقد في طوكيو، اليابان، واشتركت في تنظيمه اليونيدو ومعهد الاقتصادات النامية الياباني.

وتم تحديث سجل اليونيدو للإنجازات في مجال التنمية الصناعية، الذي يرصد الأداء الصناعي ويضع معايير قياسية له، للفترة التي تتاح بشأنها أحدث البيانات وأكثرها استقرارا، وهي الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٣. وسيشكل السجل مُدخلا هاما في تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٨.

واستُهلت الأعمال المتعلقة بتقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٨ تحت توجيه من البروفسور بول كولي من جامعة أكسفورد، بصفته كبير الخبراء. ويتبع نهج ابتكاري يستخدم بيانات من مناطق النمو الدينامية، يوفر معلومات جديدة عن تطور إنتاج المصنوعات والاتجار بها، ودور التصنيع في نمو العمالة وسرعة التنمية وقلة التعرض للتقلبات الاقتصادية. وتُعرض عملية العولمة، التي تقوم على الانتقال من التجارة في المنتجات إلى التجارة في المهام، بالأرقام. ويرِد تحليل لما للنمو الذي يحدث في ١٢ موقعا ديناميا وكثيف الاستخدام للتكنولوجيا من أثر على العمالة والمهارات، وذلك للمساعدة على توجيه الإجراءات السياساتية.

وقد نُقّح النهج الذي تتّبعه المنظمة في تقييم أداء البلدان الصناعي وتحديد معايير قياسية له، استنادا إلى نتائج أبحاث اليونيدو وإحصاءاتها الصناعية. وتوفّر المنهجية ما يلزم من بيانات ومعلومات وتحاليل خاصة بقطاع الصناعات التحويلية لاستبانة المجالات الرئيسية ذات الأولوية فيما يخص التنمية الصناعية المستدامة التي تتطلب مساعدة تقنية خارجية. وقد أنجزت في عام ٢٠٠٧ عشرة تقييمات للاحتياجات القطرية تحدد المجالات التي يُحتمل اتخاذ إجراءات بشأنها.

وعقدت اليونيدو في فيينا الاجتماع الأول لفريق خبراء من "العلماء الشباب". ودُعي لحضور الاجتماع عشرة باحثين من جميع أنحاء العالم لتقديم بحوث متعلقة بمسائل اليونيدو المواضيعية. وستصدر الورقات المنبثقة عن هذا الاجتماع في مجلد محرّر. وفي نيودلهي بالهند، قام مؤتمر سانجايا لال التذكاري بشأن التعاون بين الهند وأفريقيا في مجال الصناعة والتجارة والاستثمار بإطلاع المشاركين على أبعاد جديدة في السياسات الصناعية ومحددات السياسات الفعّالة، مما ساهم في الجهود التي تبذلها اليونيدو في مجال التعاون بين بلدان الجنوب. وكان المرحوم البروفسور لال من جامعة أكسفورد قد اضطلع بدور رئيسي في إعداد سجل اليونيدو للإنجازات في مجال التنمية الصناعية.

الإحصاءات

تسند إحدى ولايات الأمم المتحدة إلى اليونيدو مسؤولية جمع الإحصاءات الصناعية وتصنيفها وتعميمها عالميا. وواصلت اليونيدو في عام ٢٠٠٧ جمع البيانات السنوية عن المؤشرات الصناعية الرئيسية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وصُحّحت البيانات القطرية الواردة من المكاتب الإحصائية الوطنية، واستُكملت بتقديرات اليونيدو، وحُسّنت من حيث إمكانية مقارنتها على الصعيد الدولي. وعُمّمت الإحصاءات الصناعية التي جمّعتها اليونيدو، من خلال إصداراتها السنوية المتمثلة في الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية، ومنتجات الأقراص المدمجة، والملخصات الإحصائية القطرية المنشورة على الإنترنت (انظر التذييل سين).

وانتقلت قاعدة بيانات اليونيدو للإحصاءات الصناعية إلى حواسيب خدمة المستعملين في عام ٢٠٠٧. وتم وضع واختبار وتنفيذ عدد من الأدوات البرنامجية اللازمة لتشغيل النظام في البيئة الجديدة. ويسمح النظام بتجميع البيانات وتعميمها وفقا للمعايير المنهجية الموصى بها دوليا لتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية (البيانات عن البيانات). وحسّنت اليونيدو أيضا استبيانها الخاص بالبيانات الفوقية الذي ترسله إلى المكاتب الإحصائية الوطنية.

وفي عام ٢٠٠٧ غيرت اليونيدو السنة المرجعية الخاصة ببيانات الأسعار الثابتة، من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠، بغية ضمان مزيد من الدقة في مقارنة مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة الصناعية في السلاسل الزمنية. وجرى تحديث الأوزان المرجعية لعام ١٩٩٥ التي كانت تُستخدم سابقا. وبيانات القيمة المضافة الصناعية الخاصة بعام ٢٠٠٠ مستمدة من ثلاثة مصادر رئيسية للبيانات، هي: الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتقديرات اليونيدو التكميلية.

وشاركت اليونيدو، باعتبارها طرفا مهما في الوسط الإحصائي الدولي، مشاركة نشطة في وضع منهجيات والمعايير الإحصائية الدولية. وساهمت اليونيدو مساهمة كبيرة في وضع الصيغة النهائية لمشروع التوصيات الدولية الخاصة بالإحصاءات الصناعية، وشاركت في أعمال اللجنة المعنية بتنسيق الأنشطة الإحصائية للمنظمات الدولية وكذلك في برنامج تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية.

وأكملت اليونيدو أيضا بنجاح مشروعين من مشاريع المساعدة التقنية بشأن الإحصاءات الصناعية في الاتحاد الروسي وسري لانكا. وأهم إنجاز تَحقّق في الاتحاد الروسي بفضل المشروع الذي موّله الاتحاد الأوروبي هو صوغ منهجية إحصائية لتحسين إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد اعتُمد بعض التوصيات في النظام الإحصائي التابع للاتحاد الروسي. وقدّم المشروع الخاص بسري لانكا نظاما خاصا بالتسجيل الصناعي على الصعيد الوطني، يجمع البيانات المتفرقة بين مختلف الإدارات. ولا يُحسّن هذا النظام الإحصاءات الصناعية فحسب بل يبسّط أيضا تنفيذ السياسات، لأن بيانات التسجيل الخاصة بجميع الوحدات تُتاح من مصدر واحد.

٧ ملامح برامج مختارة

ألف– الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية

إعداد منظّمي المشاريع الشباب في السودان

المكوّن البرنامجي: تنمية القدرات الريفية والنسائية على تنظيم المشاريع.

هدف المكوّن: تحسين القدرات الإدارية والتقنية لمنظمي المشاريع من سكان الأرياف والنساء.

النواتج المقررة: انتشار ثقافة تنظيم المشاريع في المجتمعات الزراعية.

مؤشر الأداء:

- ساعد المركز على تحفيز الأنشطة التجارية المحلية نتيجة لتحسين مرافق التدريب.

في جنوب السودان، أصبح مركز التدريب المهني في ملكال عاملا رئيسيا في جهود إعادة الإعمار في المجتمعات المحلية في أعقاب الحرب الأهلية. فالمركز ينقل المهارات التي تمكّن الشرائح الضعيفة من السكان، وخصوصا الشباب والنساء، من الاعتماد على أنفسهم، مع التركيز على الهندسة الميكانيكية وتجهيز الأغذية وإنتاج الآنية الزجاجية والأجهزة المساعدة على التنقل. وبطلب من حكومة الوحدة الوطنية السودانية وحكومة جنوب السودان والمجلس الأعلى للتدريب المهني والتلمذة الصناعية، استهلت اليونيدو في عام ٢٠٠٥، بالتعاون مع جامعات هولندية، برنامجا لتحسين المرافق وبرامج التدريب وجعل الخدمات أكثر استنادا إلى قوى السوق.

يُعتبر مركز التدريب المهني في ملكال بجنوب السودان عاملا رئيسيا في إعادة إعمار المجتمعات المحلية.

ونُظهر لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠٠٧ جوانب البرنامج العديدة:

- انتهت أعمال إعادة تأهيل الورش وتجهيزها بمعدات جديدة، بمساعدة الموظفين؛

- رُكبت معدات للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتم الربط بشبكة الإنترنت. ويجري إنشاء مقهى للإنترنت؛
- استحدثت أنشطة جديدة في المركز، بما في ذلك إنتاج زجاج المختبرات بالنفخ، وصنع قطع للأجهزة المساعدة على التنقل. ويجري بدعم من وزارة الصناعة الاتحادية إنشاء قسم للتدريب على إصلاح الثلاجات، سيروج أيضا للتبريد الخالي من الكلوروفلوروكربون؛
- عُقدت أربع دورات للتدريب على مهارات تنظيم المشاريع ونوعية الأغذية وسلامة الأغذية. وساعدت هذه الدورات بائعات الأغذية على كسب أسواق جديدة للخبز والبيتزا في ملكال. وستستخدم صلات اليونيدو لاستبانة مصادر جديدة للاستثمار في قطاع الأغذية؛
- بيعت الأدوات الزراعية التي أُنتجت في المركز للمنظمات غير الحكومية المحلية؛
- نُظّمت عدة دورات دراسية للمدربين، ركّزت على خصائص تنمية قدرات الشباب على تنظيم المشاريع وطريقة التفكير الخاصة بتنظيم المشاريع؛
- يجري وضع برنامج متعدد التخصصات يتعلق بتنمية القدرات على تنظيم المشاريع سيضم ٣١ مدربا ويتوقع أن يحدث تأثيرا مضاعفا قويا؛
- أعدت اليونيدو دليلا لتنمية مهارات التدريب على الأعمال التجارية، بهدف دعم برامج التدريب على الأعمال التجارية في المستقبل.

وقام خبير في شؤون المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتحليل قدرات المركز وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الصغرى والمسائل المتعلقة بإدارة الأعمال. وحظيت الائتمانات الصغرى باهتمام خاص وجرى بحث إمكانيات إنشاء نظام للتمويل الأصغر بالتعاون مع المصارف التجارية المحلية. وهناك برنامج لتنمية القدرات الإدارية يعزز اتجاهات تنظيم المشاريع داخل المركز. وحضر موظفون من مراكز أخرى للتدريب المهني في جنوب السودان أيضا حلقة عمل عقدت في آب/أغسطس في إطار البرنامج. ويتوقع أن يُوجد هذا البرنامج ثقافة إدارية ذات توجه سوقي وأن يزيد من تأثير المركز على توليد فرص العمل وإقامة المشاريع في هذا المنطقة.

التعاون مع شركة مايكروسوفت في أفريقيا جنوب الصحراء

المكوّن البرنامجي: الإطار التمكيني والدعم المؤسسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

هدف المكوّن: تحسين البيئة التمكينية والإطار المؤسسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

النواتج المقررة: إتاحة معلومات قائمة على الطلب وخدمات دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بطريقة ميسورة وزهيدة التكلفة.

مؤشرا الأداء:

- أنشئت ثمانية مراكز معلومات تجارية تقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات العامة في مجال الأعمال التجارية في أوغندا.
- أتيحت معلومات رقمية عن المسائل المتصلة بالاستثمار في ١٥ بلدا أفريقيا.

هناك إمكانيات كبيرة غير مستغلة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة الفقر في أرجاء العالم النامي، وخصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء. وتدرك اليونيدو هذه الإمكانيات، وقد أعدت طائفة من مشاريع تقديم المساعدة التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان اتفاق الشراكة المبرم مع شركة مايكروسوفت في عام ٢٠٠٦ حافزا قويا للعمل الذي تضطلع به المنظمة في هذا الميدان. ووضعت هذه الشراكة الدينامية عدة مبادرات خلال عام ٢٠٠٧:

- في أوغندا، أنشأت اليونيدو ثمانية مراكز لمعلومات الأعمال التجارية في تعاون وثيق مع ممثلي القطاع العام والخاص المحليين وبتمويل من الحكومة النمساوية. وتستهدف هذه المراكز المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوفر التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومرافق الإنترنت، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية، والخدمات الاستشارية في مجال الأعمال التجارية. وهذه المراكز مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص. ويفرض رسم مقابل الخدمات، حرصا على ضمان الاستدامة المالية. وتتمثل مساهمة شركة مايكروسوفت في توفير البرامجيات، ومناهج التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المصمّمة وفقا لاحتياجات الزبائن، ونقل المعارف من جانب أخصائيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ونظرا إلى أن يُيسر التكلفة عامل أساسي في استخدام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أطلقت اليونيدو وشركة مايكروسوفت في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مبادرة الحواسيب المجدَّدة. وترمي هذه المبادرة إلى إنشاء مراكز محلية لتجديد الحواسيب وإتاحتها للمنشآت الصغيرة بتكلفة منخفضة. وتستوفي هذه الحواسيب معايير صارمة من حيث النوعية وتباع مشفوعة بضمان الجودة. كما تُقدَّم خدمات ما بعد البيع والتدريب على الحاسوب. وترتبط المبادرة بشبكة الإنتاج الأنظف التابعة لليونيدو، لكفالة التخلص السليم من الحواسيب التي لم تعد صالحة للاستعمال. وستتخذ أوغندا بلدا تجريبيا لهذه المبادرة.
- وفي أيلول/سبتمبر، استهلت اليونيدو وأوغندا وشركة مايكروسوفت مشروعا يرمي إلى تعزيز تطوير صناعة البرامجيات في أوغندا مع التركيز على وضع حلول برامجية خاصة بقطاعات معيّنة من الأعمال التجارية المحلية. وسينشأ في إطار المشروع محضَن تكنولوجي لهذا الغرض. وسيتيح المحضَن أيضا نقل المهارات التكنولوجية والصناعية من خلال حلقات دراسية عن الممارسات الفضلى يعقدها صناعيون محليون وأجانب.
- وفي آذار/مارس، عُرض النموذج الأولي للبرامجية المستندة إلى الإنترنت لرصد الاستثمار في أفريقيا، وذلك خلال اجتماع فريق خبراء شبكة اليونيدو لهيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا، وهي البرامجية الخاصة بوضع وتنفيذ أنشطة اليونيدو المتعلقة بالاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء. وتضم شبكة اليونيدو لهيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا حاليا ١٥ عضوا، غير أن هذا العدد سيزاد إلى ٣١ عضوا خلال فترة السنتين الحالية. وسيكفل ذلك توافر التكنولوجيا على نطاق واسع في أفريقيا.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نالت اليونيدو وشركة مايكروسوفت جائزة المستثمر في أفريقيا في فئة "أفضل المبادرات الداعمة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" عن مشروع مركز معلومات الأعمال التجارية في أوغندا. وجائزة المستثمر في أفريقيا مقياس مرجعي دولي للتفوق في مجال الاستثمار المتسم بروح المسؤولية في أفريقيا.

باء– بناء القدرات التجارية

معايير عالية للصادرات الباكستانية

المكوّن البرنامجي: تدعيم البنى التحتية للمعايير والقياس والاختبار وتقييم التطابق.

هدف المكوّن: تعزيز القدرات الوطنية في مجال المعايير والقياس والاختبار وضمان النوعية وتقييم التطابق.

النواتج المقررة: تعزيز قدرات هيئات الاعتماد وهيئات التوحيد القياسي والمختبرات؛ وتحسين قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الامتثال للمعايير.

مؤشرا الأداء:

- تحسنت قدرة المؤسسات المعنية بالامتثال على دعم جهود باكستان الرامية إلى زيادة الصادرات.
- زاد عدد المصدّرين الذين يطبقون الممارسات الجيدة الدولية المتّبعة في مجال إدارة النوعية والنظافة الصحية.

من التحديات الماثلة أمام المصدِّرين الباكستانيين استيفاءُ المعايير والامتثال للوائح التي تنطبق على الأسواق الدولية، وخاصة فيما يتعلق بتزويد المستهلكين المحليين بالمعلومات وحمايتهم. وقد انتهى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ تنفيذ برنامج لتيسير اندماج البلد في الأسواق العالمية، ساعد المصدّرين، بطرائق عديدة، على التغلب على هذا التحدي. ومن الإنجازات الكثيرة المحقّقة يمكن ذكر ما يلي:

- استبانت دراسات أساسية استراتيجية التحديات الرئيسية المتصلة بالتجارة التي يواجهها ١٥٠ مصدِّرا. فبالتعاون مع البنك الدولي، كُشف النقاب عن مشاكل الامتثال الكبرى المتعلقة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية في مجال مصائد الأسماك والبستنة وصناعات تجهيز اللحوم، وجرى إعداد خطط عمل لتنفيذ التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. واستُبينت عوائق الامتثال التي تؤثر في مجموعات منتجات في صناعات محدّدة (منها تجهيز الفواكه والمراوح الكهربائية والسلع الرياضية والمنسوجات والملابس)، وقدمت توصيات للتغلب على تلك العوائق.
- تم تدريب ٢ ٥٠٠ موظف في الهيئات الوطنية المعنية بالمعايير والاعتماد وفي المختبرات ومنشآت التصدير. وتلقى بعض كبار الموظفين والموظفين التقنيين في المؤسسات تدريبا في الخارج. وتوِّج التدريب على التقييم المختبري وإدارة النظافة الصحية بامتحانات معترف بها دوليا. وفي قطاع مصائد الأسماك، جرى تدريب ١ ٥٠٠ من مُلاّك السفن ومجهزي الأسماك ومصدريها بهدف تحسين معايير التجهيز والنظافة الصحية. وتم تحسين ٢٥٠ سفينة من سفن الصيد، بمشورة من الخبراء.
- ولم تستفد المؤسسات المعنية بالامتثال من التدريب فحسبُ، بل استفادت أيضا من تحسين مستوى المرافق. فقد عُززت السلطة الوطنية للمواصفات، مثلا، بهيئة للمصادقة على النظم ومركز استفسارات بشأن المعايير واللوائح التقنية تابع لمنظمة التجارة العالمية ومكتب اتصال بالمستهلكين. ونال ١٨ مختبرا لإجراء الاختبارات شهادة اعتماد دولية.

- وجرى ترويج وسمة المطابقة الأوروبية (CE)، وقدّمت المساعدة لخمس منشآت رائدة لنيل وسمة المطابقة هذه، وهي إلزامية بالنسبة لمجموعات معيّنة من المنتجات في الأسواق الأوروبية.

ولضمان اطّراد التقدم، تمول اليونيدو برنامجا لرصد الإنجازات إلى حين بدء برنامج لاحق من المزمع انطلاقه في أواخر عام ٢٠٠٨. وستركز اليونيدو في هذا البرنامج على زيادة قدرة صناعات تصديرية مختارة على المنافسة.

تعقّب المنتجات الغذائية المصرية

المكوّن البرنامجي: تدعيم البنى التحتية للمعايير والقياس والاختبار وتقييم التطابق.

هدف المكوّن: تدعيم البنى التحتية للمعايير والقياس والاختبار وتقييم التطابق.

النواتج المقررة: القدرة على الامتثال للوائح الموضوعة بشأن إمكانية تعقّب المنتجات.

مؤشرا الأداء:

- وضعت النظم الأولى لتعقّب المنتجات من "المزرعة إلى المائدة".
- تجري إقامة نظم التعقّب في عدد من المنشآت.

يشكل المستهلكون في البلدان المتقدّمة سوقا كبيرا للأغذية الرفيعة النوعية الآتية من البلدان الواقعة في المناطق شبه المدارية والمدارية. غير أنه لا سبيل إلى انتفاع المنتجين في هذه البلدان من الفرص التي تتيحها هذه الأسواق إلا إذا كانت منتجاتهم مستوفية لمعايير عالية.

يُعتبر تعقّب المنتجات الغذائية من المزرعة إلى المائدة أمرا جوهريا لتصدير منتجات مصر الغذائية إلى الإتحاد الأوروبي.

ويساهم قطاع الزراعة في مصر بنسبة ٢٠ في المائة من مجموع الصادرات، ويقع البلد قريبا من الاتحاد الأوروبي، الذي هو أحد الأسواق الرئيسية للمنتجات الغذائية. وسعيا إلى ضمان حصة المزارعين والمصدِّرين

المصريين في هذه السوق التنافسية، طلب وزير التجارة الخارجية المساعدة من اليونيدو في الامتثال للائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بسلامة الأغذية وتداولها التي اعتمدت في عام ٢٠٠٢. واستجابة لهذا الطلب، أنشأت اليونيدو المركز المصري لإمكانية تعقّب صادرات الصناعات الزراعية، بدعم من الحكومة الإيطالية. وتتسم إمكانية تعقّب المنتجات الغذائية بأهمية أساسية في احتواء حالات الطوارئ الصحية التي تسبّبها المنتجات المعيبة، لأنها تتيح للسلطات وللمنتجين تعقّب أي مشكلة حتى مصدرها.

ويقدّم المركز المصري لتعقّب المنتجات الزراعية-الصناعية المساعدة التقنية في مجال سلامة الأغذية ونوعيتها للمزارعين والمعبئين والتجار المحليين، مع التركيز على نظم التعقّب، ويساعدهم أيضا على الحصول على التمويل والتكنولوجيات اللازمة لإقامة نظم التعقّب. ومن الأنشطة الكثيرة التي اضطلع بها المركز حديثا، يمكن إبراز ما يلي:

- حضر ما يزيد على ١٥٠٠ مواطن دورات تدريبية حول سلامة الأغذية وتعقّبها ومعاييرها. وكان من ضمنهم ٥٢ خبيرا دُرِّبوا بوصفهم مدرِّبين يستطيعون مساعدة الآخرين على وضع نظم التعقّب وتنفيذها. واستهدف التدريب ممثلي شركات ورابطات أعمال تجارية ومؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية. ونظمت جولات دراسية إلى إيطاليا والمملكة المتحدة.
- وعلى إثر حلقة عمل للتوعية بشأن التعقّب عقدت في حزيران/يونيه، انضمت ١٥ شركة إلى برنامج يرمي إلى تطوير نظمها الخاصة بالتعقّب، وسيتلقى عدد منها المساعدة في الحصول على التمويل لإقامة نظم التعقّب الآلية.
- وبالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للمواصفات، عقدت حلقات عمل تدريبيتان بشأن المعيار الجديد إيسو ٢٢٠٠٠ (المتعلق بسلامة الأغذية)، لفائدة خبراء الهيئة المصرية العامة للمواصفات ومديري ضمان النوعية في الشركات المصدرة. وفي إطار نشاط للمتابعة، شرعت ١٠ شركات في عملية التأهل لنيل شهادة الاعتماد طبقا للمعيار إيسو ٢٢٠٠٠. وحصلت اثنتان من هذه الشركات على شهادة الاعتماد ويتوقع أن تحصل عليها ثلاث شركات أخرى إضافية قريبا.
- وأجريت تقييمات تقنية للشركات التي قدّمت طلبات الحصول على منح لتمويل مشاريع تتعلق بإمكانية التعقّب.
- وجرت زيارات ميدانية إلى المنشآت على امتداد السلسة الغذائية، من المزارعين إلى المصدّرين، بغية التحقق من امتثال نظمها المتعلقة بالتعقّب للمتطلبات.

وشجّعت اليونيدو ومركز تعقّب المنتجات الزراعية-الصناعية أيضا الأخذ بمفاهيم ونظم التعقّب في بلدان أخرى. ففي عام ٢٠٠٧، نظّمت حلقات عمل تقنية في جمهورية تنزانيا المتحدة بغية نقل المعارف والخبرات المصرية في هذا المجال. وتركّز الاهتمام على البن وجوز الكاجو، وهما محصولان زراعيان ذوا أولوية في جمهورية تنزانيا المتحدة. وستنظم بعد حلقة العمل جولة دراسية إلى مصر.

ومن أجل التحقّق من فعالية نظم التعقّب من المزرعة إلى المائدة التي أُنشئت في إطار المشروع، جرى تعقّب أحد المنتجات التصديرية من الحصاد إلى سوبرماركت في المملكة المتحدة، وأُجري اختبار لاسترداد المنتج. وتبيّن من ذلك أنه يمكن تعقّب مسار المنتج حتى مصدره في مصر في غضون ٢٤ ساعة.

شركاء أجانب لشركات مكسيكية

المكوّن البرنامجي: تشجيع الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وإقامة التحالفات.

هدف المكوّن: حفز الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي.

النواتج المقررة: زيادة القدرات الوطنية على تصميم وإدارة السياسات والاستراتيجيات والأدوات الخاصة بالاستثمار؛ وتوسيع نطاق المنشآت المحلية المتصلة بسلاسل قيمة المنتجات والتجارة العالمية.

مؤشر الأداء:

- وُضع أساس سليم لأنشطة تشجيع الاستثمار المقبلة في جميع أرجاء المكسيك؛ ويجري التفاوض بشأن مشاريع الاستثمار الأولى.

أولت الخطة الإنمائية الوطنية للمكسيك للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ أولوية عالية لتشجيع الاستثمار. ومن أجل حفز الاستثمار، اتفقت الحكومة المكسيكية واليونيدو على إنشاء مكتب لترويج الاستثمار والتكنولوجيا في المكسيك بدأ يباشر عمله في نهاية عام ٢٠٠٦. وتقرّر أن تركّز أنشطة المكتب في المكسيك في عامه الأول على إذكاء الوعي بخدمات الاستثمار. وفي هذا السياق، اضطلع المكتب بالأنشطة التالية:

- قُدّمت خدمات ترويج الاستثمار والمعلومات للحكومات الإقليمية لجميع ولايات المكسيك الاثنتين والثلاثين. وجرت زيارات إلى سبع ولايات لإنشاء قاعدة بيانات للمشاريع الإقليمية ومشاريع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأقيمت اتصالات مباشرة مع وزراء الاقتصاد في تلك الولايات. وحدِّد ما مجموعه ١٠٢ من المشاريع الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية في المكسيك ووُزعت على شبكة مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بغرض ترويجها. ويجري حاليا التفاوض بشأن أربعة مشاريع مع شركاء في مجال الاستثمار والتكنولوجيا.

- ونظّمت في خمس عشرة ولاية حلقاتُ عمل بشأن استخدام برامجية "كومفار" للاستثمار التي وضعتها اليونيدو كأداة لدراسة الجدوى والتحليل. وبعد التدريب حصلت كل ولاية من هذه الولايات على رخصة لاستخدام هذه البرامجية، التي يُعد مستعملوها بالآلاف في العالم.

- وعُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر مناسبة دولية بشأن فرص الاستثمار، بالاشتراك مع مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في اليابان وجمهورية كوريا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة. وعرضت هذه المكاتب فرص الاستثمار المتاحة للشركات المكسيكية، كما قدّم مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في المكسيك عشرة مشاريع مكسيكية لمنشآت صغيرة ومتوسطة يعكف حاليا على ترويجها؛ ويجري التفاوض على إقامة شراكة بشأن أحد هذه المشاريع.

- وقام المكتب بتسهيل مشاركة الغرفة الصناعية للمطاط واللاتكس ومركز تنمية صناعة المطاط في المحفل الدولي للمطاط في دوسلدورف بألمانيا. ومكّن ذلك إدارة المؤسسات من التعرف على الاتجاهات والتكنولوجيات والفرص الجديدة في صناعة اللدائن والمطاط، وإجراء الاتصالات المتعلقة

بالدورات التدريبية. ومن النتائج الأخرى حصول مركز تنمية صناعة اللدائن على تبرع في مجال التكنولوجيا تناهز قيمته ٦٠ ٠٠٠ دولار.

أسواق دولية لتعاونية أرجنتينية

المكوّن البرنامجي: الصناعة التحويلية القادرة على المنافسة.

هدف المكوّن: تعزيز إنتاجية المنشآت وقدراتها التصديرية.

النواتج المقررة: زيادة الإنتاجية من خلال إعادة هيكلة المنشآت والارتقاء بالتكنولوجيا وتحسين النوعية.

مؤشرا الأداء:

- حسّنت القدرة الإدارية والمعدات المكتبية.
- جرى الارتقاء بمرافق النظافة الصحية والتجهيز والتخزين إلى المستويات الدولية.

تغلبت تعاونية العمال المتحدين الموجود مقرها في توكومان على كثير من التحديات الشديدة منذ أن أنشأها في عام ١٩٦٧ مجموعة من العمال في مطحنة لقصب السكر استعملوا تعويضات إنهاء خدمتهم لاحتياز حقول قصب السكر ومعدات المعمل. وفي عام ٢٠٠٣، اختيرت تعاونية العمال المتحدين كجهة نظيرة لبرنامج لليونيدو كلفته ٤ ملايين يورو موّلته الحكومة الإيطالية وهدف إلى تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بعض أفقر الأقاليم في الأرجنتين وتحسين فرص وصولها إلى أسواق الائتمانات والتصدير.

وركّز المشروع في مراحله المبكرة على تحسين غلاّت قصب السكر وزيادة مردود مطحنة قصب السكر. وفي حين كان متوسط الإنتاج في البداية يبلغ ٢٠ ٠٠٠ طن من السكر، تحقّق إنتاج قياسي في عام ٢٠٠٦ قدره ٧٧ ٠٠٠ طن. ومن المؤسف أن برودة الشتاء البالغة القسوة التي سادت في نصف الكرة الأرضية الجنوبي في عام ٢٠٠٧ كان لها أثر خطير على الزراعة وبات شبه مؤكد أن يكون المحصول الجديد أقل.

ومن أجل تمديد موسم الحصاد في توكومان وخلق مزيد من فرص العمل، تقرر الشروع في إنتاج الفراولة. وأضاف هذا المحصول الجديد حلقة جديدة إلى سلسلة إمداد صناعة المربَّيات والحلويات، كما ساعد تعاونية العمال المتحدين على تنويع الإنتاج. ويتيح معمل للتجهيز أنشئ في إطار المشروع التجميد السريع لهذا المحصول السريع التلف. وتُعدّ شركة "أركور"، وهي الزبون الرئيسي لتعاونية العمال المتحدين، من الشركات الأرجنتينية الرائدة التي تعزّز المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد التزمت الشركة بشراء السكر وكذلك فواكه الفراولة المجمّدة من التعاونية. وعلاوة على ذلك، أتاحت شركة "أركور" لعمال التعاونية فرصة العمل خارج موسم الحصاد العادي بتوفير العمل المؤقت في مناطق أخرى لإنتاج الفواكه ذات دورة مناخية مختلفة.

وتعاونت اليونيدو أيضا مع منظمة غير حكومية محلية، وهي مؤسسة سان خافيير، من أجل تقديم تدريب أساسي على الإدارة لفائدة الشركاء الرئيسيين العشرين في التعاونية. وقدّم أحد المهندسين الزراعيين توجيها وتدريبا محدَّدين في مجال الممارسات الزراعية الجيدة. وجرى تحديث المعدات في مكتب صغير تابع للتعاونية بتزويده بحاسوب وتركيب برامجية لإدارة الأعمال صمِّمت خصيصا للمشاريع الزراعية–الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

وأخيرا، استحدثت خطة تطوير شاملة لكفالة استيفاء مرافق التجهيز للمعيار الدولي للممارسات الزراعية الجيدة الأوروبية (الذي يجري الآن تحويله إلى معيار عالمي للممارسات الزراعية الجيدة). وستتحسن معايير مرافق النظافة الصحية والتخزين تحسنا كثيرا عندما ينتهي التطوير في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ تقريبا. والتعاونية ماضية في طريق الحصول على شهادة الاعتماد طبقا للممارسات الزراعية الجيدة الأوروبية، وهي شرط أولي أساسي لتصدير المنتجات الزراعية نحو الأسواق الأوروبية. وعندئذ ستصبح التعاونية قادرة على توسيع أسواقها خارج منطقة أمريكا اللاتينية.

سيؤدي تحسين المرافق إلى تمكين تعاونية العمال المتحدين من إيجاد أسواق لتصدير الفراولة التي تنتجها إليها.

إنشاء بنية تحتية للمعايير والمطابقة في أفغانستان

المكوّن البرنامجي: تدعيم البنى التحتية للمعايير والقياس والاختبار وتقييم المطابقة.

هدف المكوّن: تدعيم البنى التحتية للمعايير والقياس والاختبار وتقييم المطابقة.

النواتج المقررة: تعزيز قدرات هيئات التوحيد القياسي وامتثالها لمتطلبات منظمة التجارة العالمية.

مؤشرا الأداء:

- جرى تدريب موظفي الهيئة الوطنية للمعايير.
- وضعت استراتيجية وخطة عمل وهيكل قانوني للهيئة الوطنية للمعايير.

إن وجود بنية تحتية حديثة للمعايير والقياس والنوعية عنصر أساسي في أي اقتصاد معرّض للتنافس الدولي. وتساعد هذه البنية على كفالة استيفاء المنتجات التصديرية للبلد لمتطلبات الأسواق الأجنبية، وليس ذلك فحسبُ، بل يحمي أيضا المستهلكين المحليين من السلع المتدنية المستوى التي يغرّق بها المستوردون السوق. والعنصر الأخير هام في بلد مثل أفغانستان حيث أسفرت سنوات كثيرة من الحرب الأهلية وعدم الاستقرار عن نقص شديد في السلع الاستهلاكية وأدّت أيضا إلى تقويض سيادة القانون، ممَّا مكن تجارا عديمي الضمير من طرح منتجات دون المستوى في السوق. ومن ثم فإن إنشاء بنية تحتية للمعايير والمطابقة يمثل خطوةٌ إلى الأمام في طريق إعادة بناء المجتمع.

والهيئة الوطنية الأفغانية للمعايير مسؤولة مباشرة أمام مكتب الرئيس. وفي إطار مشروع للبنك الدولي، تساعد اليونيدو الهيئة الوطنية الأفغانية للمعايير فيما يلي:

- إعداد القانون المتعلق بالمعايير الذي سيوفر الإطار القانوني لمعايير المنتجات؛
- تعيين وتدريب موظفي الهيئة الوطنية للمعايير؛
- تعزيز التعاون الدولي من خلال إبرام مذكرات تفاهم مع المؤسسات المعنية بالمعايير في بلدان أخرى في غرب آسيا وجنوبها، ستتيح للهيئة الوطنية الأفغانية للمعايير فرصة الوصول إلى معاييرها وممارساتها وبرامجها التدريبية؛
- تحقيق المواءمة مع المعايير الدولية.

وفي حين يجري تأسيس الهيئة الوطنية للمعايير، تساعد المنظمة أيضا فيما يلي:

- تصميم ووضع وتنفيذ مخطط عاجل ومؤقت للمعايير وتقييم المطابقة؛
- وضع مخطط أساسي للقياس القانوني والصناعي.

وخلال عام ٢٠٠٧، تحقّق ما يلي:

- قُدِّم مشروع منقح لقانون المعايير إلى الحكومة لكي توافق عليه، وبدأ العمل المتعلق بقانون القياس؛
- أُعدّ مقترح لوضع هيكل قانوني ومؤسسي جديد للهيئة الوطنية الأفغانية للمعايير، إلى جانب خطة استراتيجية شاملة؛
- جرى تعيين عشرين موظفا تقنيا وموظفَين إداريين في الهيئة الوطنية الأفغانية للمعايير، وهم يتلقون التدريب حاليا؛
- جرى وضع وتنفيذ إجراءات أخذ العينات والاختبار (تتسم اختبارات المواد البتروكيميائية بأهمية خاصة لسلامة المستهلكين، نظرا لشيوع استخدام الكيروسين للإضاءة في البيوت)؛
- أُعدّت مشاريع معايير أساسية لطائفة واسعة من السلع الأساسية، بدءا من زيت الطبخ إلى الإسمنت.

ونتيجة للتقدم المحرز خلال سريان هذا المشروع، قُبلت الهيئة الوطنية الأفغانية للمعايير لتكون عضوا مراسلا في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي.

وستبدأ في عام ٢٠٠٨ المرحلة الثانية من برنامج الدعم، بميزانية قدرها ١٨ مليون دولار. وخلال هذه المرحلة الجديدة، ستستمر الأنشطة المشار إليها وستتحسن المرافق الجمركية.

جيم- البيئة والطاقة

الاستخدام المستدام للمياه الصناعية في الاقتصادات الانتقالية

المكوّن البرنامجي: إدارة المياه.

هدف المكوّن: تحقيق استخدام مستدام لموارد المياه وتقليل توليد الفضلات السائلة إلى أدنى حد ممكن، مع تشجيع الاستخدام المستدام لموارد المياه العابرة للحدود.

النواتج المقررة: تقليل المؤسسات الصناعية من استخدام المياه ومن كميات الفضلات السائلة التي تصرّفها؛ والإدارة المستدامة لموارد المياه العابرة للحدود.

مؤشر الأداء:

- اعتمد الوزراء في بلدان المنطقة بيانا مشتركا بشأن التوقّف التام عن تصريف الملوّثات في المياه العادمة.

أنشأت الاقتصادات الانتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية وفي الدول المستقلة حديثا قطاعات صناعة تحويلية كبيرة خلال عهد التخطيط المركزي. ومن مواطن الضعف التي شابت تلك القطاعات عدم كفاءة استخدام الموارد وقلة الاكتراث للآثار الجانبية التي يحدثها الإنتاج الصناعي على البيئة. ومع أن إعادة الهيكلة الاقتصادية كانت ناجحة في كثير من هذه البلدان، لا تزال هناك حاجة إلى بذل كثير من الجهد لتقليل استهلاك الموارد والتلوّث إلى أدنى حد. ويساعد أحد أنشطة المحفل العالمي لليونيدو، وهو الاستبصار التكنولوجي، على تحقيق هذا الهدف.

التزم الوزراء، في مؤتمر القمة المعني بإنتاجية المياه في صناعة المستقبل، بالعمل على التوقّف التام عن تصريف الملوّثات الصناعية.

فقد برهنت الاجتماعات المتعلقة بالاستبصار التكنولوجي على أنها وسيلة فعّالة للتوصل إلى آراء مشتركة بشأن الاستراتيجيات الإنمائية بين صانعي القرارات في القطاعين العام والخاص. وتنظم اليونيدو والحكومة الهنغارية مؤتمرات قمة بشأن الاستبصار التكنولوجي في إطار برنامج اليونيدو الإقليمي للاستبصار التكنولوجي الخاص بأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا. وكان الهدف الرئيسي لمؤتمر القمة

المعني بإنتاجية المياه في صناعة المستقبل، الذي عُقد في بودابست في أيلول/سبتمبر وشاركت في تمويله حكومات الجمهورية التشيكية وسلوفينيا والنمسا، هو مناقشة موضوع حماية موارد المياه من خلال استخدام المياه استخداما أكثر ترشيدا واستدامة في الصناعة.

وحضر المؤتمر ما يزيد على ٢٠٠ مشارك، منهم كثير من كبار المسؤولين الحكوميين وقادة الأعمال التجارية من ٢٢ بلدا في المنطقة و١٧ بلدا آخر. وشمل البرنامج ما يلي:

- ندوة عن إنتاجية المياه في الصناعة، خُصّصت جلسات منها لاستراتيجيات الاقتصاد في استخدام المياه، وزيادة إنتاج المياه الصناعية، وتحقيق مطابقة استخدام المياه للمتطلبات، وإعادة تدوير المياه، وإعادة الاستخدام في الموقع، واستخدام المياه المرتجعة؛
- أفرقة معنية بالاستبصار التكنولوجي تناقش الممارسات الفضلى في مجال اتخاذ القرارات الاستراتيجية مع التركيز على مسائل تصنيعية محددة ذات صلة بإدارة المياه؛
- "معرض للمستقبل" خاص بتكنولوجيات المياه، حيث عرض ١٦ صناعيا يعملون في ميدان تكنولوجيا إدارة المياه آراءهم بشأن التطورات المقبلة وعرضت ٢٠ شركة منتجاتها؛
- اجتماع مائدة مستديرة وزاري ترأسته وزيرة البيئة سابقا في الحكومة النمساوية السيدة ماريا راوخ-كالات، وحضره ١١ وزيرا للدولة ومسؤولا حكوميا على مستوى مجلس الوزراء، والمدير العام لليونيدو، والمدير التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونُظّمت على هامش المؤتمر مناسبة خاصة بكبار صانعي القرارات تمثلت في التدريب من أجل التوعية بالاستبصار التكنولوجي، بالاشتراك مع معهد التكنولوجيات المستقبلية والابتكار التابع للمفوضية الأوروبية. وحظي مؤتمر القمة بدعاية إعلامية واسعة النطاق في وسائل الإعلام الدولية.

وتمثّلت النتيجة الرئيسية في اعتماد بيان وزاري مشترك عنوانه: "السعي إلى التوقف التام عن تصريف الملوّثات الصناعية الموجودة في المياه العادمة". واعترافا من الوزراء بأن النمو الصناعي المسؤول ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعربوا عن التزامهم بالعمل على التوقف التام عن تصريف الملوّثات الصناعية ودعوا الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والإقليمية ومنظمات أحواض الأنهار والأوساط الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث والمؤسسات الصناعية واليونيدو إلى المساهمة في بلوغ هذا الهدف.

خفض التلوّث بالزئبق في تعدين الذهب بالوسائل الحِرفية

المكوّن البرنامجي: إدارة المياه.

هدف المكوّن: تطبيق تكنولوجيات مستدامة لتوفير مياه الشرب المأمونة.

النواتج المقررة: اعتماد تكنولوجيات أنظف لمعالجة المعدن الخام في المجتمعات التي تمارس تعدين الذهب بالوسائل الحِرفية.

مؤشرات الأداء:

- استفاد آلاف الأشخاص في ستة بلدان من مختلف أشكال نقل الدراية الفنية والمعلومات؛
- في البرازيل وإندونيسيا، رُكِّبت معدات لخفض التلوّث؛
- في السودان وجمهورية تنزانيا المتحدة، بدأ إنتاج المعدات محليا؛

يمثل تعدين الذهب بالوسائل الحرفية نشاطا اقتصاديا رئيسيا في البلدان النامية. ويشارك فيه بصورة مباشرة أو غير مباشرة ما يقدّر بـ٥٠ مليون إلى ١٠٠ مليون شخص، منهم ملايين النساء والأطفال. وتنطوي أساليب التعدين البدائية عادة على مزج الزئبق بالذهب، وهي طريقة بسيطة وفعّالة ورخيصة لاستخراج الذهب. وإلى جانب المخاطر المهنية الشديدة المقترنة باستخدام الزئبق، هناك مخاطر صحية طويلة الأمد تهدد حياة الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من مواقع عمليات التعدين أو أسفل مواقع هذه العمليات. وتتأثر أيضا أجسام الهواء والمياه الدولية. وتسفر أساليب المزج الحالية عن تصريف ١ ٠٠٠ طن من الزئبق سنويا، وهو ما يعادل ثلث الحجم الإجمالي من الزئبق الذي تطلقه الأنشطة البشرية في البيئة. ونتيجة للارتفاع المتواصل لسعر الذهب، يتوقع أن تستمر زيادة استخدام الزئبق.

وبدعم من مرفق البيئة العالمية وتمويل مشترك من البلدان الشريكة والمجتمع المدني، استهلت اليونيدو في عام ٢٠٠٢ المشروع العالمي المتعلق بالزئبق (غلوبل ميركوري). ويعمل هذا المشروع مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية الصناعية والمجتمعات المحلية من أجل ما يلي:

- خفض التلوّث بالزئبق؛
- توعية المجتمعات المحلية بآثار تعدين الذهب على البيئة والصحة؛
- الأخذ بتكنولوجيات أنظف وتدريب الأشخاص على استخدامها؛
- وضع لوائح تنظيمية وإنشاء مرافق لتقليل التلوّث بالزئبق إلى أدنى حد؛
- الأخذ بالرصد البيئي والصحي؛
- بناء قدرات المختبرات المحلية على تقييم التلوّث بالزئبق.

ويستهدف المشروع عددا من المواقع في ستة بلدان نامية وهي البرازيل وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسودان وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي. وفي عام ٢٠٠٧ نفِّذت الأنشطة التالية:

- البرازيل: تدريب مدرِّبين؛ ونقل الدراية الفنية لـ٢٠٠ ٤ عامل مناجم؛ وتنظيم حلقات عمل لعمال المناجم والسلطات الحكومية؛ وتطبيق تكنولوجيات بيئية في مواقع تعدين الذهب بالوسائل الحرفية؛ وإنشاء معمل معالجة تجريبي؛ ونشر المعلومات عن طريق وسائل الإعلام والورقات العلمية؛
- إندونيسيا : تدريب عمال مناجم وموظفين حكوميين؛ وعقد اجتماعات لإذكاء الوعي مع مسؤولين حكوميين كبار وقادة مجتمعات محلية؛ وتركيب نظم في ٢٣ موقعا لاحتجاز الزئبق؛ ونشر المعلومات عن طريق وسائل الإعلام والمدارس؛

- جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية: حصر مناطق التعدين؛ والعرض الإيضاحي للتكنولوجيات والتعريف بها لرؤساء القرى؛ وتدريب موظفي وزارة الصحة على القيام بحملات التوعية؛ ونشر المعلومات في حلقات العمل وفي المجتمعات المحلية؛
- السودان: تدريب المدرِّبين وعمال المناجم؛ وتصميم معدات منخفضة التكلفة وإنتاجها محليا؛ والقيام بحملات توعية عن طريق وسائل الإعلام (بما في ذلك برامج توعية للنساء)؛ وإقامة شراكات مع الحكومة الوطنية والمحلية ومنظمات غير حكومية وقادة دينيين وزعماء مجتمعات محلية وجيولوجيين في ولاية النيل الأزرق؛
- جمهورية تنزانيا المتحدة: التدريب وتقديم عروض إيضاحية ميدانية؛ والإنتاج المحلي لأواني معوجَّة لامتصاص أبخرة الزئبق؛ وتدريب ٢ ٥٠٠ تلميذ و٢٠ معلما على ممارسات التعدين بالوسائل الحرفية والضيق النطاق المأمون؛ ونشر المعلومات عن طريق وسائل الإعلام؛
- زمبابوي: تدريب ٥٠ مدرِّبا ونحو ٧٠٠ عامل من عمال المناجم؛ وترويج الوعي بشأن الزئبق عن طريق المسرح المحلي (الذي وصل إلى ٧ ٠٠٠ شخص)، ويجري إعداد كتيب معلومات استنادا إلى المسرحية.

ومع اقتراب نهاية المشروع، يتضح أن أثره في خفض التلوّث بالزئبق لم يكن متماثلا في جميع الأماكن. غير أنه جرى رفع مستوى الوعي بمشكلة التلوّث بالزئبق على نطاق واسع في جميع الأحوال، وتحقّق قدر كبير من التقدم في استخدام التكنولوجيات التي تساعد على خفض التلوّث. وشرعت البلدان المشاركة في اعتماد لوائح تنظيمية مصمَّمة خصيصا لتعدين الذهب بالوسائل الحرفية والضيقة النطاق.

يستفيد آلاف العاملين في تعدين الذهب بالوسائل الحِرفية في البلدان النامية من مشروع "غلوبل ميركوري" الذي تضطلع به اليونيدو.

وقد اقترح مشروع متابعة لخفض التلوّث بالزئبق في ٦٤ بلدا. وسيختلف نوع التدخلات ومدتها تبعا لوعي البلد بالمشكلة وقدرته على التصدي لها. وعلى سبيل المثال، يمكن من خلال تقييم موجز تمهيد السبيل لمشروع أطول أمدا يرمي إلى زيادة الوعي محليا والأخذ بأساليب ومعدات محسّنة وتشجيع تحسين التشريعات المتعلقة بالتعدين. وتتوقع اليونيدو أنه يمكن خفض استهلاك الزئبق في تعدين الذهب بالوسائل الحرفية والضيقة النطاق بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل خلال العشر سنوات المقبلة.

نحو معيار دولي لإدارة الطاقة

المكوّن البرنامجي: كفاءة الطاقة في الصناعة.

هدف المكوّن: تخفيض استهلاك الصناعات للكهرباء والوقود، والمساهمة بذلك في تحسين قدرتها على التنافس وإنتاجيتها وعوَليتها، وفي الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

النواتج المقررة: تحويل الأسواق لصالح المنتجات المتسمة بالكفاءة في استخدام الطاقة؛ والاستثمار في النظم المثلى لكفاءة استخدام الطاقة الصناعية؛ وزيادة نشر التكنولوجيات الصناعية المتميزة بكفاءة استخدام الطاقة.

مؤشر الأداء:

- أُحرز تقدّم جيد في الأعمال التحضيرية المتعلقة بمعيار لإدارة الطاقة يصدر عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الإيسو).

تتّسم كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، على صعيد العالم، بأنها دون المستوى الممكن للجدوى التقنية ودون المستوى الأمثل من الناحية الاقتصادية. فيمكن للصناعة أن تخفض كثافة استخدامها للطاقة وانبعاثاتها بنسبة ٢٦ و٣٢ في المائة على التوالي، وتحقق بذلك نسبة ملحوظة من خفض إجمالي لاستخدام الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم قدره ٨,٠ و١٢,٤ في المائة على التوالي.[١] والمكاسب الاقتصادية التي ستتحقق من ذلك مهمة بوجه خاص للبلدان النامية، حيث يمكن أن تستأثر الصناعة بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة من إمدادات الطاقة خارج قطاع النقل. ولا تزال إمكانية تحقيق وفورات في الطاقة على نحو فعّال من حيث التكلفة في مجال الصناعة غير محققة إلى حد بعيد، لأسباب تعزى في المقام الأول إلى أن إدارة الطاقة لا تتسم بنفس القدر من الكفاءة الذي تتسم به إدارة العمل أو المواد. ويمكن أن تسفر العناصر المتسمة بالكفاءة عن زيادات بنسبة ٢ إلى ٥ في المائة، غير أن تحقيق الكفاءة القصوى للنظم يمكن أن يؤدي إلى التوصل إلى زيادات في الكفاءة تتراوح في المتوسط بين ٢٠ إلى ٣٠ في المائة. ولتحقيق ذلك، يجب أن تُستكمل الإجراءات المتخذة على مستوى الشركات بمعايير وسياسات لإدارة الطاقة تشجع على التحول إلى نهج النظم.

وتوفّر معايير إدارة الطاقة إطارا لإجراء تحسينات في أداء الطاقة في سوق المعدات المستهلكة للطاقة، لأنها تحفز على التحوّل نحو الأخذ بحلول متكاملة للإدارة المستدامة للطاقة، بما في ذلك استعمالَ المنتجات والخدمات التي تحقّق الكفاءة القصوى لنظم الطاقة في الصناعة. وعلاوة على ذلك فإن الامتثال لمعيار معترف به دوليا سيسفر في نهاية الأمر عن تحسين فرص الحصول على رؤوس الأموال الاستثمارية الخاصة والنفاذ إلى الأسواق. وتتجلّى أهمية وفعالية معايير إدارة الطاقة أيضا من خلال جهود المواءَمة التي تبذلها اللجنة الأوروبية للتوحيد القياسي والولايات المتحدة الأمريكية والصين والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الإيسو).

(١) *International Energy Agency - Tracking Industrial Energy Efficiency and CO_2 Emissions*.

وتروّج اليونيدو معايير الطاقة بطريقة شمولية من خلال ما يلي:

- المساعدة في وضع أطر سياساتية شاملة من أجل إصدار واعتماد المعايير الدولية والوطنية لإدارة الطاقة؛
- بناء القدرات اللازمة في المؤسسات الحكومية والصناعات بهدف الأخذ بهذه المعايير وكفالة الامتثال لها؛
- السعي إلى إقامة صلة وثيقة بين ممارسات إدارة الطاقة في المنشآت التجارية والقيم التجارية الأساسية المتعلقة بخفض التكاليف وزيادة الإنتاجية والامتثال للمتطلبات البيئية والقدرة التنافسية العالمية.

وبهذه الطريقة تُستهدف جميع الأطراف الرئيسية المعنية بتشجيع كفاءة استخدام الطاقة في مجال الصناعة، بدءا من الحكومات ووصولا إلى بائعي المعدات.

وتدعم اليونيدو المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الإيسو) بمدخلات تقنية من أجل وضع معيار لإدارة الطاقة، وتيسّر مشاركة البلدان النامية في وضع هذا المعيار. وفي آذار/مارس اتخذت اليونيدو مبادرة استضافة اجتماع لفريق خبراء معني بمعايير كفاءة استخدام الطاقة وإدارة الطاقة في الصناعة. وتمخّضت المناقشات عن اتفاق عام على ضرورة هذا المعيار. وحظي استحداث المعيار بتأييد قوي من الصين والبرازيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. واستجابت اليونيدو لذلك بإجراء وتخطيط استقصاءات في آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية بغية استبانة فرص اعتماد معيار للإيسو بشأن إدارة الطاقة على نطاق واسع في هذه المناطق وما يعيق ذلك من عراقيل. ويُتوقع أن يُتخذ قرار صوغ معيار للإيسو بشأن إدارة الطاقة في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وعلاوة على ذلك، ستعقد اليونيدو والمركز الصيني لإصدار شهادات استيفاء المعايير اجتماعا لفريق عامل دولي يضم ممثلين عن البلدان التي لديها معايير أو الشارعة في إعداد معايير والبلدان النامية التي تحتاج إلى تقييم الآثار المحتملة لهذه المعايير. وسيسهِّل الاجتماع الأول للفريق العامل الدولي، الذي سيعقد في بيجين في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، مواءمة المعايير الموجودة، وسيكون محفلا يتسنى فيه للبلدان النامية أن تقدّم إسهاماتها في عملية وضع المعايير.

دال– البرامج الجامعة

مهارات من أجل تحقيق السلام في أوغندا

المكوّن البرنامجي: الأمن البشري/إعادة التأهيل بعد انتهاء الأزمات.

هدف المكوّن: دمج البعدين الاقتصادي والصناعي في جهود ما بعد انتهاء الأزمات.

النواتج المقررة: ازدياد قدرة منشآت المجتمعات المحلية، ومجموعات المساعدة الذاتية والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الأرياف والمدن على استهلال الأنشطة الاقتصادية وإنعاشها وتوسيع نطاقها.

مؤشر الأداء:

- وُفّرت مجموعات أدوات لـ ٤٠٠ من خريجي دورات التدريب، مكّنتهم من إقامة أعمال تجارية.

يساعد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، الذي أنشأته الأمم المتحدة والحكومة اليابانية في عام ١٩٩٩، السكان في البلدان التي يتفشى فيها انعدام الأمن ويتسم بالخطورة. وتُقدّم المساعدة من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، ومنطلقها هو أن كثيرا من جوانب الأمن البشري، بما فيها النزاعات والتشريد والفقر والصحة والتعليم، هي مسائل مترابطة.

وما برحت اليونيدو تنفذ مشاريع بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري منذ ٢٠٠٤. ومن هذه المشاريع مشروع نُفِّذ في شمال شرقي أوغندا حيث أسفر نزاع مسلح دام مدة طويلة عن زيادة هائلة في مستويات الفقر. وكان من التحديات الرئيسية تسريح ما يزيد على ١٥٠ ٠٠٠ من المحاربين القدماء والمتمردين سابقا ومعولييهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وتتسم مشاركة هؤلاء في الاقتصاد بأهمية أساسية لضمان الاستقرار والازدهار في الأمد الطويل. ومن خلال أنشطة مجلس مساعدة المحاربين القدماء الأوغندي، تحقق الكثير في مجال إدماج المحاربين القدماء.

وفي عام ٢٠٠٦، استُهل مشروع مدته ثلاث سنوات عنوانه "مهارات من أجل تحقيق السلام وتوليد الدخل" يتعاون فيه مجلس مساعدة المحاربين القدماء الأوغنديين مع اليونيدو ومبادرة الإجراءات الريفية التشاركية من أجل التنمية. ويقدم المشروع التدريب لما يناهز ٣ ٠٠٠ شخص على المعارف والمهارات العملية المطلوبة في السوق على مستوى المجتمعات المحلية. وأُنشئت أربعة مراكز للإنتاجية والتدريب في المجتمعات المحلية ومعهد جديد للتدريب المهني تابع لمبادرة الإجراءات الريفية التشاركية من أجل التنمية، وذلك كجزء من دورات التدريب على البناء في إطار المشروع، وافتُتحت في أيلول/سبتمبر بحضور وزير الدولة للصناعة والتكنولوجيا في أوغندا. وتُقدِّم تلك المراكز دورات تدريبية في مجال البناء واستخدام الخرسانة والنجارة والأشغال الخشبية والحدادة واللحام وأشغال المعادن وصناعة الأثاث وميكانيكا السيارات. والهدف المنشود في الأمد الطويل هو تشجيع قيام صناعات صغرى وصغيرة قابلة للاستمرار. وتضطلع المراكز أيضا بدور أساسي في تطوير الحرف، بما في ذلك تجهيز العسل والخبازة والحياكة وصنع الملابس. كما يجري تعليم مختلف مهارات إدارة الأعمال، مثل تقدير تكاليف المنتجات ومسك الدفاتر.

يستطيع المحاربون القدماء في أوغندا وأفراد أسرهم أن يبنوا حياتهم من جديد بفضل المهارات التجارية الأساسية.

وشارك ما يزيد على ٢ ٠٠٠ من المستفيدين وأصحاب المصلحة في حلقات عمل تقييمية في القرى بهدف تحديد المهارات اللازمة، فضلا عن الفرص التجارية.

ويعالج المشروع انخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة، وذلك من خلال ميسِّرين على مستوى المجتمعات المحلية زُوِّدوا بالمهارات والمعدات اللازمة للقيام بالتدريب على محو أمية الكبار الوظيفية. وعلاوة على ذلك، يجري في إطار المشروع نشر المعلومات من خلال حلقات العمل والمنشورات والمحطات الإذاعية المحلية.

وخلال عام ٢٠٠٧ شارك ما يزيد على ١ ٠٠٠ شخص في الدورات التدريبية. وكان نحو ٣٠ في المائة من المشاركين من النساء. وسُلِّم ما يزيد على ٤٠٠ طقم من الأدوات للأفراد والمجموعات لمساعدتهم على إنشاء أعمال تجارية محلية خاصة بهم. وسيقدّم هؤلاء المساعدة أيضا في تدريب أفراد المجتمع المحلي الآخرين على المهارات المطلوبة في السوق.

معلومات عامة عن اليونيدو

ألف– حجم المنظمة وهيكلها

أُنشئت اليونيدو في عام ١٩٦٦، ثم أصبحت وكالة متخصّصة من وكالات الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة حاليا ١٧٢ دولة عضوا.

ولدى اليونيدو ٦٥١ موظفا يعملون في المقر والمكاتب الثابتة الأخرى. وقد عيّن المؤتمر العام في دورته الحادية عشرة (٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر – ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) كانديه ك. يومكيلاّ (سيراليون) مديرا عاما لليونيدو، وتولى يومكيلاّ منصبه في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ويرد أدناه هيكل المنظمة.

باء– هدف اليونيدو الرئيسي

هدف المنظمة الرئيسي هو تعزيز التنمية الصناعية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. ولبلوغ هذه الغاية، تقوم اليونيدو أيضا بتعزيز التعاون على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني والقطاعي.

جيم- أجهزة تقرير السياسات

لليونيدو ثلاثة أجهزة لتقرير السياسات، هي المؤتمر العام ومجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية.

المؤتمر العام

تجتمع الدول الأعضاء في اليونيدو مرة كل سنتين في المؤتمر العام، وهو أعلى جهاز لتقرير السياسات في المنظمة. ويحدد المؤتمر المبادئ والسياسات التوجيهية، ويوافق على ميزانية اليونيدو وبرنامج عملها، ويعيّن المدير العام. كما ينتخب المؤتمر الممثّلين في مجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية. وقد عقدت دورة المؤتمر العام الثانية عشرة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ومن المقرّر بصفة مؤقتة أن تُعقد دورة المؤتمر العام الثالثة عشرة من ٧ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

مجلس التنمية الصناعية

يتألّف مجلس التنمية الصناعية من ٥٣ عضوا، وهو يستعرض تنفيذ برنامج العمل والميزانيتين العادية والتشغيلية ويقدّم توصيات إلى المؤتمر العام بشأن مسائل السياسات، بما في ذلك تعيين المدير العام.

الإطار ١- تركيبة مجلس التنمية الصناعية

الاتحاد الروسي	تونس	كوت ديفوار
إثيوبيا	الجزائر	كوستاريكا
اسبانيا	الجماهيرية العربية الليبية	كولومبيا
أفغانستان	الجمهورية التشيكية	كينيا
إكوادور	الجمهورية العربية السورية	لكسمبرغ
ألمانيا	جمهورية كوريا	مصر
أوروغواي	جنوب أفريقيا	المغرب
إيران (جمهورية-الإسلامية)	رومانيا	المكسيك
إيرلندا	سري لانكا	المملكة العربية السعودية
إيطاليا	السودان	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
باراغواي	السويد	
باكستان	سويسرا	النرويج
بلجيكا	الصين	النمسا
بوركينا فاسو	غانا	نيجيريا
بولندا	غواتيمالا	الهند
بوليفيا	فرنسا	هنغاريا
تايلند	الفلبين	اليابان
تركيا	كوبا	اليونان

ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنوات التي ينعقد فيها المؤتمر العام ومرتين في السنوات الأخرى. وقد عُقدت دورة مجلس التنمية الصناعية الثالثة والثلاثون من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونية ٢٠٠٧.

ويبيّن الإطار ١ تركيبة المجلس الحالية.

لجنة البرنامج والميزانية

لجنة البرنامج والميزانية، التي تتألّف من ٢٧ عضوا، هي جهاز فرعي تابع للمجلس. وهي تجتمع مرة واحدة في السنة، وتساعد المجلس في إعداد ودراسة برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل المالية. وقد عُقدت دورة لجنة البرنامج والميزانية الثالثة والعشرون من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧.

ويبيّن الإطار ٢ التركيبة الحالية للجنة.

الإطار ٢- تركيبة لجنة البرنامج والميزانية

الاتحاد الروسي	الجزائر	كولومبيا
إكوادور	الجماهيرية العربية الليبية	المكسيك
ألمانيا	جمهورية كوريا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
إندونيسيا	جنوب أفريقيا	
أوكرانيا	السودان	النرويج
إيطاليا	سويسرا	النمسا
باكستان	الصين	الهند
بولندا	فرنسا	اليابان
تركيا	كوبا	
تونس	كوت ديفوار	

دال- معالم بارزة في السياسات

- خطة الأعمال بشأن دور اليونيدو ووظائفها في المستقبل، التي اعتمدها مجلس التنمية الصناعية (م ت ص-١٧/م-٢) وأقرّها المؤتمر العام في دورته السابعة في عام ١٩٩٧ (م ع-٧/ق-١)، توفّر أساس عملية التحوّل التنظيمي والبرنامجي في اليونيدو. وقد ركّزت الخطة أنشطة المنظمة في مجالين هما: تعزيز القدرات الصناعية، والتنمية الصناعية الأنظف والمستدامة. وتقضي خطة الأعمال بأن تضطلع اليونيدو بأنشطة التعاون التقني وأنشطة بصفتها محفلا عالميا في المجالين المذكورين. ولا تزال هذه الخطة تشكل أساس عمل اليونيدو.

- وتسليماً بضرورة أن تكيّف اليونيدو وظائفها وأولوياتها وتوجّه أنشطتها نحو الوقائع والمتطلّبات الجديدة التي تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية المتغيّرة، اعتمد مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة

والعشرين المعقودة في عام ٢٠٠٢ (م ت ص-٢٦/م-٧) المبادئ التوجيهية الاستراتيجية "صوب تحسين إنجاز برنامج اليونيدو". واعتُبرت هذه المبادئ التوجيهية مساهمة هامة في الجهود المبذولة لزيادة كفاءة اليونيدو وفعاليتها؛ وتسعى المبادئ التوجيهية إلى زيادة تركيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اليونيدو.

- ترد الرؤية الخاصة بمستقبل اليونيدو في بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد ٢٠٠٥-٢٠١٥، التي اعتمدت كجزء من القرار م ع-١٠/ق-٢ في دورة المؤتمر العام العاشرة المعقودة في عام ٢٠٠٥. واستجابة للأولويات الإنمائية الدولية، تقدم الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد رؤية مرنة للعمليات تدور حول أولويات مواضيعية ثلاث هي التالية:

  الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، بتعزيز النمو الصناعي، مع التركيز على التشغيل وتوليد الدخل، علاوة على بناء القدرات المؤسسية وتطوير المنشآت الصغيرة والصغرى؛

  بناء القدرات التجارية، بمساعدة البلدان على بناء وتطوير القدرات الإنتاجية والقدرات المتصلة بالتجارة على حد سواء، بما في ذلك بناء القدرات على استيفاء المعايير المطلوبة في الأسواق الدولية للمشاركة في التجارة الدولية؛

  البيئة والطاقة، بالتركيز على مصادر الطاقة المتجددة وترويجها ودعم البرامج التي تزيد من كفاءة استخدام الطاقة الصناعية إلى الحد الأقصى، علاوة على الأنشطة الأخرى التي تعزز التنمية الصناعية المستدامة وتدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية.

هاء- اليونيدو حول العالم

- في عام ٢٠٠٧، احتفظت اليونيدو بشبكتها الميدانية التي تتألف من ١٢ مكتبا إقليميا و١٦ مكتبا قطريا، بعضها يغطّي أكثر من بلد واحد. وقد بدأ ثلاثة عشر مكتبا مصغّرا من مكاتب اليونيدو العمل منذ التوقيع على اتفاق التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونيب) في عام ٢٠٠٤.

- تشجّع اليونيدو تدفّقات الاستثمار والتكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالية من خلال شبكة تتألّف من ١٤ مكتبا من مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا وأربع وحدات لترويج الاستثمار.

- علاوة على ما سبق، هناك ٣٨ من المراكز والبرامج الوطنية للإنتاج الأنظف، أنشأتها اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويجري إنشاء المزيد منها. وتوجد أيضا تسعة مراكز دولية للتكنولوجيا في مراحل مختلفة من التطوير وتعمل على نحو وثيق مع مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا.

- تحتفظ اليونيدو بمكاتب اتصال في بروكسل (الاتحاد الأوروبي) وجنيف (الأمم المتحدة) ونيويورك (الأمم المتحدة).

واو- الميزانية والتعاون التقني

- الميزانية: الحجم المقدّر لعمليات اليونيدو لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يبلغ ٣٨٢ مليون يورو.
- القيمة الإجمالية لبرامج اليونيدو ومشاريعها الجارية في ميدان التعاون التقني حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، بلغت ٥٥٧,٣ مليون دولار.
- قيمة تنفيذ أنشطة التعاون التقني في عام ٢٠٠٧ بلغت أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٩٣، أي ١١٧,٣ مليون دولار. وهذا يمثّل زيادة قدرها ٧١ في المائة على الرقم المقابل في عام ٢٠٠٠، ويعزّز الاتجاه المتنامي صوب زيادة خدمات التعاون التقني التي تقدّمها اليونيدو.

الدول الأعضاء في اليونيدو

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إريتريا
إسبانيا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوزبكستان
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية-الإسلامية)
إيرلندا
إيطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بليز
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس

تايلند
تركمانستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
توغو
تونس
تونغا
تيمور-ليشتي
جامايكا
الجبل الأسود
الجزائر
جزر البهاما
جزر القمر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جورجيا
جيبوتي
الدانمرك
دومينيكا
الرأس الأخضر
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سان تومي وبرينسيبي
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت كيتس ونيفيس
سانت لوسيا

سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
السنغال
سوازيلند
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
سيراليون
سيشيل
شيلي
صربيا
الصومال
الصين
طاجيكستان
العراق
عُمان
غابون
غامبيا
غانا
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
غينيا-الاستوائية
غينيا-بيساو
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)
فنلندا
فيجي
فييت نام
قبرص
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كمبوديا
كوبا
كوت ديفوار

كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبريا
ليتوانيا
ليسوتو
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
موناكو
ميانمار
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
اليابان
اليمن
اليونان

الشكل ٨- المخطط التنظيمي لليونيدو*

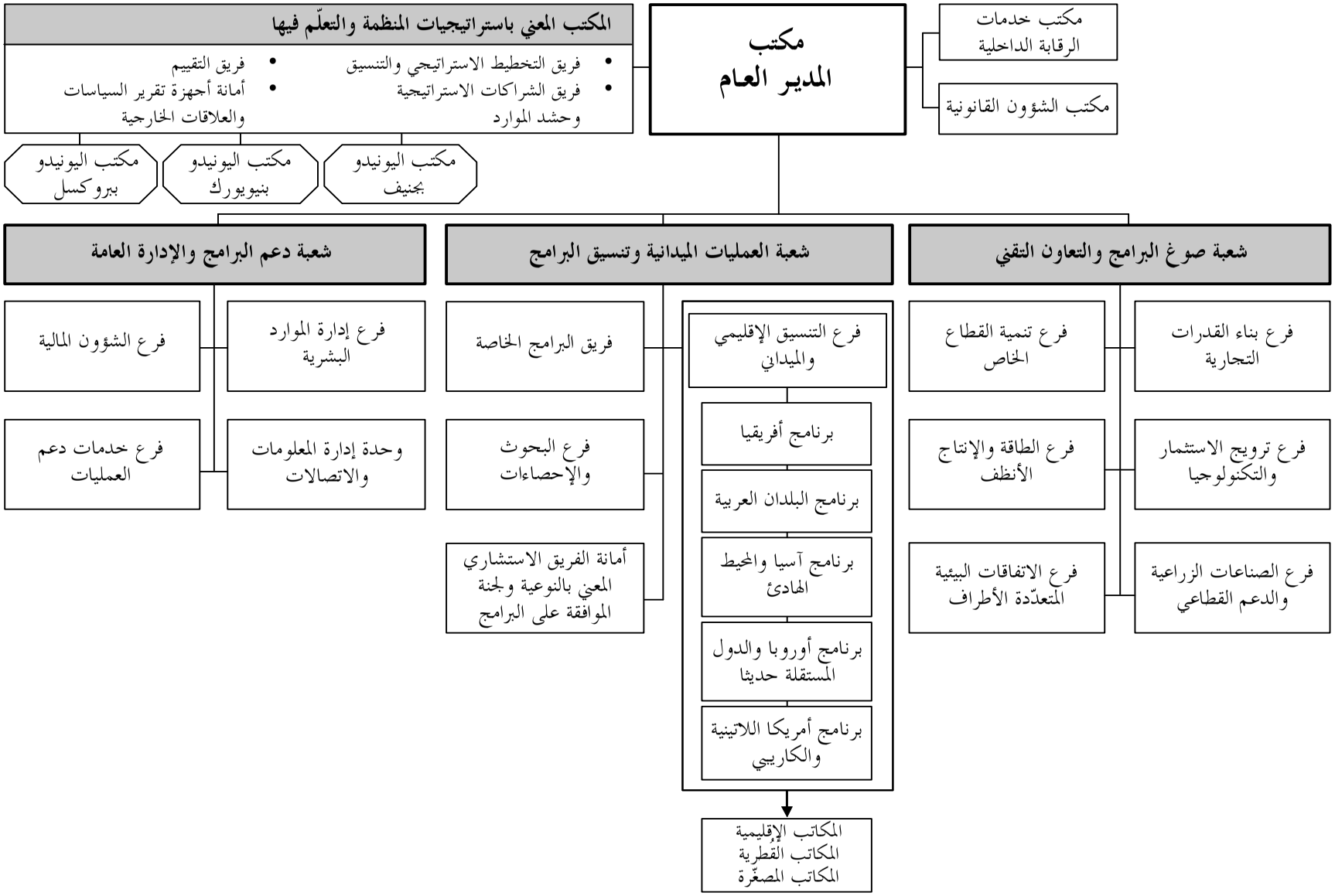

* في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد أُدخلت تحسينات على الهيكل التنظيمي في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

قائمة المختصرات

أفريبانت:	شبكة اليونيدو لهيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا
الأونكتاد:	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الإيدز:	متلازمة نقص المناعة المكتسب
الإيسو:	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
الإيفاد:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الإيكواس:	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
البنك الدولي:	البنك الدولي للإعمار والتنمية
ريب:	برامجيات ريب الخاصة بمنظّمي المشاريع الذين يتحلّون بالمسؤولية
الفاو:	منظمة الأغذية والزراعة
فيروس الإيدز:	فيروس نقص المناعة البشرية
كامي:	مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين
الكومفار:	النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ
نيباد:	الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
الويبو:	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
اليونديب:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
اليونسكو:	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
اليونيب:	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
اليونيدو:	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ISSN 1020-7708
IDB.34/2-PBC.24/2

Printed in Austria
V.08-50788—April 2008—200

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre
P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Telephone: (+43-1) 26026-0
Fax: (+43-1) 2692669
E-mail: unido@unido.org, Internet: http://www.unido.org